الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-02- ابو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص تنظيم وعمل

دور الجمعيات الاجتماعية من خلال خصائص الخدمة الاجتماعية.

دراسة مونوغرافية لعينة من الجمعيات الاجتماعية في ولاية -تمنراست-

من إعداد الطالب :

بلحنيش أحمد

إشراف الأستاذ :

د.شريف زهرة

السنة الجامعية : 2019/2018

إهداء

الى روح والدي ،تغمده الله بواسع رحمته ،الذي علمني قيمة البساطة.

الى امي الحنون التي علمتني قيمة الرأفة والحنان.

الى رفيقة الدرب ،زوجتي الكريمة ،والى فلذات اكبادي اصلح الله شانهم.

الى كل من علمني ،ومن ضن بي خيرا فشجعني ،والى كل من ساعدني على اتمام هذا العمل.

الى كل من عرفني وجمعتني به لحظات خير ومحبة ،خاصة زملائي في العمل بجامعة بوزريعة.

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة واجر هذا الجهد العلمي.

شكر وعرفان

احمد الله تعالى واشكره على منه وجود كرمه وفضل تيسيره. وانطلاقا من

مقولة - من لا يشكر الناس لا يشكر الله-

نتقدم بداية بالشكر الجزيل الى استاذي الكريم ،المشرف على هذا البحث الدكتور زهرة شريف ،الذي كان لنا خير سند ومعين ،بارك الله في انفاسه ووفقه للخير.

كما نتقدم بالشكر الى زملاء الامس بجامعة بوزريعة وزملاء اليوم بالمركز الجامعي لتمنراست ،على تعاونهم ومساعدتهم لنا فجزاهم الله كل خير.

الفهرس:

- مستخلص الدراسة
- الاهداء
- الشكر

مقدمة	أ
الباب الاول : الاقتراب النظري للدراسة	
الفصل الاول : البناء المنهجي للدراسة	
1- اسباب اختيار الموضوع	09
2- اهمية الدراسة	10
3- اهداف الدراسة	11
4- الاشكالية	13
5- تحديد المفاهيم	18
6- المنهجية المتبعة والتقنيات المستعملة	25
7- الدراسات السابقة	29
8- صعوبات الدراسة	35
الفصل الثاني : المجتمع المدني	
مقدمة الفصل	37
1- تطور مفهوم الجتمع المدني	38
1-1- بداية الاهتمام بالمجتمع المدني	38
1-2- المجتمع المدني في فكر العقد الاجتماعي	42
1-3- المجتمع المدني في فكر عصر التنوير	45
1-4- المجتمع المدني عند مفكري القرن 19 وق 20	48
1-5- -المجتمع المدني والنظام الدولي الجديد	55
2- مفهوم المجتمع المدني	56
2-1-مفاهيم مرتبطة بالمجتمع المدني	58
3- مكونات المجتمع المدني	63
3-1 تصنيف منظمات المجتمع المدني	63
3-2 منظمات المجتمع المدني	64
الفصل الثالث : الجمعيات الاجتماعية	
مقدمة الفصل	68
1-مفهوم العمل الجمعوي والجمعيات الاجتماعية	69
1-1 مفهوم العمل الجمعوي	69
1-2 تعريف الجمعية الاجتماعية	70

3-1 اهمية الجمعيات الاجتماعية	73
4-1 مفهوم التطوع	74
5-1 الفرق بين الجمعية والمؤسسة الخاصة	77
2- لمحة تاريخية عن نشأة الجمعيات الاجتماعية	78
1-2 الجمعيات الاجتماعية في العالم الغربي	78
2-2 الجمعيات الاجتماعية في الوطن العربي	81
3-2 نشأة وتطور الجمعيات الاجتماعية في الجزائر	82
3- تأسيس وادارة الجمعيات الاجتماعية	88
1-3 كيفية تاسيس الجمعيات وفق قانون 06/12	88
2-3 ادارة الجمعيات الاجتماعية	92
الفصل الرابع : الخدمة الاجتماعية	
مقدمة الفصل	100
1- مفهوم الخدمة الاجتماعية	101
2- فلسفة الخدمة الاجتماعية	106
3- مبادئ الخدمة الاجتماعية	108
4- علاقة الخدمة الاجتماعية بالعمل السياسي	112
5-علاقة الخدمة الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية	114
6-طرق الخدمة الاجتماعية	117
1-6 طريقة خدمة الفرد	117
2-6 طريقة خدمة الجماعة	120
3-6 طريقة خدمة المجتمع	122
الفصل الخامس : الاخصائي الاجتماعي	
مقدمة الفصل	127
1- مفهوم المنظمة الاجتماعية	128
2- فعالية اداء المنظمة الاجتماعية	129
3- مفهوم الاخصائي الاجتماعي	133
1-3 تعريف الاخصائي الاجتماعي	133
2-3 تكوين الاخصائي الاجتماعي	133
3-3 مميزات الاخصائي الاجتماعي	137
4-3 ادوار الاخصائي الاجتماعي	142
الباب اثاني : الجانب الميداني للدراسة.	
الفصل السادس : التعريف بميدان البحث	
مقدمة الفصل	150
1- التعريف بميدان البحث	150
1-1 مجتمع البحث وكيفية اختيار العينة	150

2-1 مجالات الدراسة	155
2- خصائص العينة	157
3- الامكانيات المادية للجمعيات الاجتماعية	163
3-1 جمعيات تمتلك امكانيات معتبرة	163
3-2 جمعيات تمتلك امكانيات متوسطة	164
3-3 جمعيات امكانياتها ضعيفة	164
4-الاعلام ودوره في الجمعية الاجتماعية	164
5- كيفية تحليل المحتوى	165
الفصل السابع : الاحتياجات المعرفية والمادية للجمعيات الاجتماعية	
مقدمة الفصل	169
1- خلفيات انشاء الجمعيات الاجتماعية	170
1-1اسباب انشاء الجمعيات الاجتماعية	171
2-1 التطوع	173
2- الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية	175
2-1- الاحتياجات المعرفية التي تتعلق بالعملاء	177
2-2-الاحتياجات المعرفية الخاصة بنظام العمل	179
3- الاحتياجات المادية لعمل الجمعيات الاجتماعية	183
3-1- مصادر التمويل والعراقيل التي تعترضها	185
3-2- تناسق الامكانيات المادية مع نشاط الجمعيات الاجتماعية	187
3-3- اثر التمويل في انحراف الجمعيات الاجتماعية عن نشاطها	189
الفصل الثامن : فعالية عمل الجمعيات الاجتماعية	
مقدمة الفصل	194
1- اعمال الجمعيات الاجتماعية والعراقيل الي تعترض تنفيذها	195
1-1 اعمال الجمعيات الاجتماعية	196
2-1 العراقيل التي تعترض عمل الجمعيات الاجتماعية	200
2- تقييم وقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية	203
2-1 تقييم عمل الجمعيات الاجتماعية	204
2-2 تقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية	206
3- الافاق المستقبلية للجمعيات الاجتماعية	208
الإستنتاجات	211
الخاتمة	214
المراجع	217
الملاحق	أ

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	انواع الجمعيات بولاية تمنراست	152
02	توزيع نشاط الجمعيات حسب مقر نشاطها	153
03	توزيع الجمعيات حسب الاسم وتاريخ الاعتماد والمقر	157
04	توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس والبيئة الجغرافية	159
05	توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير السن	160
06	توزيع رؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي	161
07	توزيع رؤساء الجمعيات حسب المهنة	162
08	خلفيات انشاء الجمعيات الاجتماعية	170
09	الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية	176
10	الاحتياجات المادية وأثرها على تسيير الجمعية .	184
11	اعمال الجمعيات الاجتماعية والعراقيل التي تعترضها	195
12	تقييم وتقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية	203

ـ مقدمة ـ

مقدمة:

إن الاهتمام بالمجتمع المدني يتطلب ويستلزم اهتمام اكبر ،وبأسلوب علمي مخطط له حتى يمكن بناء قدراته ،ليمتد الى تدفق معرفي يضمن المزيد من الفاعلية والكفاءة ،من خلال الاهتمام بالكيف ، اي تحسين نوعية الاداء في منظمات المجتمع المدني ,بدلا من الاهتمام بالكم. والجمعيات الاجتماعية وهي تقع في لب منظمات المجتمع المدني ،وقد حملت على عاتقها مهمة اشباع الحاجات الاجتماعية والمساعدة الانسانية للفئات الفقيرة والمحرومة والمقصاة في المجتمع ,هي بحاجة الى هذا التدفق المعرفي والذي تجد منبعه في مهنة الخدمة الاجتماعية والتي كانت مهدا لظهورها. فقد ارتبطت مهنة الخدمة الاجتماعية منذ البدايات الاولى لها بالمؤسسات بمختلف اشكالها وأنواعها ،ونجد المؤسسات الخيرية التي عملت عبر التاريخ في اطار دور العبادة ومن خلال الانشطة الدينية ،فقد مارست الى فترة طويلة انشطة مختلفة من خدمات الرعاية الاجتماعية. وعندما تطور دور هذه المؤسسات ,ظهرت جمعيات الاحسان التي بدأت في تجميع الموارد من هبات وتبرعات ،ثم توزيعها على الفقراء والمحتاجين في شكل خدمات مادية ,تتم بواسطة المتطوعين ,وقد استطاعت هذه الجمعيات ان تسد بعض احتياجات الافراد المحرومين في المجتمع.

ومع تطور المجتمعات الحديثة تطورت المشاكل الاجتماعية وتعقدت ؛اذ لا يخلوا مجتمع من المجتمعات من المشكلات الاجتماعية , التي تتخذ صور مواقف او صعوبات او مشكلات تواجه الافراد او الاسر او حتى المجتمعات ،وهذا نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة خصوصا بعد الثورة الصناعية ؛وهو ما يتطلب اتخاذ اجراءات وممارسات لمواجهة اثارها ,من خلال مساعدة الافراد والأسر على حل تلك المشكلات ،وتنمية قدرتها على التعامل مع مثلها في المستقبل. وهذا ما الزم الجمعيات انذاك بان تطور نشاطها وأدوارها في ظل ظهور مشكلات جديدة ،وتزايد عدد المستفيدين من خدماتها ،الامر الذي تطلب وجود اشخاص لديهم العلم والمهارة لتحقيق هذه الادوار بفعالية وكفاءة. من هنا بدأت الخدمة الاجتماعية تطور معارفها بشكل كبير ،وأصبحت تمثل ركيزة اساسية لعملية اعداد الاخصائيين الاجتماعيين ،فعملهم يتطلب التعامل مع انواع كثيرة من المشكلات التي تؤثر على حياة الافراد والأسر ،وقدرتهم على التكيف الاجتماعي ,وعليه كان من الضروري ان يتدرب ويتمرس الاخصائي الاجتماعي على مجموعة من المهارات والتجارب التي تهيئه الى عملية المساعدة ،بالإضافة الى ذلك يجب ان يكون الاخصائي

مزودا بمجموعة من المعارف العلمية المتعلقة بطبيعة الانساق الاجتماعية التي يتعامل معها متلقي المساعدة ،والتي تؤثر في قدراته واستعداداته على التكيف مع الظروف الاجتماعية والبيئية.

وطالما ان ظهور وتطور مهنة الخدمة الاجتماعية كان ضمن المؤسسات التطوعية في المجتمعات الغربية عامة والمجتمع الامريكي خاصة ،ففيه تم انتشار مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية مع بدايات القرن العشرين ،والتي ابرزت ان للمهنة دورا فعالا في الاهتمام بقضايا المجتمع ،ويكتسب خريجي مدارسها المعارف والخبرات والمهارات الضرورة التي تساعدهم على التعامل مع مشكلات المجتمع ,وتهيئة افراده للمشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية ,مما يقوي تماسكه الاجتماعي. إلا ان الوضع في بلادنا على عكس ذلك فظاهرة الجمعيات تعتبر حديثة جدا مقارنة بالمجتمعات الغربية ،فقد افرزتها ظروف وتحولات وعوامل خارجية وأخرى داخلية ،تمثلت في انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ،وما نتج عنه من تحولات سياسية واقتصادية فيما بات يعرف بالعولمة ؛ اما داخليا فقد كان لأحداث 05 اكتوبر 1988 وما اعقبها من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية الاثر البارز في انفجار الحركة الجمعوية في بلادنا.

ان حداثة ظاهرة الحركة الجمعوية عامة ببلادنا والجمعيات الاجتماعية خاصة ،تجعلها لا تملك الارث التاريخي والرصيد المعرفي والعلمي ،الذي يمكنها من القيام بأدوارها بفعالية وكفاءة.

في هذا الاطار جاءت دراستنا لدور الجمعيات الاجتماعية من خلال خصائص الخدمة الاجتماعية ،لمعرفة الاحتياجات المعرفية والعلمية للجمعيات الاجتماعية في مجال الخدمة الاجتماعية ,حتى تؤدي ادوارها بفعالية وكفاءة.

ولمعالجة هذا الموضوع هذا الموضوع ،حاولنا اعداد فصول هذا الدراسة بشكل علمي منظم ,يضمن الترابط المعرفي والمنهجي للوصول للحقائق العلمية ،وبناءا عليه فقد قسمنا بحثنا الى بابين :

تناولنا في الباب الاول ،الاقتراب النظري للدراسة ،والذي اشتمل على خمسة فصول خصص الفصل الاول منه الى البناء المنهجي للدراسة ،وفيه تم عرض اسباب اختيار الموضوع ،وأهميته وأهدافه والإشكالية ،مع توضيح المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث بالإضافة الى التعرف على المناهج والتقنيات المستعملة في البحث ،كما تعرضنا الى بعض الدراسات السابقة للموضوع.

اما الفصل الثاني فخصص الى المجتمع المدني ،وفيه حاولنا ان نحيط بمفهوم المجتمع المدني ،من خلال الوقوف على اهم المفكرين والفلاسفة الذين اهتموا بالمفهوم ،مرورا بمكوناته الى اهم التصنيفات التي تشغل نشاط المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني او الدولي ،وصولا الى اهم المفاهيم التي ترتبط به والتي تشكل مقومات مهمة وأساسية لمتطلبات الفعالية والكفاءة في تحقيق الاهداف التي يسعى المجتمع المدني لتحقيقها.
في حين تناولنا في الفصل الثالث الجمعيات الاجتماعية ،وفيه تعرفنا على على مفهوم الجمعيات بصفة عامة والجمعيات الاجتماعية بصفة خاصة ،وحاولنا الوقوف من خلال هذا الفصل على مفهوم العمل الجمعوي والمفاهيم المرتبطة به ،وصولا الى التطور التاريخي للجمعيات الاجتماعية ،كما حاولنا التعرف على التنظيم القانوني والاداري للجمعيات والبحث عن السبل والإجراءات التي توفر الفعالية التنظيمية للجمعيات كي تحقق اهدافها.
بينما خصصنا الفصل الرابع للخدمة الاجتماعية والذي فيه تعرفنا على ماهية الخدمة الاجتماعية ،من حيث تعريفاتها المختلفة ،والسياق التاريخي لنشأتها وتطورها ،ومعرفة ابعادها الفلسفية والمبادئ التي تقوم عليها ؛مع توضيح الطرق التي في عملية المساعدة.
وقد افردنا الفصل الخامس للأخصائي الاجتماعي ،وحيث ان عمل الاخصائي يندرج في اطار المنظمة الاجتماعية ،حولنا الوقوف على مفهوم المنظمة اولا ,ثم التعرف على الاخصائي الاجتماعي وما يستلزمه من معارف علمية ومهارات فنية ؛كما ناقشنا عملية التدخل المهني من خلال الادوار التي يلعبها.

اما الباب الثاني فخصصناه الى الجانب الميداني للدراسة ،وقد ضم ثلاثة فصول بالإضافة الى الاستنتاجات العامة. وقد تناولنا في الفصل الاول منه التعريف بميدان البحث ،وفيه تعرفنا على مجتمع بحث الدراسة ،ثم انتقلنا الى كيفية اختيار العينة ،والتعرف الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة واهم خصائصها ،مع محاولة التعرف على الامكانيات المادية التي تحظى بها.
اما الفصل الثاني فتناولنا فيه بالتحليل الاحتياجات المعرفية والمادية للجمعيات وأثرها في عمل الجمعيات الاجتماعية ،وفيه وقفنا على الاسباب والدوافع الكامنة في انشاء الجمعيات ثم تعرفنا على الاحتياجات المعرفية والعلمية لتأدية الجمعيات لنشاطها ،كما تعرفنا على الاحتياجات المادية وأثرها على سير عمل الجمعيات الاجتماعية.
في حين ناقشنا في الفصل الثالث فعالية عمل الجمعيات الاجتماعية ،وفيه تعرضنا الى اهم

الاعمال الاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات ،واهم العراقيل والصعوبات التي تعترض تقديم هذه الاعمال على احسن وجه ؛ثم حاولنا معرفة مدى فعالية هذه الاعمال والبرامج الاجتماعية ,من خلال عملية تقييم الجمعيات الاجتماعية لأدائها و عملية تقويم هذا الاداء ,ثم الوقوف على الافاق والتطلعات المستقبلية للجمعيات الاجتماعية.

وفي الاخير تم استعراض مجموعة من نتائج البحث من خلال الاستنتاجات العامة.

البـاب الأول

الاقتراب النظـري للدراسة

الفصل الاول

البناء المنهجي للدراسة

1- اسباب اختيار الموضوع :

بانهيار جدار برلين و تفكك الاتحاد السوفيتي ،عرف المجتمع الدولي تغيرات عديدة ومؤثرة. هذه التحولات تمثلت في التحول من الحداثة الى العولمة و الانتقال من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعلومات العالمي ، ومن الامن النسبي الى مجتمع المخاطر ومن الامن القومي التقليدي الى النموذج المعلوماتي للأمن القومي ،وأخيرا بزوغ نموذج حضاري جديد[1] .

كل هذه التغيرات والتحولات التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي ,اثرت على المجتمع الجزائري بصفة مباشرة او غير مباشرة ،وجعلته يتحول نتيجة هذه العوامل الخارجية . اضافة الى العوامل الداخلية ابتداءا من الانهيار الحاد لأسعار النفط سنة 1986 ،وما انجر عنه من تدهور للمستوى المعيشي للفرد الجزائري الامر الذي فجر الوضع بأحداث اكتوبر 1988 وتلته العشرية السوداء فترة التسعينيات كل هذه الظروف والعوامل جعلت الجزائر تعرف تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ،رافقتها ازمات حادة وأنتجت مظاهر سلبية تهدد امن المجتمع و نسيجه و تماسكه الاجتماعي و تجعله اكثر هشاشة ، فالفقر ، البؤس ، البطالة ، التسرب المدرسي و كافة الامراض الاجتماعية ان لم تعالج بالبرامج المخططة و السريعة فإنها تتحول لطاقات هدامة تعوق تطور المجتمع ورقيه ورفاهيته ،وكما يقول **PAUL ALENSKY** "ان الاسباب الحقيقية للإجرام تتمثل في غياب الشروط الضرورية للسكن و الاقتصاد المتدهور " [2].

اذن فشعورنا بالمخاطر الاجتماعية التي اصبحت تهدد المجتمع ،والتي تتخذ اشكال متعددة كالتفكك الاسري ،النمو الديموغرافي ،التسرب المدرسي ،البطالة ومطالب المجتمع التي تقابلها قدرات محدودة للدولة ،خاصة في مجال الخدمات الصحية و التعليمية ' العنف المجتمعي المتزايد والذي انتقل الى المؤسسات

1- اماني قنديل ،وآخرون : الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008 ص22-23

2-Reni Hess ; La Sociologie d'Intervention .Ed ,(PUF)1981,preface.

التربوية و التعليمية و كذا التوترات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستقرار السياسي و امكانات التنمية المستدامة .
كل هذا الى جانب الانفجار الكبير للحركة الجمعوية عامة و الجمعيات الاجتماعية خاصة ،وذلك بعد صدور قانون الجمعيات رقم 31/90 والمعدل بقانون رقم 06/12 .كان له الاثر البارز في خلق الفضول و الحماس العلميين للإحساس العميق بالمشكلة. فكان من بين اهم الاسباب الموضوعية هو الاحساس بالمخاطر التي تهدد المجتمع الجزائري اضافة الى قلة الدراسات التي تهتم بالجمعيات الاجتماعية .

اما بالنسبة للأسباب الذاتية ،فاعتبارا من كوني درست تخصص الخدمة الاجتماعية في اطار تحضير دبلوم ما بعد التدرج المتخصص بقسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ، جعلني اكتشف هذا التخصص العلمي و معرفة اهميته وضرورته ،لما يعتمد عليه من مناهج و نظريات علمية متخصصة في الحفاظ على الامن الاجتماعي و ترقية الفئات الفقيرة والمحرومة ،وإعادة ادماج الفئات المهمشة والمقصاة في المجتمع. هذا بالإضافة الى الاحتكاك المباشر ببعض الجمعيات الاجتماعية النشطة .

2-اهمية الدراسة :

شهدت السنوات الاولى من بداية القرن الواحد و العشرين (21) تطورا ملحوظا في كل ميادين الحياة ،نظرا لما يواجهه المجتمع من طفرة هائلة في العلم والتكنولوجية و ما احدثه التقدم العلمي الهائل في كافة المجالات ،ومن اثار هذه الطفرة العلمية هو حدوث فجوة بين الجانب العلمي والجانب الثقافي الاجتماعي.
والجمعيات الاجتماعية و هي تقع في لب عملية تقديم الخدمة الاجتماعية ،من اجل ترقية الفئات الهشة وإدماج المقصيين في المجتمع ،ومواجهة المشاكل الاجتماعية حتى تساعد وتمكن المجتمع من مواجهة التحديات والتطورات التي تواجهه ،الامر الذي يحتم على هذه الجمعيات ،ضرورة البحث عن طرق و اساليب و استراتجيات جديدة ,تمكنها من تحقيق الفعالية في تنفيذ البرامج والسياسات التي تضعها من اجل

تجسيد و تحقيق اهدافها المعلنة . و لن يتأت لها هذا إلا بالتعرف العلمي لمبادئ و خصائص الخدمة الاجتماعية ، كما اتت بها مناهج و نظريات الخدمة ، من خلال تراكمات البحث العلمي لهذا التخصص . ومن هنا تظهر اهمية الموضوع من خلال تعريف العميل بالمشكلات الاجتماعية و مساعدته على فهم دوافعها ونتائجها و منه الاسهام في علاجها قدر المستطاع ، ومن ثمة الوصول الى اصلاح المجتمع على اسس علمية ، و كل هذا يبين اهمية الدراسة بتمكين الفاعلين الاجتماعيين من تحليل القضايا الاجتماعية و فهم اسبابها و وضع الخطط و الحلول لمواجهتها و الكشف عن مدى فاعلية البرامج المقترحة للحد من المشاكل لاجتماعية

ومنه يمكن ان نلخص اهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- تفيد الجمعيات الاجتماعية فى معرفة الخطط و المناهج و الاستراتيجيات التي تعتمدها الخدمة الاجتماعية ، مما يساعدها على تحقيق اهدافها وتطوير اساليب عملها.

2- تساهم في تنمية مهارات التفكير و حل المشكلات الاجتماعية بالطرق العلمية لدى الجمعيات ،بدل حلها بالطرق الارتجالية.

3- من المتوقع ان تقدم هذه الدراسة انموذجا عمليا ,لكيفية اعداد برامج المساعدة وحل المشكلات الاجتماعية ،باستخدام المناهج والطرق العلمية ،و الاستراتيجيات المعرفية التي توفرها الخدمة الاجتماعية.

3- اهداف الدراسة :

ان مجتمعنا وبالنظر للتغيرات التي يعيشها ,ومختلف الازمات التي يمر بها ،وما تنتجه هذه الازمات من مخاطر ؛سواء على مستوى الفرد او الجماعة او المجتمع ككل . لذا هو احوج ما يكون الى الاستفادة من مناهج وعمليات الخدمة الاجتماعية . فالمجتمع الجزائري (الحركة الجمعوية) مازال يقدم تصورا ضيقا للخدمة الاجتماعية ,على اساس انها اعمال تطوعية تندرج ضمن اعمال البر والإحسان. لهذا فإننا نسعى من خلال دراستنا لدور الجمعيات الاجتماعية من

خلال خصائص الخدمة الاجتماعية الى تحقيق مجموعة من الاهداف العلمية والعملية وتتمثل هذه الاهداف في :

- الاهداف العلمية :

ككل البحوث العلمية فان هذه الدراسة تسعى الى اثراء البحث العلمي و تطويره من اجل المساهمة في تطوير الفرد الجزائري وتنميته ،وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري. وطالما ان الموضوع محدد في اطار خصائص الخدمة الاجتماعية ,فإننا نهدف الى زيادة الرصيد العلمي والمعرفي لهذا التخصص بصفة خاصة ،وعلم الاجتماع عامة ،مع توضيح اهميته بالنسبة لأعمال الجمعيات من خلال تحديد ما يلي :

1- تحديد الاحتياجات المعرفية و العلمية للجمعيات الاجتماعية العاملة في مجال تقديم الخدمة الاجتماعية.

2- تحديد الاحتياجات المهارية والخبرات التي يتطلبها عمل الاخصائي الاجتماعي العامل بهذه الجمعيات الاجتماعية .

3- الكشف عن الابعاد الاجتماعية لعمل الجمعيات الاجتماعية وتأثيره على تنمية المجتمع عامة و مؤسسات المجتمع المدني خاصة .

4- التعرف على الصعوبات و العراقيل التي تحول دون تحقيق اهداف الجمعيات الاجتماعية.

- الاهداف العملية :

اننا نسعى من خلال هذه الدراسة الى الكشف عن طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الاجتماعية ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في تحقيق الادماج الاجتماعي للفئات المهمشة والمقصاة ،وتنميتهم مما ينعكس على تنمية المجتمع ككل وتماسكه .

كما نسعى من خلال هذه الدراسة الى اعداد وتأسيس انموذج للخدمة الاجتماعية تستعمله الجمعيات الاجتماعية ،حتى تتمكن من تحقيق الفعالية في تجسيد الاهداف التي نشأت من اجلها .

4- الاشكالية:

يقاس تطور اي المجتمع بمدى تحسين قدرته على التكيف مع احتياجات افراده ،و نمو المجتمعات الأخرى المحيطة به في المجتمع الأكبر. والمجتمع الذي ينجح في تحقيق التقدم والازدهار هو "ذلك المجتمع الذي يستطيع مواجهة المطالب التي تفرضها عليه البيئة التي يوجد فيها ،وعلى نحو كفاءة عالية في استخدام الموارد الموجودة ،و جوهر هذه الكفاءة يبرز في القدرة على خلق بناءات متخصصة ومتمركزة حول أداء الوظائف الرئيسية لتطوره و نموه"[1].

لقد أدت التطورات العالمية المختلفة الى نمو المجتمع المدني على المستويات المحلية و الدولية ،والذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع العالمي الجديد بما يحتويه من تفاعلات واتصالات وأنشطة ،كما أنه يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف و الاختلاف و التنوع ،وتتسم بقيم أخلاقية تمنح الحق للمواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير. و هو الآن (المجتمع المدني) يتوجه نحو التضامن مع مؤسسات مدنية خارج الحدود السياسية و الجغرافية للدولة الواحدة بحكم العولمة ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية ،أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة أو مصالحه الخاصة ،منطلقا من مبادئ واليات يتوافق حولها المجتمع الدولي .

فالمجتمع المدني يسعى الي تمكين افراد المجتمع على الاصعدة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية ،من خلال توفير الفرص التي تساعدهم على تطوير نوعية حياتهم ، كما يعمل على توعيتهم و تنشئتهم على اصول الممارسة الديمقراطية .الامر الذي يجعل مؤسسات المجتمع المدني تشكل قوة سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى ؛و ذلك لدورها الايجابي في سد الثغرات لأداء السياسات العامة للدولة. اذ اصبحت المنظمات غير الحكومية وسائط فعالة و مؤثرة لإحداث كثير من التغيرات ، و التفاعل المتبادل فيما بينها و بين الهيئات الحكومية. فالمجتمع المدني " ليس الدولة و لكنه لا يمكن ان يتمظهر إلا من خلالها ،فهما يشكلان وحدة معقدة من الصراع الكامل"[2] ،انه مجتمع مستقل الى حد بعيد عن

1- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبدالفتاح: المجتمع المدني وابعاده الفكرية، دمشق ،دار الفكر 2003 ص25.

2- ا ،قنديل وآخرون ،مرجع سابق ص52.

اشراف الدولة المباشر ،فهو يتميز بالاستقلالية و التنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي والحماسة من أجل المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة ؛عبر شبكة من التنظيمات والهيئات التي تضم "النقابات المهنية ،النقابات العمالية ،الحركات الاجتماعية ،الجمعيات التعاونية الجمعيات الاهلية،النوادي الرياضية و الاجتماعية ،المنظمات غير الحكومية الدفاعية و التنموية ,كمراكز حقوق الانسان والمرأة والبيئة ،الصحافة الحرة وأجهزة الاعلام و النشر ،مراكز البحوث و الدراسات والجمعيات الثقافية ."[1]

و نجد من بين هيئات المجتمع المدني ,الجمعيات الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق مستوى معيشي افضل لسكان المجتمع ،بما تقدمه من برامج رعاية اجتماعية والتنمية الشاملة ،فهي اكثر احساس باحتياجات الافراد والمجتمع ،بحكم طابع تشكلها ،كما انها تعتبر من المنظمات الاسرع حركة و الأكثر مرونة و الأقل تكلفة في معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل ،فضلا على أنها ترتكز في معظم نشاطاتها على المبادرات التطوعية ،وهو ما يعتبر جوهر المشاركة في عملية التنمية البشرية.

ومما لا جدال فيه ,هو ان اي مجتمع لا يخلو من المشاكل والأمراض الاجتماعية التي تؤثر على حياة الافراد كأفراد او كجماعات ،وتجعلهم هامشيين وسلبيين في المجتمع كالفقر ,البطالة ,التسرب المدرسي ,الانحراف,المخدرات.....وغيرها من المظاهر السلبية التي تؤثر وتقلل من التماسك الاجتماعي ،والتي غالبا ما قد يكون سببها التخلف او الازمات الاقتصادية. والمتعارف عليه في الدول التي تنتهج الاشتراكية كأسلوب اقتصادي ،هو ان الانتاج موجه بالدرجة الاولى الى اشباع الحاجات الاستهلاكية. بزيادة وتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير الحاجات الاساسية (سكن ،صحة ،تعليم ،تغذية.....الخ). فالنشاط الانتاجي المخطط ،موجه اساسا نحو تلبية كافة حاجات السكان مهما كان نوعها ،و تقع على عاتق الدولة الشمولية. الامر الذي يجعل هذه الأخيرة تمتص المجتمع المدني

1- عبد الغفار شكر ـ محمد مورو: المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية ،دمشق ,دار الفكر ,ط1 2003 .ص 44.

وتكون المسيطرة على المجتمع من خلال الطابع السلطوي الابوي ,والعلاقات الرأسية بين السلطة و المواطن.

و المعلوم ان الجزائر قد اعتمدت على النظام الاشتراكي كأساس لتسيير اقتصادها و هذا منذ بداية الاستقلال ،وبالتالي الدولة كانت هي المسئولة الوحيدة في التكفل بالمشاكل الاجتماعية ،وعن معالجتها بإمكانياتها الخاصة ،وهذا على طول فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. غير انه مع الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 و ما صاحبها من انهيار حاد لأسعار النفط ،وما واكبها من انخفاض المستوى المعيشي للسكان ،الامر الذي تولدت عنه احداث خطيرة كادت تفتك بالأمن الاجتماعي للبلاد (احداث اكتوبر 1988).

كل هذه الاحداث المتسارعة نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية ،جعلت المجتمع الجزائري يعرف تغيرات عديدة في بنائه ووظائفه وقيمه و ادواره. فما عرفته الجزائر اثناء و بعد الازمة من احداث ،جعل السلطات السياسية انذاك ,تعجل باتخاذ رزمة اصلاحات متنوعة على مستوى الدولة ،وهي اصلاحات سياسية واقتصادية و اجتماعية.

فقد تم التاسيس لدستور 1989 ،الذي حمل اصلاحات سياسية تمثلت في فتح الحريات العامة من التعددية الحزبية اذ سمح بإنشاء الجمعيات السياسية (احزاب) اما من الناحية الاقتصادية فقد فتح الباب امام الخوصصة وبالتالي الانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر ،اما اجتماعيا فقد فتح المجال للتعددية النقابية و حرية العمل الجمعوي وفتح المجال الاعلامي للقطاع الخاص.

ان هذه التغيرات المقصودة في بناء وادوار ووظائف المجتمع الجزائري صاحبتها امراض اجتماعية عديدة وخطيرة كالفقر ،البطالة ،الارهاب ....وغيرها من الامراض التي هددت المجتمع في وجوده وكادت تقضي عليه . ورغبة من الدولة الجزائرية لمواجهة هذه المشكلات و الامراض فتحت المجال امام المواطنين للمشاركة و المساهمة في حلها . فقد اعطى الدستور الحق للمواطنين في انشاء الجمعيات بصفة عامة ،وهو ما وضحه قانون الجمعيات رقم 31/90 والذي عدل بقانون 06/12 .

بمجرد صدور قانون 31/90 عرفت الجزائر حركية مذهلة في مجال الحركة الجمعوية عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ،والتي وصفها البعض بالانفجار الجمعوي ,وفي هذا الصدد يقول "عبد القادر جغلول" "خلال شهرين انشئت لجان جمعوية لم تشهدها الجزائر خلال 25 عاما مضت ،وهذا ليس مفاجئا او عفويا اطلاقا, ولا حتى تواطئا في انبثاق الحركة الجمعوية ، فهي في قلب التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات ."[1] ومنه فقد جاءت الجمعيات الاجتماعية ،لتكون مؤسسات اجتماعية خدماتية تطوعية تقوم بجهود منظمة ,الغرض منها تقديم خدمات لمساعدة الافراد كافراد او كجماعات او حتى مجتمعات لحل مشاكلهم ,وبالتالي القدرة على النمو والتطور. فالجمعيات الاجتماعية تهدف الى التعرف على مشاكل واحتياجات المواطنين ووضع الخطط والبرامج المناسبة لمقابلة هذه الاحتياجات و حل هذه المشاكل مما يعمل على نهوض المجتمع.

وهي تضطلع بهذا الدور تعتبر الجمعيات الاجتماعية احدى وسائل تقليل و تقليص الفجوة بين المواطنين والدولة ،فهي تعمل على دعم التماسك الاجتماعي ,عن طريق تنمية المجتمع وجعله يعمل بصفة افضل من خلال تلبية و اداء المصالح والاحتياجات العامة والخاصة. ومن خلال توجيه الاعمال و الانشطة التطوعية والخيرية نحو محتاجيها ؛مما يعمل على القضاء على الاقصاء الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية داخل المجتمع. اذا فهذه الجمعيات الاجتماعية اصبحت تقوم بدور فعال في ميدان الرعاية الاجتماعية و تقديم الخدمة الاجتماعية. ولأن كفاءة اي منظمة تعتمد على مدى قدرة اعضائها على ادائهم لوظائفهم بفاعلية وحيث ان الخدمة الاجتماعية باعتبارها منهاجا اجتماعيا مؤسسا و منظما ،لم تعد تتمثل في اعمال البر و الاحسان ،بل اصبحت تقوم على اسس علمية بحتة ،ويقوم بها اخصائيون اجتماعيون ,تكونوا وأعدوا إعدادا علميا و مهنيا في كليات ومعاهد متخصصة في الخدمة الاجتماعية ،وهذا حتى يتمكنوا من ممارسة اعمالهم بناءا على ما اكتسبوه من معارف ومهارات وطرق علمية وفنية للقيام بوظيفتهم .

1-Boradji Ramdhan : Les phénomènes associatif en Algérie, Genès et perspective , Annuaire de l'afrique du nord , CNRS .tomes 28, 1989 P 231

ولان الجمعيات الاجتماعية تعتبر احدى المجالات الهامة لممارسة الخدمة الاجتماعية ،وتتبعنا للمسار التاريخي لظهور الخدمة الاجتماعية والاعتراف لها بصفة المهنية ،يقودنا الى ان الجمعيات كانت المهد الحاضن للخدمة ،والنضال العملي والعلمي لأعضاء هذه الجمعيات ,ليتحول الانشغال بالفئات المحرومة والمقصاة في المجتمع الى مهنة. لذا فانه من الضروري التركيز على الاداء المهني و الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجمعيات في مجال الرعاية الاجتماعية ،من خلال اعتمادها على أخصائيين اجتماعيين في ممارسة أعمالها ونشاطاتها مما يضمن الفعالية في تحقيق الاهداف التي أنشئت من اجلها.

ان البحث عن تحقيق الجمعيات الاجتماعية ،لأهدافها المعلنة في قوانينها الاساسية بأكثر نجاح وفعالية ،لتنعكس على عملائها* بالتنمية والاندماج الاجتماعي. يقودنا الى طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ـ ما هي احتياجات الجمعيات الاجتماعية من الخصائص المعرفية في مجال الخدمة الاجتماعية حتى تؤدي ادوارها بفعالية وكفاءة ؟.

هذا التساؤل تتفرع عنه اسئلة فرعية هي:

1ـ هل نشاط الجمعيات الاجتماعية يعتمد على الاخصائيين الاجتماعيين ؟.

2ـ ما هي الخبرة و المهارة المكتسبة من النشاط المستمر للجمعيات الاجتماعية ؟

3ـ ما مدى توفيق الجمعيات الاجتماعية في اعداد البرامج الاجتماعية ومتابعتها مما يضمن تحقيق اهدافها ؟.

- يقصد بالعملاء هنا كل من يتلقى الخدمة من طرف الجمعيات الاجتماعية.

5- تحد يد المفاهيم :

كلما كانت مفاهيم الدراسة محددة بدقة ,من خلال تعاريف اجرائية واضحة ,تبرز كيفية استخدامها و توظيفها من طرف الباحث ،كلما امكن هذا الاخير التحكم في ابعاد المشكلة ،فتحديد المفاهيم ضرورة منهجية يفرضها البحث العلمي. وعليه سوف نتعرض الى اهم التعاريف التي وردت حول المفاهيم الاساسية للدراسة ، واستخلاص المفاهيم الاجرائية لها وهي كالآتي :

- المجتمع المدني :

لقد تعددت مفاهيم المجتمع المدني وتغيرت ،حسب المفكرين والإيديولوجيات التي تناولته ،فهو عند هيغل " مجتمع الحاجة ,يتحرك فيه الافراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية ,و هو يتوسط الاسرة و الدولة"[1] . فهيغل يرى ان المجتمع المدني يقوم بوظيفة الوساطة بين الفرد و الجماعة ، و تأتي الدولة للتوفيق بين الجزئية و الكلية. فأساس المجتمع المدني هنا هو عدم قدرة اي فرد على الاكتفاء بذاته ، ثم علاقات الاعتماد المتبادل و تلازم المجتمع المدني مع الدولة . اما جرامشي فيرى المجتمع المدني " ذلك التركيب المتشابك و المعقد و المتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الايديولوجية "[2]. لقد ركز جرامشي على البنية الفوقية للمجتمع وميز بين مستويين كبيرين، مستوى يمثل المجتمع المدني ومستوى اخر هو المجتمع السياسي او الدولة .
ان هذا الطرح التصوري لمفهوم المجتمع المدني لدى المفكرين يبرز سياقات مختلفة و متجددة حول المفهوم ، وهو ما يبين صعوبة التعريف الدقيق و التوافق حول مفهوم المجتمع المدني . فنجد " د. فتحية السعيدي" تعرفه بانه " نسق قيمي

1- - أ ،قنديل ,وآخرون ،مرجع سابق ص49 ،

2- نفس المرجع ص50

يشكل منظومة ايديولوجيا معينة ,تتوافق حينا مع ايديولوجيا الدولة التي تجد تحققا لها في هذه المؤسسات حينا ثم تتناقض معها حينا اخر ، بحيث تمارس وظيفة الرقيب لمختلف نشاطاتها"[1] .

ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة والمتنوعة ،نبين ان المفهوم الاجرائي للمجتمع المدني الذي نعتمده في هذه الدراسة هو انه مجتمع مستقل عن الاشراف المباشر للدولة ، يتميز بالتنظيم التلقائي و العمل التطوعي من اجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمقصاة في المجتمع حتى تأخذ نصيبها من الخير.

- الجمعية الاجتماعية :

تعرف الجمعية بأنها " كلمة منشقة من دلالة جماعة اي هناك تجمعا لعدد من الاشخاص الطبيعيين او المعنوين قصد تكوين هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية ، و يصف هذا الاصطلاح العملية التي تنعكس في التفاعل و الاتصال الذي يتم بين المجتمع من الافراد او الجماعات لتحقيق اهدافهم المشتركة سواء كانت سياسية تربوية اجتماعية او علمية "[2].

وتمثل الجمعية ايضا " اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ، و يجتمع في اطارها اشخاص طبيعيون او معنويون على اساس تعاقدي و لغرض غير مربح ،كما يشاركون في تركيز معارفهم و وسائلهم لمدة محددة او غير محددة من اجل ترقية الانشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و البيئي والخيري والإنساني. وانيندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام "[3].

اما الجمعية الاجتماعية فتعرف بأنها " هيئة تقوم بمجهود جماعي منظم ، يهدف الى ضمان التقدم الاجتماعي و الى حل المشكلات الاجتماعية ،التي تأثر في العديد

1- المرجع السابق ،ص52

2- عبد الهادي جوهري : قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية, المكتب الجامعي الحديث ,1998 ص84

3- قانون 06/12 الجريدة الرسمية العدد 02 الجزائر ،الطبعة الرسمية الصادرة في 01/15 /2012 المادة 02

من الافراد، وينطوي على التعاون وبذل جهد في العمل او النشاط و يكون اساسه التطوع "[1] . والمقصود بالجمعية الاجتماعية في بحثنا تلك الهيئة او المنظمة التي تتكون من مجموعة اشخاص طبيعيين او معنويين ،هدفهم الاساسي حل المشاكل التي تعترض الافراد و الجماعات في المجتمع ،و يقومون بخدمات و انشطة تنطبق عليها اسس و مبادئ الخدمة الاجتماعية ، ولا تسعى لتحقيق الربح ،فهي منظمات تطوعية تدار ذاتيا.

- العمل التطوعي :

يعرف العمل التطوعي بأنه " ذلك العمل الذي يقوم به فرد من أفراد المجتمع بدون أجر مادي و في أوقات منتظمة مع تحمله المسؤوليات النظامية و مراد به وجه الله تعالى"[2] كما عرفته أ.سهير عاطف بأنه الجهد الذي يبذله الفرد من أجل مجتمعه أو مؤسسته أو جماعة معنية دون توقع جزاء مادي جهوده، سواء كان هذا الجهد المبذول بالنفس أو بالمال و عن طيب خاطر في سبيل سعادة الأخرين "[3] .اما "بوجدان bogdan " فيعرف العمل التطوعي على انه "نشـاط يقضي الفرد فيه جزءا من وقته دون تقاضي اجر و برغبة و اختيار منه ، وبصورة رسمية ، داخل تنظيم ما ،و يعمل من اجل منفعة الاخرين او المجتمع كله. "[4] ان التطوع يهدف الى تخطي الحواجز السلبية في المجتمع ،وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع ،وتحويلها الى عمل اجتماعي يحقق التنمية والتقدم للفئات المحرومة .

و بناءا على ما سبق فان المفهوم الاجرائي للعمل التطوعي المعتمد في هذه الدراسة ،هو ذلك النشاط الذي يقوم به فرد اصيل من افراد المجتمع بدون اجر او مقابل مادي، مؤسس على قناعة ذاتية بأداء هذا النشاط كخدمة اجتماعية من اجل الاخر او منفعة المجتمع ككل .

1- احمد زكي بدوي : معجم مصطلاحات العلوم الاجتماعية ، بيروت , مكتبة لبنان 1987 ص222

2-سهير علي عاطف : اهمية العمل التطوعي ، اليمن ,مركز سبا للدراسات الاستراتيجية 2009 ص2

3- نفس المرجع ص3

4- ايمان جابر حسن، الابعاد الاجتماعية للعمل التطوعي ، ندوة العمل التطوعي وافاق المستقبل ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة 2012. ص15

- **الخدمة الاجتماعية :**

يعرف "محروس خليفة " الخدمة الاجتماعية بأنها " مجموعة من الخدمات تقوم على اساس من الحقائق العلمية و المهارة في مجالات العلاقات الانسانية ، الغرض منها مساعدة الافراد كافراد او في جماعات لتحقيق الرفاهية الشخصية و الاجتماعية ، و لتنمية قدراتهم على توجيه شؤونهم بانفسهم و تكون هذه الخدمة داخل مؤسسات متصلة بالخدمة الاجتماعية و متخصصة فيها " [1].
كما تعرف بانها " نوع من التضامن الذي يسود مجتمعنا العصري ، و هي مجهود منظم يبذل لتحقيق الحاجات الاساسية للفرد و المجتمع ، فهي اجابة لاعادة ادماج المحتاج في المجتمع "[2] اما مفهوم الخدمة الاجتماعية من حلال هذه الدراسة فإننا نتناولها حسب نظريات و مفاهيم و مبادئ الخدمة الاجتماعية ،كعلم وفن ومهنة. وهي تقديم خدمات بصفة مخططة و مدروسة من طرف اشخاص او هيئات متخصصة ، لمساعدة الافراد كأفراد او في جماعات ليتكيفوا مع الصعوبات الاجتماعية و النفسية الحاضرة و المستقبلية التي تواجههم ، و التي تحول دون قيامهم بمجهود فعال في المجتمع .

- **الاخصائي الاجتماعي :**

يعرف مختصوا الخدمة الاجتماعية الاخصائي الاجتماعي بأنه " ذلك الشخص الذي يمارس مهنة الخدمة الاجتماعية و يتصف بالخلق المهني و يلتزم بفلسفة المهنة و مبادئها و اهدافها و قيمها .فهو القائد المهني الذي يحدد العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الافراد او الجماعات او المجتمعات ، لحل المشكلات و اشباع الحاجات اي لأحداث التغير المطلوب " [3].
من خلال هذا التعريف نبين ان مفهوم الاخصائي الاجتماعي المعتمد في هذه الدراسة ،هو ذلك الشخص الذي يمارس الخدمة الاجتماعية بناءا على ما تلقاه من تكوين و تدريب في معاهد الخدمة الاجتماعية

1- محروس محمود خليفة : ممارسة الخدمة الاجتماعية ،الاسكندرية , دار المعرفة الجماعية ,ب ت ص162

2- Bernard Kochenais :Les nouvelles solidarités, PUF ,Paris 1989 P225

3- سيد ابوبكر حسانسن: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنيم المجتمع، مصر المكتبة الانجلومصرية 1974 ص133

ـ الرعاية الاجتماعية :

عرفت دائرة معارف الخدمة الاجتماعية ,الرعاية الاجتماعية بانها "اصطلاح يشير بصفة عامة الى جميع الانشطة المنظمة للمؤسسات المحلية و الحكومية التي تستهدف الوقاية من المشكلات الاجتماعية المعروفة ,او التخفيف من وطأتها او الاسهام في حلها ،او التي تستهدف تحسين احوال الافراد والجماعات المحلية" [1] .
يعتبر هذا التعريف من التعاريف الشاملة التي تناولت الرعاية الاجتماعية ،فهو لا يكتفي بالجانب العلاجي ,و انما يضيف اليه الجهود الوقائية و الجهود التنموية كما انه لا يتوقف عند الخدمات والبرامج التي تقدمها الحكومات لمواطنيها و انما يضيف اليها جهود التي تبذل من طرف افراد المجتمع , و التي غالبا ما تتمثل في اعمال الجمعيات والجهود التطوعية.

وعليه فمفهوم الرعاية الاجتماعية في هذه الدراسة هو تلك النشاطات والبرامج المنظمة للجمعيات الاجتماعية ، والتي تستهدف معالجة المشاكل والأمراض الاجتماعية والوقاية منها وتنمية الفئات الهشة والمحرومة وإعادة ادماجها في المجتمع ،من خلال توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لها ,عبر البرامج المخططة و المدروسة التي تسمح بخلق فرص النجاح ،حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها .

ـ الادماج الاجتماعي:

يعرف الادماج الاجتماعي بأنه " العملية التي يستطيع من خلالها الفرد ان يتكيف مع بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها ، وذلك بالالتزام بقواعدها ونظمها. وهذا بتعلم و ادخال اشكال السلوك و طرق التفكير واستيعاب ثقافة مجتمعه لتكون جزء من شخصيته."[2] كما يعرف الادماج الاجتماعي بكونه " التطور الذي بواسطته يتعلم الانسان و يستدخل خلال حياته كل العناصر الاجتماعية و الثقافية لمجتمعه ، ويدرجها في بناء شخصيته تحت تاثير الخبرات والعوامل الاجتماعية

1- ابراهيم عبد الرحمان رجب : الاسلام و الخدمة الاجتماعية ، مصر ، جامعة حلوان , 2000 ص 410
2- Erikson.E : Adolescence et crise , la quete de l'identité , flamation . Paris 1972. p 100.

ذات الدلالة ،و بذلك يتكيف مع المحيط الذي يجب ان يعيش فيه." [1]
من خلال هذين المفهومين ,يبرز مفهوم الادماج الاجتماعي في هذه الدراسة على انه عملية اجتماعية تسعى من خلالها الجمعيات الاجتماعية الى احداث تغيرات نفسية واجتماعية واقتصادية لدى العملاء حتى يتمكنوا من تحقيق
الاستقلالية الذاتية والتكيف النفسي والاجتماعي ,بواسطة جملة من البرامج والخدمات الاجتماعية ليصبحوا معتمدين على انفسهم ،وبالتالي تحقيق حياة اجتماعية كريمة وفعالة.

- التكوين :

يعتبر التكوين من مقومات التنمية الاجتماعية التي تتطلب اعداد افراد المجتمع اعداد للأخذ بأسباب التطور و النمو و عليه تعددت تعاريف و مفاهيم التكوين ،فمنهم من يعرفه على انه " تلك الجهود الهادفة الى تزويد المواطن بالمعلومات و المعارف التي تكسبه المهارة في اداء العمل او تنمية و تطوير ما لديه من مهارات ومعارف و خبرات ، مما يزيد من كفاءته في اداء عمله "[2] ومنهم من يعرفه على انه "نشاط مخطط يهدف الى احداث تغييرات في الفرد و الجماعة من ناحية المعلومات و الخبرات و المهارات و معدلات الاداء و طرق العمل و السلوك و الاتجاهات ، بما يجعل هذا الفرد او تلك الجماعة تتقن العمل بكفاءة و انتاجية عالية "[3] و نجد من التعاريف المهمة للتكوين هو انه "عبارة عن البرامج الرسمية التي تستخدمها المؤسسات لمساعدة الموظفين و العمال على كسب الفاعلية و الكفاءة في اعمالهم الحالية و المستقبلية عن طريق تنمية العادات الفكرية و العلمية المناسبة ، والمهارات والاتجاهات بما يناسب تحقيق اهداف المنظمة "[4] و من هذه التعاريف الخاصة بالتكوين نبين ان المفهوم الاجرائي المعتمد في هذه الدراسة هو ان التكوين عملية منظمة ومستمرة ،محورها الفرد و تهدف الى

1-Rocher Guy : l'action sociale , edition HMH Paris 1968 p132

2- زكي محمود هاشم : ادارة الموارد البشرية. الكويت ، جامعة الكويت 1989 ص 225

3- عبد الكريم دريوش ، ليلى تكلا : اصول الادارة العامة ، القاهرة ، مطبعة انجلو مصرية 1976،ص 594

4- علي السلمي : ادارة الافراد و الكفاءة الانتاجية ، القاهرة ، مكتب غريب 1985 ص 392

احداث تغييرات سلوكية و عملية و فنية و ذهنية لمقابلة احتياجات محددة آنية او مستقبلية ، يتطلبها الفرد وطبيعة العمل الذي يؤديه والمؤسسة الاجتماعية التي يعمل بها . ومنه تبرز اهمية التكوين في رفع اداء الاعمال الى احسن مستوى ممكن ،وتنمية العاملين وترقيتهم لتولي الوظائف المستقبلية مما يضمن الاستمرارية للمنظمة الاجتماعية ـ الجمعية ـ .

ـ المهارة :

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المهارة بأنها " قدرة الفرد على استخدام المعارف استخداما فعالا لتحقيق الاهداف المطلوبة "[1]

بينما يعرفها الاستاذ عاطف غيث بأنها " القدرة على التأثير في الاخرين و التعامل مع المواقف المختلفة التي يواجهها "[2]. والاخصائي الاجتماعي في عملية تدخله لحل المشكلات التي يعاني منها العملاء على اختلافهم هو بحاجة ماسة لمجموعة من المهارات الفنية والعملية ،كمهارة الاتصال ، مهارة التنسيق و مهارة بناء العلاقات الاجتماعية .

ومنه فمفهوم المهارة في دراستنا يتمثل في قدرة الاخصائي الاجتماعي على اداء عمل معين في الخدمة الاجتماعية بالاعتماد على المعارف العلمية والخبرات المكتسبة ،وقدرته على التعامل مع مواقف اشكالية ،تتطلب تفهمه للأنساق الموجودة في المجتمع .

- **الفعالية :**

تعرف الاستاذة اماني قنديل الفعالية في منظمات المجتمع المدني بكونها تعبر عن "تحقيق نتائج مرغوب فيها ،ومخطط لها وبنفقة معقولة ،وتحقق في النهاية التغيير المطلوب "[3]. اذن ترتبط الفعالية بالنتائج المحققة والمخطط لها مع مراعاة التكلفة .وعليه فمفهوم الفعالية من خلال هذه الدراسة هو القدرة على تحقيق اهداف الجمعية الاجتماعية بأقل تكلفة ممكنة ،وبأكثر نجاعة ووفقا لمعايير محددة.

1- احمد زكي بدوي ، مرجع سابق ص 822

2 - محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، مصر ، الهيئة العامة للكتاب 1989 ص 410

3- ا ،قنديل ،وآخرون ،مرجع سابق ،ص 222.

- **الكفاءة :**

الكفاءة تعني "مدى تحقيق النتائج دون اهدار الوقت والجهد والمال ،وغيرها من الموارد "[1] . ونجد عادة ما يتم الربط في سياق واحد لعملية التقييم بين الفعالية والكفاءة ،وبناءا عليه فمفهوم الكفاءة هنا هو حسن الاستفادة من الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها افضل استخدام.

6-المنهجية المتبعة و التقنيات المستعملة:

أ- المنهجية المتبعة :

يعتبر المنهج " الطريقة او الخطة التي يرسمها الباحث لحل مشكلة البحث"[1] فالموضوع يعرف بخطابه و بالمنهجية التي اتبعت طوال فترة القيام بالبحث تماشيا مع ظبيعته وخصوصياته. فاختيار الباحث للمنهج المتبع في دراسته لا يكون بالصدفة ،اذ ان المناهج تختلف باختلاف المواضيع المبحوث فيها ,فطبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث المنهجية المتبعة ،التي من خلالها يتوصل الى الاجابة على تساؤلاته الاشكالية . فلكل منهج علمي وظيفة وخصائص يستخدمها كل باحث حسب ميدان اختصاصه .

و عليه فان محاولة الوقوف على واقع عمل الجمعيات الاجتماعية وفق معارف ونظريات ومناهج الخدمة الاجتماعية ،ووصف الانشطة والوظائف التي تقوم بها الجمعيات ,من خلال ممارسات رؤسائها من اجل تحقيق التضامن والرعاية الاجتماعية. فرض علينا المزج بين المنهج الوصفي الذي يعرف بكونه "عبارة وصف وتفسير ما هو كائن ،اذ يهتم الباحث بدراسة العلاقات القائمة ووجهات النظر "[2]. وذلك من اجل معرفة وإبراز اهم المواقف والميولات المتداخلة في الموضوع من جميع جوانبه ، فإجراءات المنهج الوصفي تتضمن الملاحظة ,الاستقصاء ،التحليل و التفسير ،وهو ما يتماشى مع الاهداف المحددة والمتطلع اليها من خلال هذه الدراسة ,هذا من جهة ،ومن جهة اخرى منهج تحليل المحتوى.

1- غريب سيد احمد : تقسيم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ,دار المعرفة 1998 ص292

2_ Angers (Maurice) : Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines , édit, Casbah universitaire , Alger1997 p366

وبعد ذلك قمنا بعملية التحليل ،والتي هي عبارة "عن مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني ."[1] وهذا لتوافر خصائص وعناصر تحليل المحتوى و المتمثلة في:[2]

1- كونه وصف كمي دقيق .

2- يهتم بالمحتوى الظاهر لمادة الاتصال .

3- يستعمل انطلاقا من عملية ديناميكية هي عملية الاتصال .

4- التمثيل الكافي للمواد الخاضعة للتحليل .

5- يتناول الشكل والمضمون ، فالمضمون عند "بيرلسون" ليس قاصرا على الافكار و القيم و انما يشمل ايضا الشكل .

وبهذا يكون من المؤكد لدينا ضرورة المزج بين المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى ،عند دراستنا لواقع الجمعيات الاجتماعية. من اجل كشف الحقائق حول عملها ،ومدى استفادتها من معارف ونظريات الخدمة الاجتماعية ،بحكم تواجد هذه الجمعيات في وسط اجتماعي تسوده التفاعلات والعلاقات الاجتماعية ،وبالتالي ضرورة تمكنهم من المعارف و المهارات في تدخلهم وتعاملهم مع العملاء. والمنهج العلمي يساعد على جمع المعلومات الضرورية حول الظاهرة المدروسة باستخدام مختلف الادوات العلمية الضرورية لجمع البيانات وتحليلها .

ب ـ التقنيات المستعملة :

تعتبر تقنيات جمع البيانات من الميدان من العناصر الاساسية للدراسة العلمية . فبضبط التقنيات التي سيعتمد عليها الباحث بجمع المعلومات من الميدان يمكنه الوصول الى تحقيق اهداف البحث ،ولما كانت التقنيات مرتبطة بالمنهج المتبع ،فاننا استعملنا التقنيات التالية :

1- عبدالحميد محمد: تحليل المحتوى في بحوث الاعلام،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1979ص55.

1 – الملاحظة :

الملاحظة ضرورية لأي بحث اذ تعتبر البوابة التي ينطلق منها الباحث من اجل جمع المعلومات و الحقائق من الموضوع الذي يريد دراسته ، فهي من الوسائل الهامة لجمع البيانات من الميدان ، كما انها من الشروط الاساسية للروح العلمية التي يجب ان يتصف بها اي باحث و في اي تخصص ، و تعرف الملاحظة بأنها " توجيه الحواس لمشاهدة و مراقبة سلوك معين او ظاهرة معينة ، و تسجيل ذلك السلوك و خصائصه " [2]. فهي التي تمكننا من وصف الظروف الاجتماعية والبيئية للجمعيات و القاء نظرة ميدانية مقراتها . وطريقة عملها في جو طبيعي غير مصطنع ، فهي ادات فعالة لفحص الظاهرة المدروسة ، كما انها تعتبر " من اهم ادوات البحث العلمي التي يعتمد عليها الاخصائي الاجتماعي سواء مع الافراد او الجماعات او المجتمعات ، للتعرف على السمات العامة و الخاصة بموضوع البحث و ملاحظة السلوك و الظواهر للأفراد " [3].و لقد اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة المباشرة و ذلك بداية من اول زيارة للمكتب المختص بالجمعيات بمديرية النشاط الاجتماعي بولاية تمنراست ،الذي افادنا بعدد الجمعيات وعناوينها ثم الى اتصالنا بالجمعيات في مقراتها و ملاحظتنا لسير اعمالها و مما تتكون هذه المقرات ، كما نشير الى توظيفنا لمعطيات الملاحظة في تحليل بعض الجداول والتعليق عنها .

2- المقابلة :

تعتبر المقابلة من ادوات البحث الاساسية , و الاكثر استعمالا في مجال البحوث الاجتماعية ، لما توفره من بيانات عن الموضوع المراد دراسته . وتعرف المقابلة بأنها " وسيلة تقوم على حوار او حديث لفظي مباشر بين الباحث من جهة

1- رشدي طعمة :تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ، مصر, دارالفكر العربي,د ت ،ص 24الى36

2- عمار بوحوش و ىخرون: مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، الجزائر ,د م الجامعية 1999ص81

3- فهمي محمد السيد: اسس الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث,1998 ص158

و المبحوث من جهة اخرى ، ويكون هذا الحوار مزودا بإجراءات و دليل لإجراء المقابلة "[1]. وقد توضح لنا ان المقابلة هي الاداة الانسب لتناول موضوع الدراسة اذ تمكننا من التعرف عن افكار وآراء وتصورات المبحوثين مباشرة. وقد تم ذلك بواسطة طرح اسئلة مفتوحة ,و تدوين الاجابات من خلال اعداد دليل للمقابلة مبني على خمسة محاور تتعلق بما يلي :

1- الاسباب والدوافع الكامنة وراء عمل الجمعيات الاجتماعية .

2- الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية .

3- الاحتياجات المادية والتمويلية لعمل الجمعيات الاجتماعية.

4- نشاط الجمعيات الاجتماعية والعراقيل المؤثرة فيه .

5- فعالية عمل الجمعيات الاجتماعية والرؤى المستقبلية.

1- فضيل دليوواخرون : اسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة منتوري 1999 ،ص191

7- الدراسات السابقة :

يعد الاهتمام بدراسة الحركة الجمعوية في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة حديث جدا ، مقارنة بالدراسات التي تمت في المشرق العربي عامة ومصر خاصة . فقد عرفت هذه الاخيرة الاهتمام بدراسة العمل الجمعوي منذ بداية الستينيات وعرفت دراسات عدة قام بها باحثين فيما يخص الخدمة الاجتماعية وعلاقتها بالجمعيات الأهلية لذا نجد الكثير من الدراسات المهتمة بالجمعيات . هذا على عكس الجزائر التي نجد بها الاهتمام بالعمل الجمعوي لم يبدأ الا خلال التسعينيات وبداية الألفية الثانية . و عليه و بعد اطلاعنا على العديد من الدراسات اكتفينا بتقديم دراسة على المستوى العربي ، و دراستين على المستوى الوطني :

-الدراسة الأولى :

وهي دراسة عربية بعنوان" **نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية** ".* رسالة دكتوراه بجامعة الاسكندرية , بدولة مصر ، من اعداد الباحثة مها محمد مرسي . وقد جاءت اشكالية الدراسة تتمحور حول مسالة مهنة المنظم الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية و المواقف التي يمر بها اثناء تدخله في المجتمع . وتسعى الباحثة من خلال هذا الى الوقوف على اكثر النماذج ممارسة تنظيم المجتمع استعمالا في عمل جمعيات التنمية على المستوى المحلي ، وماهية المشكلات والصعوبات التي تواجه تطبيق هذه النماذج اثناء عملية التدخل ، والبحث عن الجهود المبذولة لمواجهة هذه العراقيل و المشكلات التي تحد من تطبيق نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية .

و لتحقيق هذه الاهداف استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بواسطة العينة. وجاءت دراستها الميدانية على عينة من الجمعيات التي تهتم بالتنمية المحلية في ثلاث مستويات محلية وهي المجتمع القروي الريفي و مجتمع الاحياء الحضرية ومجتمع المدن الجديده. واشتملت عينة البحث على مدراء الجمعيات والمقدر عددهم ب50 مديرا ، والمنظمين الاجتماعيين وعددهم 61 منظما , وهم يشتغلون بالجمعيات كاخصائيين اجتماعيين . وقد استعملت الباحثة في جمع البيانات تقنيتي المقابلة مع مدراء الجمعيات والاستبيان مع المنظمين الاجتماعيين .

---

* مها محمد مرسي عبد الرزاق: نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية، رسالة دكتوراه معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة الاسكندرية ،مصر 1997.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- جل خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية ،تحظى بها مجتمعات الاحياء الحضرية والمدن الجديدة وهذا لاحتياجاتهم المتزايدة نتيجة الكثافة السكانية .
- ضعف الايمان بمهنة الخدمة الاجتماعية و عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية ، جعل غالبية جمعيات عينة الدراسة تعاني من نقص في المنظمين الاجتماعيين ذوي صفة الاخصائي الاجتماعي .
- ان تطبيق نماذج تنظيم المجتمع في مجال التنمية المحلية هو من اختصاصات عمل الاخصائي الاجتماعي لما يتمتع به من مهارات ومعرفة علمية .
- معظم المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الجمعيات تتمثل في نقص الموارد المالية وغياب المقرات و سوء التنظيم الاداري
- ضرورة ان تتوافق الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، مع الانشطة الموجهة لتنمية المجتمع المحلي وان تحدد وتنفذ بأسلوب علمي.

تقييم الدراسة :

على الرغم من توجه نظريات الخدمة الاجتماعية الحديثة الى الممارسة العامة في مجال عمل الاخصائي الاجتماعي ، الا ان هذه الدراسة قدمت لنا عمل متميز فيما يخص طريقة تنظيم المجتمع في مجال نشاط الجمعيات الاهلية في حقل التنمية المحلية . وهو ما افادنا في التعرف على هذه الطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية .

- الدراسة الثانية :

و هي دراسة بعنوان **"الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب "**.*رسالة دكتوراه علوم بجامعة قسنطينة من اعداد الباحث عبد الله بن صنوبرة سنة 2011/2010 و تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع الحركة الجمعوية بالجزائر و الدور الذي تقوم به في مختلف اوجه الرعاية الاجتماعية لفئة الشباب . و انطلق الباحث في دراسته من

---

*بن صنوبرة (عبدالله) :الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، رسالة دكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة 2010_2011

خلال تساؤل رئيسي هو: **ما هو دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟** . و انجرت على هذا التساؤل اسئلة فرعية تمثلت في :

- ما طبيعة البرامج و الانشطة و الخدمات التي التي تقدمها الحركة الجمعوية لمقابلة احتياجات الشباب ؟
- ما هي نسبة و مكانة الاخصائيين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية ضمن هياكل الجمعيات الاجتماعية ؟
- هل تطبق الحركة الجمعوية مبادئ و طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟
- هل يمتد نشاط الجمعيات التي تقدم خدمتها لفائدة الشباب في البلديات المعزولة؟
- ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشبانية و السلطات العمومية ؟
- الى اي حد يوجد تنسيق و تعاون بين الجمعيات الشبانية في اطار شبكات و اتحادات مدنية مشتركة ؟
- ما مدى مشاركة الشباب المستهدف في عملية اتخاذ القرارات في الحركة الجمعوية الشبانية ؟
- ما هي اهم المعوقات التي تحول دون فعالية اداء الجمعيات لدورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية لشباب ؟

و قد جاءت الفرضيات في شكل فرضيتين اساسيتين هما :

1- ان دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب يرتبط ارتباطا طرديا بما يلي :

- طبيعة البرامج و الانشطة و الخدمات التي تقدمها الجمعيات لمقابلة الاحتياجات الحقيقية في مجال رعاية الشباب .
- نسبة و مكانة الاخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الشبانية .
- تطبيق الجمعيات لمبادئ و طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب .

2- يرتبط دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال

رعاية الشباب ارتباطا طرديا بما يلي :

- شكل العلاقة بين الحركة الجمعوية الشبانية و السلطات العمومية.
- التنسيق و التكامل بين الجمعيات الشبانية .
- مشاركة الشباب في تحديد الاحتياجات و اتخاذ القرارات في اطار العمل الجمعوي .

و اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الاجتماعي بنوعية طريقة الحصر الشامل وطريقة العينة ،واستخدم عدة ادوات بحثية كالملاحظة والمقابلة والاستمارة .و تكون مجتمع البحث من العدد الكلي للجمعيات في جميع الاصناف لولاية قالمة و المقدرة ب 1362 جمعية . و شملت العينة 24 جمعية بمعدل نهائي لها ب 340 شابا .

و من النتائج والتوصيلت التي توصلت لها الدراسة :

- المشاركة الشبانية في اعمال الجمعيات لم ترق الى مستوى طموحاتهم و مطالبهم .
- ضعف الية التواصل و الحوار بين اطارات الجمعيات و الشباب في الاحياء و القرى ، و في المؤسسات الشبانية.
- نخبوية العمل الجمعوي و البعد عن عمق معانات الشباب .
- نقص الامكانيات و الوسائل و الافتقار لمقرات كافية و ملائمة للعمل الجمعوي .

و جاءت التوصيات في :

- ضرورة اتاحة الفرصة للشباب ليعبروا عن ارائهم وانشغالاتهم ، و كذا الاسهام في القرارات التي تهمهم .
- توفير الامكانيات لقيام الحركة الجمعوية بأدوارها ،وغرس الوعي باهية العمل الجمعوي لدى الشباب .

تقييم الدراسة:

استطاعت هذه الدراسة ان تقف على العوائق والصعوبات التي تحول دون قيام الحركة الجمعوية بنشاطها بفعالية ،وهو ما يعود لقلة الامكانيات المادية من جهة و عدم وعي الشباب بأهمية العمل الجمعوي في ترقيتهم من جهة اخرى .كما خلصت الدراسة الى عدم وجود تنسيق بين نشاط الجمعيات وخاصة العاملة في مجال رعاية الشباب والدولة. ورغم القيمة والإضافة العلمية التي قدمتها الدراسة ، إلا انها لم تقف على ضرورة اعتماد الجمعيات على نفسها بدل الاعتماد على الدولة .

الدراسة الثالثة :

وهي دراسة بعنوان **"الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية"**.*و هي رسالة ماجستير من اعداد الباحث شاوي رياض سنة 2005،و تمثلت في دراسة لمجموعة من الجمعيات الثقافية لولاية سكيكدة . و جاءت اشكالية الرسالة في البحث عن اسباب انحراف عمل الجمعيات الثقافية عن عملها الاصلي الذي سرحت به في قوانينها الاساسية الى العمل السياسي .

و جاءت الدراسة في ثلاث فرضيات رئيسية:

1- غياب روح العضوية لأعضاء الجمعيات يؤدي الى الانحراف عن الاهداف الثقافية.

2- نقص التجربة بالممارسة الجمعوية للأعضاء يسهل من وجود هذا الانحراف نحو الممارسة السياسية.

3- فقدان الجمعيات للاستقلالية يدفع للانحراف نحو الممارسة السياسية.

لإثبات أو نفي هذه الفرضيات قام الباحث بدراسة ميدانية و استخدم تقنية الاستمارة لجمع المعلومات والمعطيات كانت موجهة للأعضاء المنخرطين والمقدر عددهم ب 110 عضو موزعين بالتساوي على الجمعيات بإحدى عشر {11} الممثلة لميدان البحث.

---

*شاوي (رياض):الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 2005_2004

أما بناء الموضوع فقد جاءت الدراسة في بابين،ضم الباب الأول أربعة فصول بما فيهم الفصل المتعلق بالبناء المنهجي ،و ثلاثة فصول اخرى تعرضت الى الحديث عن مفهوم المجتمع المدني و تطوره التاريخي ،و دراسة الجمعيات والحركات الاجتماعية في العالم وفي الجزائر،بالإضافة الى التنشئة الاجتماعية و عوامل تشكيل الشخصية السياسية.

أما الباب الثاني فقد قسم الى ثلاثة فصول جاءت حسب فرضيات الدراسة وتناول فيه الباحث خلفيات الانخراط بالجمعيات وتأثير تجربة العمل الجمعوي على نوعية الممارسة الجمعوية ،وتأثير الاستقلالية على نوعية الممارسة الجمعوية.

وقد خلص الباحث غلى النتائج التالية :

1- ضعف التماسك في العلاقات التي تظهر بين أعضاء الجمعية ،وأرجعه الباحث للمستويات التعليمية المنخفضة لأعضاء الجمعيات و تباين نوعية مهن الاعضاء.

2- ضعف التماسك في العلاقات أدى الى عدم وجود قوة الممارسة ،بالإضافة الى غياب الخبرة في العمل الجمعوي ،باعتبار ان معظم الجمعيات الثقافية حديثة النشأة.

3- لا ترتبط الجمعيات الثقافية مع المواطن بعلاقات متينة و دائمة ،مما اثر على صورتها في ذهن المواطن ،هذا على عكس علاقتها بالسلطات و ذلك حتى تضمن التمويل و المساعدات.

تقييم الدراسة:

موضوع الدراسة هام و ذو قيمة علمية مفيدة ، غير ان الباحث كان اولى به يخصص مقابلات مع رؤوس الجمعيات على حدى ،والاستمارات للأعضاء ،فلا يمكن الدمج بين الرؤوس و الاعضاء المنخرطين لاختلاف نشاطهم حسب طبيعة تقسيم العمل داخل الجمعية. كما ان الدراسة قد اغفلت عنصر الاتصال و الاعلام و دوره في تقريب العلاقة بين الجمعيات الثقافية والمواطنين و بالتالي تغيير صورة الجمعيات عامة والجمعيات الثقافية خاصة لدى المجتمع ، كما ان اهم عنصر اهمل وهو دور التمويل في انحراف نشاط الجمعيات عن اهدافه المعلنة في قوانينها الاساسية.

8- صعوبات الدراسة :

ان بحثنا هذا وكأي بحث علمي جاد ،نجد انه لا يخلوا من الصعوبات ،ومنه فقد واجهتنا صعوبات خلال انجاز هذا البحث ،نوجزها في النقاط التالية :

1- قلة الدراسات والمعلومات عن الجمعيات الاجتماعية ،وهذا لحداثة الظاهرة الجمعوية ببلادنا .

2- صعوبة تحديد مجتمع البحث ،وعينة الدراسة ،فهناك جمعيات تمتلك عناوين ولا تمتلك مقرات او غيرت مقراتها ،وهناك من الجمعيات التي لا تمتلك الا الاسم.

3- بعد المسافة بين دوائر وبلديات ولاية تمنراست ،فمثلا المسافة بين دائرة عين صالح ودائرة عين قزام اكتر من الف كلم ،وبعد ان تقطع المسافة ،لا تجد الجمعيات وفق العناوين المتحصل عليها من مديرية النشاط الاجتماعي ,مما يؤثر سلبا على معنويات الباحث.

4- التردد وعدم الثقة لدى بعض رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،وعدم وجود الاستعداد لتقبل فكرة البحث العلمي.

كانت هذه مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا ورافقتنا خلال انجاز بحثنا هذا والتي لم تخل و تنقص من ارادتنا وعزيمتنا من اجل اتمامه دون الاخلال بالموضوعية والدقة العلمية

الفصل الثاني
المجتمع المدني

مقدمة الفصل :

لقد اصبح مصطلح "المجتمع المدني" لفظا شائع الاستعمال في العصر الحديث ،خاصة لدى رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في معظم دول العالم ،وخاصة الدول النامية والمتخلفة . فزيادة الوعي بحقوق الانسان والوعي بالحقوق المدنية والسياسية ،والمطالبة بممارسة الرقابة على عمل السلطات الحكومية ،وتأكيد حق المواطنين في المشاركة في تسيير وإدارة المجتمع وكذا الدفاع عن حقوق الضعفاء والمهمشين والمقصيين في المجتمع. كل هاته الاسباب كانت وراء الانتشار الواسع للعبارة .

فإذا كان المجتمع المدني هو المجتمع الذي يتشكل بإرادة الافراد الحرة ،ويحتوي على المؤسسات المدنية غير الحكومية والتي لا تسعى لتحقيق الربح ،وتعمل على الاسهام في اشباع حاجات وحل مشكلات اعضائه ،وكذلك مشكلات المجتمع وحاجاته.

لاشك ان مفهوم المجتمع المدني والذي به بدأ تاريخ المجتمعات الراقية والمتطورة ليس بالأمر البسيط. كما انه مفهوما له جذوره في التاريخ ،وتبناه المفكرون والباحثون منذ القدم ،بالتحليل والتعمق لما له بارتباط بمفاهيم هامة ،كالديمقراطية والمواطنة ،وحقوق الانسان وغيرها من المفاهيم التي اصبحت مرتبطة بالدولة الحديثة. خصوصا مع التغيرات السريعة التي عرفها العالم مع نهاية القرن العشرين ،والتحول نحو نظام عالمي جديد ذو القطب الواحد ،يسعى لنشر الثقافة الليبرالية والديمقراطية ،والذي اعطى اهمية بالغة للمجتمع المدني. من خلال الاهتمام بمنظماته وهيئاته ,التي اصبح تلعب دور كبير في الاحداث الدولية ،وكذا علاقات المجتمع الدولي ،وبالأخص القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية .

كل هذا يقودنا الى الدراسة والبحث عن الظروف التاريخية لظهور وتطور مفهوم المجتمع المدني واهم تعريفاته ،ومعرفة الهيئات والمنظمات التي يتشكل ويتكون منها ،وهو ما نسعى لمعرفته من خلال مجموعة من العناصر التي تظهر جليا في هذا الفصل .

1- تطور مفهوم المجتمع المدني:

1-1- بداية الاهتمام بالمجتمع المدني :

ان موضوع المجتمع المدني تعود جذوره الى العصور القديمة ،حيث نجد الكثير من المفكرين الاولين قد اهتموا بدراسة فكرة المجتمع المدني وان بطريقة غير مباشرة ،واعتبروه جزء من المجتمع الاكبر الذي تمثله الدولة. وحتى نفهم اكثر افكار و تصورات المفكرين القدامى حول المجتمع المدني لا بأس أن نعرض بعض أفكارهم على التوالي حسب الحضارات القديمة :

أ-الحضارة اليونانية :

قد كان كتاب " الجمهورية " لأفلاطون يعبر عن محاوراته عن المجتمع والدولة. وقد اكد ان الفضيلة هي المعرفة ،و ما دام الفيلسوف هو الاجدر بالمعرفة فهو الاجدر بالحكم ،وان الحكومة ينبغي ان تكون فنا يعتمد على المعرفة الصحيحة في حين ان المجتمع هو تبادل اشباع الحاجات بين افراد مواهبهم متكاملة فيما بينهم. و ان العدالة مبدأ لمجتمع يتألف من اصناف مختلفة من الناس ،جعلتهم الحاجة يندمجون فيما بينهم ،ليمتزجوا في مجتمع واحد ،لكل فرد من هذا وظيفته ليشكلوا مجموع يبلغ حد الكمال ،اذ جاء ثمرة العقل الانساني. وأما الدولة فتقوم على التوازن بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي. وانه لا يمكن تصور وجود فئات اجتماعية دون سلطة او نظام او دولة [1].

اما ارسطو فقد جاءت افكاره في كتابه " السياسة " الذي اكد فيه على الحكم الدستوري بدلا من الاستبدادي. و هو يرى ان الحكم الدستوري يقوم على مبادئ ثلاث هي :

-هو حكم يستهدف الصالح العام او صالح الجمهوري ،و هو حكم قانوني اي يتميز بقواعد تنظيمية عامة لا اوامر تحكمية ،و ان الحكومة الدستورية حكومة شعب راض ،متميزة عن الحكومة الاستبدادية التي تستند على اوامر القوة و الاكراه .

---

1 – محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي ، الاسكندرية ، دار الاهلية للنشر و التوزيع 1987 ص104-108

- ضرورة القانون ،و هذا يرجع الى التسليم بان الحكمة الجماعية لشعب من الشعوب اسمى من حكمة عقل المشرعين .و الدولة عبارة عن شركة بين افراد يعيشون معا لتحقيق افضل حياة ممكنة.

- البرلمان و يعرفه بأنه عبارة عن مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي و يقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة و المساواة. واعتبر ارسطو ان طبقة النبلاء هي التي تمثل المجتمع المدني بمفهومه البسيط حينذاك. ولهذا انتقد فيما يخص المشاركة في البرلمان التي كانت حكرا لفئات دون اخرى ،اذ لا نجد فيه دور للمرأة و العمال , او من هم خارج المدينة [1].

قد جاءت افكار ارسطو لتقدم مفهوما ولو بسيطا للمجتمع المدني ،من خلال تدخل المجتمع في وضع القوانين ،وان اقتصرت المشاركة على فئات النخبة دون باقي فئات المجتمع

ب- الحضارة الرومانية:

لقد اهتم الرومان بالقانون اكثر من الفلسفة و السياسة. ومن اهم اعلامهم نجد " شيشرون " الذي الف كتاب " الجمهورية " وكتاب " القوانين " الذي ركز فيه على فكرة القانون الطبيعي ،والتي تتلخص في انه يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الالهية للعالم كله ،كما ينبثق من الطبيعة العقلية و الاجتماعية للبشر،تلك الطبيعة التي تجعل الجنس البشري أقرب ما يكون الى الله. و في دستور دولة للعالم،اي دستور واحد في كل مكان لا يتغير ولا يتبدل في الزام جميع الناس والأمم بأحكامه. وقد ارجع شيشرون الحكم الى ثلاثة مبادئ هي ،ان السلطة تنبع من الشعب ، والممارسة قانونية لها , وتقوم على اسس اخلاقية . وهذه المبادئ هي التي تقوم عليها السلطة ، ويكون المجتمع مصدرها . وهو بهذا يعطي المجتمع الحق في وضع القواعد التي تحكمه , وتمكن المواطنين من المشاركة في الحكم من خلال خلق النظم و الاليات التي تعمل على ذلك [2].

اما في روما المسيحية و بعد ان تغلغلت الديانة المسيحية في عهد الامبراطور قسطنطين في القرن 4 ميلادي ،و قد رسمت حياة الافراد و الجماعة ،فالمجتمع

---

1 – المرجع السابق ، ص 112 – 114

2- نفس المرجع ،ص115

محكوم على المبدأ الذي يقول اعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله ،و في حال التضارب بين واجب الله وواجب قيصر فالطاعة هي لواجب الله ,أي الخالق قبل المخلوق ،ومن ناحية الحكم فالطاعة للحكومة لأنها أداة تنفيذ ارادة الله في الارض. وقد تميزت هذه المرحلة بأعمال القديس أوغسطين في القرن 5 م ،من خلال كتابه " مدينة الله " هذه المدينة التي تختلف عن من مدينة البشر من حيث المثل والدوافع و الغايات. فمدينة البشر هي مدينة الشيطان وقد تجسدت في الامبراطورية الاغريقية والإمبراطورية الاشورية وإمبراطورية الرومان قبل المسيح. هذا على عكس مدينة الله فتقوم على الخلاص الروحي و السلام السماوي والتي يتحقق فيها العدل. هذه المبادئ حسب أوغسطين لا تتحقق الا في دول المسيح ،وهنا يخالف من سبقوه من المفكرين مثل شيشرون الذين اعتقدوا أن اقامة العدل هي وظيفة كل الامم مهما كانت عقائدها [1] .

ثم نجد في الفكر المسيحي المفكر توماس الاكويني [1225،1274] ،والذي يرى بأن المجتمع يقوم على تبادل المنافع والخدمات من أجل حياة طبية ،وهو يحتاج الى هيئة حاكمة تسير شؤونه. وعليه فالحكم أمانة تقع على عاتق الجماعة كلها وسلطة الحاكم مستمدة من الله ،من أجل تنظيم حياة البشر وهو يرى أن السلطة لابد أن تكون محدودة وأن تسير أعمالها وفق القانون ،والذي يعرفه بأنه " شريعة تستهدف السير العام و صاغها من يرعى شؤون المجتمع ،اشتهرت ."[2] و يقسم توماس الاكويني القانون الى :

- **القانون الطبيعي** : و يتمثل في انعكاس الحكمة الالهية في المخلوقات و يظهر في رغبة البشر في فعل الخير و الحياة الطبيعية و الفطرية.

- **القانون الالهي** : ويتمثل في الوحي و التشريعات المسيحية و التشريعات الخاصة التي انزلت على اليهود.

- **القانون الانساني** : هو القانون الوضعي الذي وضعه الانسان ليحكم نفسه بنفسه وينظم بواسطته شؤونه ،وهو من وحي العقل. وأسس القانون هذا لتعذر تطبيق القوانين الثلاث الاولى.

1- المرجع السابق،ص 117/116

2 – نفس المرجع ،ص 119/118

ج-الحضارة الاسلامية:

نجد في الفكر العربي الاسلامي كل من ابن خلدون [1332-1402] الذي شغل مناصب (وزير،،قاضي) ،والذي يصف العلاقة بين الدولة والمجتمع بقوله الدولة و العمران بمثابة الصورة للمادة ،وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها ،و قد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك احداهما على الآخر و الملك متعذر بما في طباع البشر من العدوان ،الداعي للوازع.....فالدولة و المجتمع متلازمان في الواقع وجودا وعدما ،وان المجتمع هو الاصل و الدولة هي الجهاز اللازم لاستمرار التعاون بين البشر لتحقيق متطلبات بقائهم ووجودهم المادي والمعنوي. لكي تكون الدولة قوية لا بد من رابطة اجتماعية يسميها "ألعصبية " والتي تتولد من القرابة و تستند الى النسب و رابطة النسب و الالتحام و العشيرة تقوى في المجتمعات البدوية بينما تعوض بروابط اخرى في المجتمعات الحضرية مثل رابطة العمل ,التفكر,المصلحة [1].

كما نجد المفكر الاندلسي ابن الازرق فانه تعرض في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك" وقد حاول في كتابه هذا تلخيص مقدمة ابن خلدون ،ويستعرض انماط المجتمع الاجتماعي المتمثلة في البدو ،الحضر والمدن والمعاش ،أي التماس الرزق كسبا و صناعة و تحصيل العلوم ،وان النظام السياسي يبدأ كخلافة ثم ينقلب الى الملك.

ومن خلال هذين المفكرين ،تظهر العلاقة بين المجتمع و الدولة. فالمجتمع ضرورة اجتماعية للبقاء ،وهذا ما عناه المفكرون ان الانسان مدني بالطبع ،اي لابد له من الاجتماع اي ضرورة الاعتماد المتبادل بين الناس وحاجتهم لبعضهم البعض من أجل توفير متطلبات بقائهم ووجودهم ،بمعنى عدم انتظار قيام الدولة بمساعدتهم على حياتهم وهو المعنى الاول الذي اتخذه المجتمع المدني ،فالإنسان يحتاج أولا الى المجتمع والتعاون لتحقيق قوته و حفظ نوعه و تمكينه من البقاء ،ثم بعد ذلك لا بد من وجود نظام سياسي ينظم العلاقات بين البشر. وفي هذا يقول ابن خلدون "ان هذا الاجتماع اذا حصل للبشر كما قررنا ،وتم عمران العالم بهم ،فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض ،لما في طباعهم الحيوانية والظلم .....و يكون ذلك

1- نفس المرجع ،ص 120

الوازع واحدا منهم ,يكون له الغلبة عليهم والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احدا الى غيره بعدوان ،وهذا هو معنى الملك "[1]

1-2- المجتمع المدني في فكر العقد الاجتماعي :

لقد كانت هذه المرحلة بداية الاقتراب من مفهوم المجتمع المدني ،اذ يجمع معظم المفكرين المهتمين بهذا الحقل ان مفهوم المجتمع المدني مرتبط بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرن السابع عشر . و لقد اجمع مفكروا مرحلة العقد الاجتماعي ان المجتمع المدني هو مجتمع المواطنين الاحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم بموجب عقد اجتماعي . وقد جاءت افكار هؤلاء المفكرين كما يلي :

أ – المجتمع المدني عند توماس هوبز 1588-1679:

لقد بنى هوبز افكاره على متغير الحركة كحقيقة متغلغلة في الطبيعة وفي البشر ،والسلوك البشري ما هو إلا اسلوب من الحركة ،اما السلوك الاجتماعي الذي يستند عليه في الحكم ،فما هو إلا تلك الحالة الخاصة من السلوك البشري والتي تظهر حين ينصرف الناس للتعامل مع بعضهم البعض. وجاءت افكار هوبز تركيبية حيث بنيت على ثلاثة اجزاء ،وهي الجسم وفيزيولوجيا وسيكولوجيا الافراد ،ليصل الى اشد الاجسام تعقيدا وهو الجسم الاصطناعي الذي يدعى المجتمع او الدولة. وان كل كائن بشري لا تحركه سوى اعتبارات تمس امنه وقوته هو ،ولا اهمية لغيره من البشر الا بقدر ما يؤثر في ذلك. و لما كان البشر متساوون في القوة و الدهاء فانه لا بد ان توجد سلطة مدنية تنظم سلوكهم وعلاقاتهم ،بحيث لو تركوا وشانهم فسيعيشون حالة حرب كل انسان ضد انسان . اذن ينطلق هوبز في ضوء مجتمع يتخيل فيه عدم وجود دولة ،وتعم فيه الفوضى والصراع ،وحرب الكل ضد الكل. وللخروج من هذه الوضعية ؛يرى ضرورة المساواة بين الافراد الذين يبرمون العقد ،وخضوعهم الارادي لشخص معنوي ،هو الدولة من اجل تحقيق نظام يضمن المساواة بين المتعاقدين و يحقق الانسجام بينهم. وهنا يرى هوبز و يكشف عن ضرورة وأهمية التشريع و القانون حتى يتم النظام وتستقيم حالة البشر. ومن هنا فان تصوره للعقد الاجتماعي ،يمثل حلقة تطور

1- نفس المرجع ،ص 124/122

نسبي في المنظومة السياسية التي بنية على نظرية العقد الالهي ،اذ يعارض فكرة السلطة المطلقة ,ويعتبرها غير مشتقة من الحق الالهي ,كما انها ليست معطى قائما في الطبيعة وإنما يراها كائنا اصطناعيا سماه " الها اصطناعيا ". وهو ايضا حلقة في تطور مفهوم المجتمع المدني الذي يعتبر مجتمع بدون دولة في مرحلة اولى ثم يتطابق مع المجتمع السياسي لحظة قيام العقد الاجتماعي [1].

اذن المجتمع المدني في حالة هوبز هو ذلك المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة التي تقوم على فكرة التعاقد الاجتماعي .

ب - المجتمع المدني عند جون لوك 1632-1704:

حاول جون لوك تطوير افكار هوبز ،خاصة فكرة ان صلاحية العقد تكمن في حرية الافراد المتساوين في التوقيع عليه. فخلافا لهوبز الذي يربط بين العقد الاجتماعي والخضوع المطلق للحاكم ،فلوك يرى ان حالة الطبيعة تتسم بالسلام والطمأنينة والآمان نسبيا ،فهي ليست حالة صراع وعداء كما يراها هوبز. فهو يبرر حق الملكية القائم على الجهد الشخصي والعقد الاجتماعي عنده هو نتاج للعقل و ضمان لحرية العمل و حرية التملك للجميع .

لقد نظر لوك للدولة الليبرالية التي تقيس دوره بمدى احترامها للحريات الفردية واسند لها دور محددا ،وهو حق سن القوانين و التشريعات و تطبيقها. ومنه يصبح مفهوم المجتمع المدني عند لوك ،هو ذالك المجتمع الذي يتفق الافراد بإرادتهم الحرة على انشاءه ،رغبة منهم في ممارسة حقوقهم الطبيعية ,ويتنازل الافراد في هذا المجتمع المدني ,على حق فرض القانون الطبيعي لسلطة جديدة ،تكون وظيفتها صيانة الحقوق الاساسية للأفراد في الحياة و الحرية والتملك والتصرف. ويلتزم افراد المجتمع المدني باحترام تلك السلطة و طاعتها مادامت ملتزمة بشروط الاتفاق معهم ,وفي حالة الاخلال بالعقد تفقد السلطة شرعيتها ومبرر بقائها وبالتالي يجوز للأفراد فسخ العقد اوالقيام بالثورة على الحاكم .

و من هذا نخلص الى ان المجتمع المدني عند جون لوك هو ذلك المجتمع الذي

1- عزمي بشارة :المجتمع المدني ,دراسة نقدية . مركز دراسات الوحدة العربية 1998 ،ص 85/82

تتوافر فيه الحماية المؤسسية للملكية وحكم القانون والرقابة على السلطة وموازنتها ،فيكون هو الضامن لحريات الافراد وحقوقهم الطبيعية وفي نفس الوقت الكابح لجناح السلطة الحاكمة .

ج- المجتمع المدني عند جان جاك روسو 1712- 1778:

يعتبر العقد الاجتماعي عند روسو ,الاداة التي تنهي عهد الفطرة وتعمل على انشاء مجتمع ،السيادة و السلطان فيه هي من حق الشعب ككل ،و ليس من حق فرد واحد من افراد المجتمع على حدى. فروسو ينطلق من نظرة مختلفة للمجتمع المدني حين يرى ان العقد الذي بموجبه تنشا الدولة ،هو في الحقيقة تنازل للأفراد اي المجموعة كلها ؛وهو ما يعبر عنه بالتنازل للإرادة العامة للجماعة فالسلطة تصبح للجميع والسيادة ملك للشعب ,ومنه فان الحرية هي طاعة واحترام المرء للتشريع الذي سنه لنفسه.[1]

ان الافكار التي اتى بها روسو حملت تطورا و اشتقاقا اخر للمجتمع المدني حيث اصبحت السيادة اساسا في التعاقد الاجتماعي ،هذه السيادة التي اصبحت ملك للشعب الذي ذل يعيش مهمشا و مقصى من السياسة. وبهذا يكون روسو قد خالف مفكرين العقد الاجتماعي ليس في مفهوم المجتمع المدني مقابل المجتمع الطبيعي فقط انما اكثر من ذلك في موقع الشعب من العقد الاجتماعي ،فالشعب في عهد روسو هو الحاكم و هو الرعية و هو صاحب السيادة وهو المحكوم . ان حالة الطبيعة عنده ليست حالة حرب كما يدع هوبز و انما هي حالة محايدة يغلب عليها طابع الانسجام مع الذات و الاكتفاء الذاتي ، ويتم الابتعاد عنها نتيجة بروز ظاهرة الملكية او الحيازة التي بدورها تحتاج الى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها. ومنه جاء قول "موليس ويليام كرانستون " ان افكار روسو تتضمن عقدين اجتماعيين ،الاول قديم يتجاوز الحالة الطبيعية ونشوء الملكية وهو الذي يمكن من وجود المجتمع غير العادل ،والثاني وهو المجتمع الحقيقي الذي يجب ان يكون [2] . اذن فروسو يؤسس لشعب قائم بذاته و ارادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب .

1- أماني قنديل ،مرجع سابق ص 48.

2- عزمي بشارة ،مرجع سابق ص 112 -114

3-1 المجتمع المدني في فكر عصر التنوير :

أ- مونتسكيو والمجتمع المدني 1770/1689:

لقد كان تركيز واهتمام مونتسكيو منصبا على معاينة الامم والشعوب وعاداتها فهو يختلف عمن سبقوه من مفكري العقد الاجتماعي ,اذ لم يحاول وضع نظرية في الدولة او المجتمع. فنجده في كتابه روح القوانين ،يركز على القوانين والأعراف والعادات والتقاليد كموضوع للكتاب ،واستنتاجاته مستمدة من التأمل التاريخي ،فالإنسان كائن طبيعي كونه مخلوق من الله ويعيش في الطبيعة مثل الحيوان ،وفي نفس الوقت هو كائن عاقل يعيش في مجتمع مدني يحتاج فيه الى قوانين وضعية ،وأي حكومة جيدة يجب ان تخضع للقيود القانونية ،والاستبداد هو غياب هذه القيود القانونية. مما يعني ان المجتمع المدني لا يكون قائم في ظل الاستبداد ما دام مفهوم المجتمع المدني يأخذ شكل حكم القانون . غير ان ما يمكن ملاحظته هو ان مونتسكيو يقع في ازدواجية الشكل والجوهر مثل القانون وروح القانون ،ومبدا النظام السياسي وطبيعة النظام السياسي [1]. فإذا كان هوبز يختزل العدالة في القانون وطاعته كشكل من اشكال التزام ،فان مونتسكيو يعتبر العدالة انها معطى ابدي لا يعتمد على اتفاق البشر ولا على ارادتهم المتبدلة. فالعدالة حسبه تسبق القوانين الوضعية التي تعبر عنها ،لقد اشتق مونتسكيو العدالة من اجتماعية الكائنات العاقلة وليس من الارادات الفردية لها. ويقارن بين انظمة الحكم ،فيرى أن طبيعة الجمهورية هي الحكم الجماعي للمواطنين ،وطبيعة الحكم الملكي هو حكم الفرد بواسطة القوانين والإجراءات ،وطبيعة الحكم الاستبدادي فهو حكم الفرد الواحد الذي لا تسري عليه القوانين وإنما مزاج وأهواء صاحب السلطة اما المبادئ التي تقوم عليها هذه النظم فنجد بالنسبة للحكم الجمهوري فانه يقوم على الفضيلة او الشيم المدنية ،هذه الشيم هي التي تزرع اللحمة بين المواطنين حتى يخدموا وطنهم ويدافعون عنه ،فسيادة الفضيلة هي التي تحافظ على هذا النظام وليس القانون. اما النظام الملكي فيقوم على الشرف ،وإذا فقد الشرف فقدت معه مقومات وجود هذا النظام وشرعيته ،اما النظام الاستبدادي فيقوم على الخوف والترهيب فإذا انتهى الخوف انهار النظام الاستبدادي [2] .

1- المرجع السابق ،ص 101/97

2- نفس المرجع ،ص102

و مما سبق يمكن القول ان مونتسكيو وضع ثلاث اشكال للمجتمع المدني ،وهي شكل حكم القانون ويتجسد في النظامين الجمهوري والملكي الدستوري ,كما يتجسد ايضا في نفس النظامين شكل التوازن بين السلطات ،اما الشكل الثالث فيتجسد عندما يكون هناك دستور متوازن وتوزيع للسلطات الثلاث بالتوازي ،وهو المهم لان الفصل بين السلطات لا يضمن الحكم الديمقراطي ولا العدالة في ممارسة السلطة. فالفصل يعني فقط عدم تدخل السلطة في صلاحية سلطة اخرى ،وإنما الذي يضمن ذالك هو التوازن بين السلطات . وفي النموذج النظري لمونتسكيو يقول الدكتور عزمي بشارة : "تبريرات هذا النموذج وحججه النظرية اصبحت جزء لا يتجزأ من اي تصور معاصر للمجتمع المدني باعتباره وسيطا وحاجزا بين الدولة والأفراد"[1]. وينتهي مونتسكيو الى تطوير نظرية الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ثم الفصل بين السلطات داخل الدولة من خلال نظرية التوازن بين السلطات.

ب- دافيد هيوم والمجتمع المدني 1776/1711:

نظرا للنظرة الريبية التي يتميز بها دافيد هيوم ،فانه يدعي بعدم وجود عاطفة انسانية اسمها حب الجنس البشري ،المستقلة عن علاقة الانسان بذاته وعلاقته بالآخرين. فالإنسان يطيع القوانين السائدة في المجتمع لأنه يرى في ذلك منفعة ،وليس بسبب وجود شعور عميق وأصلي بالتضامن بين البشر ،فالإنسان يذيع القانون لأنه يعتقد اذ تجاوزه الجميع فسوف يكون لذلك أثار سلبية في المستقبل. اذا العلاقة بين الموجود المتمثل في رغباتنا الانانية والمرغوب المتمثل في وجود مجتمع مدني هي علاقة نفعية وليس علاقة اخلاقية ناجمة عن ميل في طبيعتنا . ولذا فقد طالب هيوم بالضمانات التي تؤكد احترام الديمقراطية وتعزيزها فعند وضع الدساتير و الاحكام يجب ان يفترض المشرع ان الدافع والمحرك الوحيد للتصرفات الانسانية المصلحة الذاتية ،وعليه ان يحكم وفق ذلك او ان يستغل تلك النزعة الانسانية بتحويلها الى خير عام بواسطة قانون جزائي حكيم. وهذا هو منطلق المؤسسة الديمقراطية اللامشخصة ،اي غير مرتبطة بشخص معين ،والتي يحتاج اليها المجتمع الديمقراطي لمراقبة وموازنة المصالح الذاتية وعدم تجاوزها

1- نفس المرجع ،ص 106

لمصالح الاخرين وللمصلحة العامة ،او استغلال مؤسسات السلطة لخدمتها ،وبناءا على ذلك لا يمكن الاعتماد غلى فضيلة خلقية ,ولا على سيادة العقل كدوافع للعمل فالعقل في التصرفات الانسانية هو عبد للرغبات ؛وعليه فالدافع للعمل هو الرغبة او الامنية في تحقيق شيء ما ,وهو ما يعبر عنه هيوم بالشعور للجذب الى ما يمنح السعادة والنفور من ما يجلب الالم .[1]

وقوانين الطبيعة عند هيوم ،ليست هي قوانين العقل والفضيلة ؛وإنما هي ثبات علاقات الملكية وإمكانية نقلها بالاتفاق وضرورة تنفيذ العقود ,وان اساس المجتمع المدني هو ضمان و حماية الملكية وحرية التعاقد ،ووجود نظام ارستقراطي ديمقراطي يقوم على وجود مجلس يحافظ على حكم القانون وسلطة تنفيذية. والمجتمع المدني المتميز عند هيوم ليس بالضرورة ديمقراطيا دائما ،ولكن يجب ان تتوفر فيه حماية مؤسسية للملكية وحكم القانون ونوع من الرقابة وموازنته ....وعندما يتم احترام ملكية الاخرين وحفظ الوعود ؛دون شك يولد عادات اجتماعية نافعة ,وهكذا تكون فضيلة احترام الصالح العام ليست مولودة بل مخلوقة ومتبناة اجتماعيا.[2]

ج- آدم فرغيسون والمجتمع المدني 1816/1723:

يعتبر كتابه "مقالة في المجتمع المدني " من الاسهامات الهامة في بلورة المفهوم ،والذي يتجه فيه منذ البداية الى التمييز بين المجتمع المدني كعملية تطور من الطفولة الى النضوج اومن الخشونة الى المدنية ,وهذه الحالة من التطور تقوم على مجموعة من المشاعر النبيلة كالعناية والعطف والميل لكسب احترام الاخرين والتسامح ،وهي كلها وظيفة عقلانية. ويذهب فرغيسون الى ان المجتمع المدني لا يقابله المجتمع الطبيعي ,وإنما يقابله المجتمع المتخلف الذي مازال يعيش مظاهر الخشونة البدائية ،وتأتي الجمهورية الديمقراطية لتكون اكثر الانظمة حاجة للفضائل. وهو بهذا يتفق مع مونتسكيو في مبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ،ومبدأ الاروستقرطية هو الاعتدال ،ومبدأ الملكية هو الرفعة والشرف ،وخاصة عندما يرى ان الديمقراطية ليست مجرد نظام للحكم ,وإنما هي المبدأ الذي يقوم عليه

1- مرجع سابق ،ص 91

2- نفس المرجع ص 94

النظام.[1] وبخلاف لوك وهوبز اللذان يطابقان بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ،فان فرغيسون يرى ان المجتمع المدني هو النقيض للمجتمع الخشن وليس نقيض للمجتمع السياسي او حالة الطبيعة ،فالمجتمع المدني بالنسبة له هو جزء من حلقة متغيرة من القضية المؤلفة ،وهي المجتمع المدني مقابل المجتمع الخشن او البربري ،والمجتمع المدني مقابل الحالة الطبيعية ,والمجتمع المدني مقابل الدولة. ورغم استعماله لمصطلح المجتمع المدني بالمعنى الكلاسيكي ،فانه كان يعمل للتمييز التحليلي بفعالية والذي اسهم في ظهور المفهوم المعاصر. فالفهم الواضح لأفكار فرغيسون يبرز مجال المجتمع بجانب الدولة ،اي يستحسن ان يكون هناك انفصال بين المجتمع المدني والدولة ،وان لم يكن هناك انفصال حقيقي او الدعوة للفصل بينهما في ذلك الوقت.[2]

لقد اكد فرغيسون على المواطن النشط والفعال الذي يربطه بالمجتمع المدني الذي لا يقوم بدون وجود مثل هذا النوع من المواطنين.

1-4- المجتمع المدني عند مفكري القرن التاسع عشر والقرن العشرين:

لقد كان لمفكري عصر التنوير الاثر البارز في بلورة مصطلح المجتمع المدني فقد فتحوا المجال لبروز مفكرين كبار اهتموا بالمفهوم ،واعتبروا المجتمع المدني ذلك المجتمع الملازم للدولة ،وسنوضح ذلك من خلال ذكر بعض افكار هؤلاء المفكرين فيما يلي:

أ- هيجل والمجتمع المدني 1831/1770:

لقد حاول هيجل ان يقدم نظرة مختلفة عن من سبقوه من مفكري عصر التنوير والعقد الاجتماعي ،فحين يأتي لنقد افكارهم وفلسفتهم يطرح فكرة الاحتياجات المتجددة للإنسان ،ويناقش الرغبات اللامادية التي تميزه وتعكس الطابع الاخلاقي للشخصية. والمجتمع المدني هو المجال الحيوي لرغبة الانسان في الاعتراف بالذات ،فالتعاقد عند هيجل ينشئ المجتمع المدني الذي يتكون من افراد مستقلين لكل منهم ذات حرة لا تحدها إلا حرية الذات الاخرى[3].

1- مرجع سابق ،ص 179

2- نفس المرجع ،ص 181

لقد تبنى هيجل افكار التنويريين الاسكتلنديين التي ترى ان السعي نحو تحقيق المصالح المادية والاقتصادية الشخصية يؤدي الى تحقيق المصلحة العامة. فهو يبني نظرته على التفاعل ،فتفاعل كل انسان مع غيره يجعله يدرك العالم. هذا الطرح يبرز اهمية التفاعل الاجتماعي والذي يتطلب علاقات تبادل وتواصل فتشابه وتشابك مصالح فئة معينة من الافراد تدفعهم الى التوحد في تنظيمات تضمن لهم التعاون والتضامن. اذن المجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة يتحرك فيه الافراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية. والمجتمع المدني في تعريف هيجل كما جاء في كتابه "فلسفة الحق " هو رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم ،ثم بواسطة النظام القانوني كأداة للحفاظ على امن الافراد وعلى ملكيتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة.[1] ويختم هيجل افكاره بخصوص المجتمع المدني وتعرضه للانهيار بان هناك نزعتين تهددان المجتمع المدني الحديث ،هما نزعة فردانية وأنانية المجتمع المدني التي لا حدود لها ,والتي تؤدي الى استقطاب المجتمع المدني بين غني وفقير ونزعة الارادة العامة التي تزيل جميع الفوارق وتفرض المساواة العامة.[2] فالدولة تظهر في المجتمع المدني كقوة خارجية تجيب عن تناقضاته وحاجياته.

ب- دو توكفيل والمجتمع المدني 1859/1805:

اذا كان هيجل قد حاول فهم المجتمع المدني في ظل تطور مفهوم الدولة ،فان الكسيس دو توكفيل يصور العلاقة بين الدولة والملك والمجتمع انها مجموعة من العلاقات التقليدية المتشابكة والحقوق الموروثة كما عند مونتسكيو ،وهي تلعب دور التوازن والرقابة تلقائية. ويعتبر بان العلاقة بين الدولة والمحكومين ليست علاقة مباشرة بل يتوسطها المجتمع المدني السياسي الارستقراطي. والارستقراطية في نظره ما هي سوى نسق ثنائي انفصامي بين شعب موجود خارج دائرة الامتيازات وأقلية ذات امتيازات. لقد اخرج دو توكفيل مفهوم المجتمع المدني من دائرة الصراع مع الدولة الى دائرة التكامل والتعاون معها ،واعتباره القاطرة الاساسية التي تجر المجتمع نحو التحديث ،كما يعمل كصمام امان ضد استبداد الدولة وأداة للرقابة المستقلة الذاتية التنظيم ،خاصة ضد ما يسميه بدكتاتورية الاكثرية التي

1- اماني قنديل ،مرجع سابق ،ص 49

2- محمد علي محمد ،مرجع سابق ،ص 148

يمكن ان تضر بحقوق الاقليات من خلال سيطرتها على الدولة. ويمثل هذا التحليل الجديد تفسيرا مبتكرا لعملية التحول والتطور من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث.[1] ويرى دو توكفيل ان مفاهيم الفرد ,المجتمع ,الدولة ,الخاص العام مفاهيم لابد ان تستعمل في اطار نموذج الحداثة ،وليس البحث فقط في العلاقة بين هذه المفاهيم. وهو يقدم بديلا للارستقراطية القديمة المنهارة ,يتمثل في بناء وطنية جديدة عقلانية تبنى على المصلحة الشخصية للمواطن ذي الحقوق السياسية. ولن يتحقق هذا البناء الا بتوسيع عدد الفاعلين في الساحة السياسية وخاصة التنظيمات المدنية. وجوهر الديمقراطية عنده لا يكمن في السيادة المشتركة للأعضاء ,ولا توفر المواطنة الحقة ,ولا القانون واحترامه ,وإنما ضرورة ان يضاف الى كل ذلك ركن المساواة الذي يعتبر المبدأ الموجه في الديمقراطية ،والذي يؤسس الى ظهور ثقافة ديمقراطية تحول دون تحول النظام الى استبداد. وهذه الفكرة عند دو توكفيل هي اساس تصور المجتمع المدني ،الذي يوازن بين المجتمع السياسي القائم على دعائم الفصل بين السلطات. كما يؤكد على الانانية التنويرية ويعتبرها مبدأ ثقافي يدفع بالفرد للاهتمام بمصالحه ,دون اغفال المصلحة العامة فهي الدافع للحراك الاجتماعي. واعتبرها خاصية من خواص المجتمع المدني في النظام الامريكي ،بالإضافة الى خواص اخرى كإقامة الروابط والمؤسسات الطوعية والشعور بوجود قيم اجتماعية مشتركة تشكل مرجعية يمكن الاعتماد عليها لتقييم سلوك الاخرين وتوقع تصرفاتهم.[2]

ونظرا لاهتمام الكبير الذي اولاه توكفيل للمنظمات المدنية ,سمي بأب الحركة الجمعوية الحديثة ،واعتبر انه في غياب حيز عام ,يمكن ان تكون المنظمات المدنية حل مؤقت ينشأ حيز عام يتقولب خارج آليات السوق الليبرالي وخارج اجهزة الدولة. ويتميز هذا الحيز العام بالخصائص التالية : [3]

- امكانية التعاقد والانضمام اليه بطريقة طوعية.
- تتم المساهمة فيه على اساس عقلاني.

1- عزمي بشارة ،مرجع سابق ،ص 185-186.

2- نفس المرجع ،ص 190.

3- نفس المرجع ،ص 195.

- يتم اتخاذ القرارات بالتشاور القائم على الحوار.
- التضامن هو اساس التلاحم بين الاشخاص داخل الحيز العام من اجل تحقيق الهدف ،الذي ليس الربح وإنما فهم معين للحيز العام للمجتمع اي صحته وبيئته وثقافته وحتى سياسته.

ويخلص توكفيل الى المخاطر التي تواجه المجتمع المدني الامريكي ،تكمن في التذرر او التفرد والمركزية الادارية والارستقراطية الجديدة التي يمثلها الرأسماليين الصناعيين ،ثم الجيش الذي شهد في منتصف القرن التاسع عشر توسعا مخيفا. فهو قد لاحظ ان الصراعات التي تحدث بين المزارعين والبنوك ،وبين النقابات الكبرى في صناعة الفحم والفولاذ والسيارات ،لم تكن تهدف الى تغيير السلطة او الاطاحة بها ،بل حاولت تحييد راس المال عن الدولة والدستور. فتوكفيل يتوقع ان تتسع الطبقة الوسطى ,وباتساعها تتسع العملية الديمقراطية ،وتتجه النزعة الرئيسية في التطور نحو المساواة .[1]

ج- المجتمع المدني عند كارل ماركس 1883/1818:

يرى ماركس ان الدولة هي انعكاس للمجتمع المدني ،وهذا الاخير يخضع لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادي ولا يوجد فصل بين المجتمع المدني والدولة. فإذا كان هيجل يرى ان الدولة هي التي تكيف المجتمع المدني وتحميه و تنظمه بقوانينها ،فان ماركس يرى المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها ,لان المجتمع المدني في اعتقاده هو ذلك الاساس الواقعي للدولة ,ولما كانت الدولة عنده هي الاداة الطبقية لسلطة الطبقة الغالبة اقتصاديا وإيديولوجيا ،فان المجتمع المدني هو مجال الصراع الطبقي[2]. مما جعل ماركس ينادي بضرورة الغاء الدولة و المجتمع المدني معا ،لأنه مع ضرورة تحرر المجتمع من طبقيته وتحرر الافراد من اغترابهم عنه ،تذوب الدولة في المجتمع . ويشترك الفكر الماركسي مع الفكر الليبرالي المتطرف في اعتبار المجتمع المدني كيانا لا سياسيا ،ولذلك ايضا يسهل على العديد من الماركسيين الذين حلموا باستبدال الدولة برابطة المواطنين الاحرار,والانتقال مباشرة الى الليبرالية المتطرفة التي لا تنظر للمجتمع المدني الا كسوق ،خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وانه بزوال الفرق بين المجتمع المدني والدولة في

1- نفس المرجع ،ص 199

2 – اماني قنديل ،مرجع سابق ص49.

المجتمع الانساني الماركسي ،يزول ايضا الفرق بين الانسان والمواطن ،هذا الفرق الذي بدا يقل بعد ظهور قوانين حقوق الانسان في اواخر القرن التاسع عشر والتي هي في تطور الى يومنا هذا. لكن رغم ذاك مازال قائما في دساتير الدول وتشريعاتها عبر التمييز بين الحقوق السياسية وغير السياسية. وفي هذا الصدد يؤكد عزمي بشارة ،بان اول ما ينتقده ماركس في فلسفة الحق عند هيجل من حيث المنهج الفلسفي ؛هو ما يسميه بقلب المبتدأ والخبر ،الموضوع والمحمول. فهيجل ينطلق من المفهوم العقلاني للدولة ,فالعائلة والمجتمع المدني مراحل في تطور المفهوم ،مع انه في الحقيقة كما يقول ماركس لا يمكن ان تنشأ الدولة دون قاعدتها الطبيعية المتمثلة في العائلة ،وقاعدتها الاصطناعية المتمثلة في المجتمع المدني فالعائلة والمجتمع المدني هم من شروط تكون الدولة. فماركس يرى المجتمع المدني هو الواقع المتغير والمتنوع وهو الذات المتطورة في التاريخ ,والتي تؤثر في شكل الدولة ونظامها ,وان الدستور لا ينشئ الشعب ,بل العكس مما يثبت ان الديمقراطية تعني حقا ارادة الشعب وليس السلطة والديمقراطية التي ينشدها ماركس هي التي لا تقوم على غياب الفصل بين المجتمع والدولة ،وإنما هي ناجمة عن تجاوز هذا الفصل. فهو لا يحاول ان يعيد الوحدة بين المجتمع والدولة ,لان الانفصال وانعكاساته بين الاجتماعي والسياسي ثم بين العام والخاص ,هو انفصال تاريخي ،بل هو خطوة تخطوها البورجوازية الى الامام ،وهو يحاول تجاوز هذا الانفصال. [1]

لقد كان نقد ماركس لفهم هيجل الفلسفي حيث يظهر المجتمع محمولا على الدولة والفرد محمولا على انتمائه الطبقي وليس العكس. هو نقد يقود في اخر المطاف الى التخلي عن المجتمع المدني كوحدة تحليلية. والى تبني مفهوم اكثر قدرة على التحليل لواقع المجتمع في نهاية القرن التاسع عشر ؛هو مفهوم الطبقة المبني على علاقات الانتاج او بتعبير ادق علاقات الملكية السائدة ،فالطبقة العاملة مثلا تمثل المخزون الاساسي لطاقة قد تنفي علاقات الملكية الرأسمالية ،وهي قائمة خارج الدولة وفي الوقت نفس جزء من المجتمع المدني بمفهومه الهيجيلي او غير الهيجيلي في القرن التاسع عشر .

---

1 – عزمي بشارة ،مرجع سابق ص 160-162

د- المجتمع المدني عند انطونيو غرامشي 1937/1891:

قد اكتسب مفهوم المجتمع المدني تطورا مهما في بداية القرن العشرين,مع المفكر الايطالي غرامشي ، فمن خلال دراسته النقدية للفكر الماركسي ،قد وجد في المجتمع المدني وظيفة هي الهيمنة ،ويتم القيام بها بواسطة المثقفين . فهو يميز بين مستويين فوقيين اساسيين ,اذ يعتبر المجتمع المدني المستوى الاول والذي تمثله مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب ووسائل الاعلام والجمعيات والكنائس ،تتحقق فيها وظيفة الهيمنة الاديولوجية والثقافية ،بواسطة المثقفين وبطريقة غير مباشرة ،ومستوى ثاني هو المجتمع السياسي او ما يعرف بالدولة وتتحقق فيه وظيفة السيطرة المباشرة والإكراه ،بواسطة المؤسسات البيروقراطية ومؤسسات الجيش والشرطة.[1] فغرامشي يدفعنا الى تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ،من خلال تحليل القيادات او العناصر التي تكون منظمات المجتمع المدني ،وكذا البحث في ادوار المثقفين ،ودراسة اشكاليات الديمقراطية. فغرامشي "ادخل عناصر جديدة الى ساحة فهم وتحليل المجتمع المدني ،وتطورا حاسما في الفكر المعاصر ،وادخل الى قلب الاهتمام ،المجتمع المدني مقابل الدولة وبنية المجتمع المدني ،وكذلك فعالية المنظمات المجتمع المدني. ان المجتمع المدني لدى "غرامشي" ،هو هذا التركيب المتشابك والمعقد والمتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الايديولوجية."[2] إن المجتمع المدني بمؤسساته ليس منفصلا عما يسمى بالمجتمع السياسي و إنما هو في علاقة جدلية به تأخذ صورا مختلفة يتحكم فيها الصراع والسلطة حسب طبيعة المجتمعات.

ان اكتشاف غرامشي للهيمنة الثقافية كإجابة عن ازمة الماركسية و فشلها في تجسيد الثورة ،و كذا تعثر التحول نحو الاشتراكية رغم الأزمات الاقتصادية في بداية القرن العشرين. ويصل في النهاية الى التمييز بين السيطرة و الهيمنة فالسيطرة ترمز للدولة وهي تستعمل العنف من أجل تحقيقها ,بينما الهيمنة ترمز للمجتمع المدني وهو يستعمل الحوار والإقناع من أجل تجسيد الهيمنة. ومن هنا كانت دعوته ملحة الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية حزبية ,لتشكل طبقة اجتماعية تمارس الهيمنة على كامل المجتمع. وقد حاول من

1- برهان غليون ،نشأة المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية ،ندوة المجتمع المدني واليموقراطية،جامعة قطر 2001 ص4

2- اماني قنديل ،مرجع سابق ص49

خلال ما كتبه في "دفاتر السجن " ان يركز عن علاقة المجتمع بالدولة ،اكثر من التركيز عن مكانة المجتمع في الدولة. ويقدم لنا خمسة مراحل للعلاقة بين المجتمع والدولة ،حتى نشوء الدولة الشمولية وهي[1] :

1- في القرون الوسطى لم يكن هناك فصل بين الدولة والمجتمع ،والطبقات السياسية كان يسودها التنظيم التعاوني الذي يجمع بين الاقتصاد والسياسة في نفس المواقع الاجتماعية .

2- دولة الحكم الملكي المطلق فصلت بين الاقتصاد والسياسة ،في عملية لا تسيس الطبقات.

3- في مرحلة الحداثة المبكرة هناك انحلال للبنى العضوية التقليدية ذات الطابع الاخوي ،الطائفي والحرفي.

4- قيام ثنائية الدولة والاتحادات الاجتماعية والمؤسسات المدنية من نقابات وأحزاب والمؤسسات الثقافية والتعليمية والنوادي ...الخ.

5- قيام التنظيم الدولي الشمولي للمجتمع ومؤسساته لتحقيق وخدمة مبدأ واحد.

وفيما يخص التنظيم الشمولي للدولة والمجتمع ،فان غرامشي يميز بين نظامين هما ,النظام الشمولي التقدمي وهو يحمل فكرا جديدا صاعدا وثقافة جديدة وهو يفكك مؤسسات المجتمع المدني البرجوازي ,قصد بناء مجتمع مدني جديد تختفي فيه الفوارق والطبقات الاجتماعية الى درجة انحلال الدولة في المجتمع . اما النظام الشمولي الرجعي فهو ايضا يفكك مؤسسات المدني البرجوازي حتى يمنع الثقافة الجديدة من الظهور والصعود. ان اهتمام غرامشي بالجانب الثقافي بدلا من الاقتصار على الجانب الاقتصادي ،هو الذي اهله ليتميز عن الفكر الماركسي التقليدي الذي يركز على المبنى التحتي المتمثل في التشكيل او التنظيم الاقتصادي للمجتمع . والعلاقات الاجتماعية الاساسية عنده تتغير وتتبدل حتى داخل المبنى السياسي الواحد ،اذ تظهر قوى فعلية جديدة وتؤثر بشكل غير مباشر ،بواسطة الضغط البطيء والمستمر على القوى الرسمية ،التي تقوم بتعديلها دون ادراك منها. ان هذا التحليل لدى غرامشي ساعد على تطوير المجتمع المدني ،وعلى الفهم العلاقة الجدلية بينه وبين المجتمع السياسي.

1- برهان غليون ،مرجع سابق ص5

5-1 - المجتمع المدني والنظام الدولي الجديد :

لقد كان انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ،مؤشرا على بداية مرحلة جديدة في المجتمع الدولي ،اي نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ,ومن ثمة ولادة نظام دولي جديد أحادي القطب. كانت العولمة اهم خصائصه والتي اسهمت في انتشار مفهوم المجتمع المدني وممارسته. اذ لعبت الدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي) دور نشط وفعال من خلال الطرح الذي تبنته ،والمتمثل في أن فشل التنمية في كثير من دول العالم والدول العربية من بينها ،يعود لغياب مشاركة المواطنين في التنمية. وعليه فهذه الدول الكبرى ترى ان منظمات المجتمع المدني سوف تؤدي الى رفع مستويات التنمية ومكافحة الفساد وتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد وتحسين الاقتصاد. كل هذا ادى الى بروز خطاب خاص بضرورة تفعيل المجتمع المدني.

إن المرحلة الجديدة التي يعيشها المجتمع الدولي هي بحق مرحلة العولمة التي تعمل على انصهار الهويات والثقافات في ثقافة كونية واحدة. اذ نجد الكثير من المفكرين قد ناقشوا انعكاسات العولمة غلى المجتمع المدني. فالعولمة وما تحمله من مكونات سياسية تفرض احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة المدنية ومكونات اقتصادية تفرض تطبيق آليات السوق الحرة ،ومكونات تكنولوجية. أدت إلى فرض برامج للإصلاح السياسي والديمقراطية ،كما وفرت إمكانيات تكنولوجية للاتصال وكسر الحواجز.

كل هذا أدى إلى تذويب الحدود بين الدول وزيادة عمليات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ،والتي تمس بصورة مباشرة عالم المجتمع المدني ,بإعادة هيكلة أدواره وتفعيل مكوناته ،بما يجعله يتلاءم ويساير التغيرات السريعة والمتزايدة بما يتجاوز أدواره التقليدية ،ويشير لمدى وجود ثقافة مدنية عالمية تعمل كإطار مساند لفكرة المجتمع المدني العالمي وعليه فالمجتمع المدني أصبح يمثل "شبكة واسعة من المنظمات الاجتماعية المتآلفة والمستقلة والموازية للدولة مما شكل قطبا قائما بذاته على مستوى التنظيم العالمي وفاعلا رئيسيا في تسيير الشؤون العالمية".[1] كل هذه المتغيرات دفعت الى نشر مفهوم المجتمع المدني في ساحات مجتمعات الدول النامية عامة والدول العربية خاصة. هذا وبالإضافة الى سلسلة المؤتمرات العالمية التي كانت تبرمجها هيئة الامم المتحدة والتي تبلور فيها

1- جميل مطر ،حدود على السياسة....في عالم بلا حدود ،المستقبل العربي ،العدد 236 السنة1998.

فاعل جديد ،هو المنظمات غير الحكومية. ليناقشوا اجندة عالمية تتعلق بالقرن الجديد مع وفود رسمية لدول العالم وكان من ابرز هذه المؤتمرات قمة العالم للتنمية الاجتماعية 1995 ،منتدى المجتمع المدني 2000. هذه المؤتمرات العالمية ارتبطت بمشاركات عربية من جانب منظمات المجتمع المدني بما يوفر الاحتكاك وتبادل الخبرات وتنشيط نوعية هذه المنظمات.[1]

2- مفهوم المجتمع المدني :

كما سبق ورأينا آنفا ،فانه قد تعددت الرؤى والاختلافات بين الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استعمالات مفهوم المجتمع المدني من عهد لآخر ،حسب ما ينسجم مع حاجة كل عهد ومرحلة تاريخية عايشها هؤلاء. ولم يقتصر الخلاف حول تعريف المجتمع المدني ،بل نجد انه قد تعداه الى مكوناته والأدوار التي يلعبها. لذا تعددت تعريفاته فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمات الاجتماعية. فهناك من المفكرين من يرى بان التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتمييزه منه ،فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية اي جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها و المكرسة لبسط سلطان الدولة ،بما تتضمنه من اجبار مادي فان المجتمع المدني هو مختلف الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ،وتعمل باستقلالية عن الدولة.[2] اما الكاتب "محمد مصلح" فيعرف المجتمع المدني بربطه بالتنظيمات التطوعية اذ يقول "يتعلق المجتمع المدني بخليط من المؤسسات التي تشمل الاتحادات ،النوادي الجمعيات الخيرية ،المنظمات الدينية وغير ذلك من المجموعات التي تتفاعل وتتواصل فيما بينها بروح من المدنية والتسامح ،حيث يكون هذا التفاعل غير ناجم عن مصلحتها الذاتية فقط وإنما عن الصالح العام ايضا[3]. اما المفكر محمد عابد الجابري ،فيرى انه مهما كان الخلاف ودار النقاش

1- املني قنديل ،مرجع سابق ،ص 54

2- حسين علوان البيج ،الديموقراطية واشكالية التعاقب على السلطة ،المستقبل العربي ،العدد236 ،1998 ص89

3- عزمي بشارة ،مرجع سابق ص26

حول تعريف المجتمع المدني ,فان المسلم به ،وليس محل خلاف ,هو ان المجتمع المدني اولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن" وان مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،فهي اذن مؤسسات ارادية ،او شبه ارادية يقيمها الناس وينخرطون فيها ،وذلك على النقيض تماما مع مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتميا اليها ،ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة[1].

اما الاستاذ "الحبيب الجنحاني " فيعرف المجتمع المدني بأنه "مجتمع مستقل الى حد بعيد عن اشراف الدولة المباشر ،فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي ،وروح المبادرة الفردية والجماعية ،والعمل التطوعي ،والحماسة من اجل خدمة المصلحة العامة ،والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة "[2]. ويذهب الكاتب في طرحه الى عدم اعتبار المجتمع المدني مجتمع الفردانية ،بل هو مجتمع التضامن والتسامح الحوار مع الاخر,واحترام الرأي المخالف ،لما يتضمنه من شبكة واسعة من التنظيمات المهنية والجمعوية. والعلاقات في المجتمع المدني هي افقية وليست عمودية ،اذ يرى ان ابرز معوقات تطور المجتمع المدني في البلدان العربية ،هو طغيان العلاقات الراسية ،من راس الدولة الى راس الحزب ،وراس العشيرة وراس الاسرة.[3]

ورغم التباين بين المفكرين فيما يخص تعريف وتحديد مفهوم المجتمع المدني ،إلا انه بالمجمل يمكننا تعريفه ،بأنه مجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ،ويتكون من مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية ،وغير الربحية ،وهي قائمة على اساس التطوع ومشاركة المواطنين. ويساهم المجتمع المدني في اشباع حاجات المجتمع وحل مشكلاته ،كما يمارس نوع من الرقابة على الدولة من خلال مجموعة من الضوابط تستخدم في حالة استعمال الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية كما يعمل على قبول الاختلاف والتنوع في المجتمع. ان هذه القيم والمبادئ ،اذا تم العمل بها وترسيخها في المجتمع ،فإنها تعمل على انبعاث مجتمع مدني قوي وفعال في تحقيق اهدافه. والقول بمجتمع مدني قوي ،لا يعني اضعاف الدولة والإلغاء النهائي لدورها الاجتماعي ،بل يجب التكامل بينهما في ظل دولة عصرية ،تضمن

1- محمد عابد الجابري ،اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،المستقبل العربي ،عدد 167 سنة 1993 ،ص 08 .

2- الحبيب الجنحاني ،وسيف الدين عبدالفتاح ،مرجع سابق ،ص 30

3- نفس المرجع ،ص31

التمتع بالحقوق وممارسة الحريات وأداء الواجبات.
وعلى ضوء التعريفات السابقة ،يمكن ان نقدم بعض الخصائص التي تميز المجتمع المدني وهي :

1- الفعل الارادي الحر: المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ،وينضم الافراد الى تنظيماته من اجل تحقيق منفعة او الدفاع عن مصلحة مادية او معنوية. وهو بهذا يختلف عن التنظيمات القرابية ،مثل الاسرة والقبيلة والعشيرة ،والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها ,فهي مفروضة عليه بحكم النسب او الارث .

2- التنظيم الجماعي : كل تنظيم في المجتمع المدني يضم افراد اختاروا المشاركة كأعضاء في التنظيم بمحض ارادتهم الحرة والطوعية،ولكن بشروط معينة ،يتم الاتفاق عليها من الاعضاء الذين يؤسسون التنظيم ,او قبولها ممن ينضمون اليه مستقبلا . ما يقال هنا هو ان هناك "تنظيم " ،وهذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات هي اجزاء من المجتمع العام .

3 – القيم والأخلاق : يجب ان ينطوي المجتمع المدني على مجموعة من القيم والأخلاق والسلوكيات ,ينبغي التقيد والالتزام بها ،فيجب قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ،كما ان للآخرين الحق في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع وتحمي وتحقق مصالحهم المادية والمعنوية. كما يجب الالتزام في ادارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة ،او فيما بينها وبين الدولة من جهة اخرى ،بالطرق والوسائل الاخلاقية السليمة ،اي ضرورة التحلي بقيم الاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي . [1]

1-2 مفاهيم مرتبطة بالمجتمع المدني:

من المهم هنا ان نؤكد على مجموعة من المفاهيم التي اصبحت مرتبطة بشكل اساسي بالمجتمع المدني ،خصوصا مع انتشار وازدهار مفهوم المجتمع المدني مطلع تسعينيات القرن العشرين ،والتي اعيد الاهتمام بها ,نتيجة قدرتها على تفعيل منظمات المجتمع المدني ,وكذا احداث التغيير في المجتمع. ومن بين هذه المفاهيم نجد :

1- محمد زاهي المغيربي ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،1995 ،ص 5-6 .

أ- الثقافة المدنية :

تعتبر الثقافة المدنية من اهم مقومات المجتمع المدني ، وتعرفها الدكتورة ايمان حسن ،بأنها "منظومة الافكار والقيم والاتجاهات السائدة التي تؤثر على مدى فعالية المجتمع المدني "[1]. فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود تنظيمات مستقلة عن الدولة ،اذ لا قيمة لهذه التنظيمات ما لم تسبق وتساير وتواكب بثقافة تعززها وتشدد على ضرورة تقيد الدولة وأجهزتها بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها لحقوقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير وحرية التعبير. فلا يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تكون فاعلة ،من دون توفر هذا الاطار الثقافي الذي يعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها. لهذا نجد في ادبيات المجتمع المدني اهتمام بمفهوم الثقافة المدنية ،والتي نجد من اهم مكوناتها [2]:

- **الادارة السلمية للخلافات والصراعات :** وفي هذا العنصر نجد ان قيم التسامح وقبول التنوع والاختلافات والإدارة السلمية للخلافات هي جوهر الثقافة المدنية. وباعتبار ان المجتمع المدني ليس متجانسا ،اذ يضم تنظيمات متعددة ,ذات رؤى ومصالح متعددة ومتباينة .وقيام العلاقات فيما بينها تفرض التعاون او التنافس او الصراع.

- **الشفافية والمحاسبية :** الشفافية تعني مصداقية المؤسسات المدنية ازاء الراي العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. هذه المصداقية تأتي من خلال الاعلان عن النشاط وطبيعته وأهدافه ومصادر تمويله وفتح ابواب المنظمات المدنية امام المجتمع ككل. اما المحاسبية فان اعتمادها كطريقة عمل تعني ان تتوافر امكانية محاسبة القيادات و المسؤولين عن نشاطهم الوظيفي. لذا تعتبر كل من الشفافية والمحاسبية عنصرين اساسيين في الثقافة المدنية عامة ،وثقافة تكوين المنظمات المدنية خاصة. فهما يجنبان اي مؤسسة تهمة الفساد المالي والعبث بأموال المانحين ،سواء كانوا محليين او خارجيين.

- **الميل للعمل التطوعي :** في ظل غياب الهدف الربحي ،يكون التطوع الارادي من اجل خدمة المجتمع وتحقيق اهداف عامة معينة ،هو الدافع الرئيسي للانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. فالميل للعمل التطوعي يعتبر مكونا اساسيا في ثقافة بناء المؤسسات المدنية ،وتحقيق الصالح العام ،دون انتظار مقابل مادي للجهود المبذولة.

1- اماني قنديل ،مرجع سابق ،ص87.

2- نفس المرجع ،ص 88-90

- الثقة بين المؤسسات المدنية : ان مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية يمكن قياسه بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق بين مختلف القطاعات المدنية ،ويمكن قياسه ايضا بقدرة هذه المؤسسات على التضامن والتكاتف للتأثير في السياسات العامة . فاختبار مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية له اهمية كبيرة ،باعتباره يخلق بيئة مهيأة لنمو هاته المؤسسات وتطورها ،وتفاعلها مع الاطراف الفاعلة والمؤثرة.

ب- راس المال الاجتماعي :

يعرف راس المال الاجتماعي بانه مجموع "الموارد الذاتية والاجتماعية والمادية والمعنوية والرمزية التي يستخدمها الفرد في ممارساته الاجتماعية ،وكذلك الطريقة التي يستخدم بها الفرد موارده ايجابا ام سلبا ،ربحا ام خسارة ،صيانة ام هدرا".[1] اما "بيير بورديو " فيعرفه بكونه "مجموعة الموارد المتاحة بالفعل – او التي ستتاح في المستقبل – والمرتبطة بإنشاء شبكات دائمة من العلاقات المؤسسية او بالعضوية في جماعة توفر لأعضائها الاحترام المتبادل نتيجة امتلاكها الموارد بشكل جماعي . ويعتمد كم راس المال الاجتماعي الذي تملكه شبكة ما او مجموعة ما على حجم شبكة الاتصالات التي تستطيع تعبئتها ،وعلى حجم راس المال الرمزي والثقافي والاقتصادي الذي يستطيع الحصول عليه من اعضاء الشبكة التي ينتمي اليها"[2] .

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا ان راس المال الاجتماعي هو شبكة العلاقات بين الافراد ،والتي يمكن اعتبارها حجر اساس التفاعلات الانسانية لتحديد ديناميات الانشطة البشرية ،ويقدم اقترابا وأداة جديدة لتحليل الانشطة الاجتماعية التلقائية والذاتية لتحقيق التنمية من اسفل بعيدا عن احتكار الدولة وسيطرتها. كما يمكننا ان نميز نوع من راس المال الاجتماعي هما :[3]

1- راس المال الاجتماعي العضوي : ويضم كل الموارد المادية واللامادية والتي تستخدم في الممارسات الاجتماعية .

2- راس المال الاجتماعي المتحرك : ويشير الى الطريقة التي يحافظ بها الفرد على ما يملكه من راس مال اجتماعي ،وكيفية استثماره له او تضييع ما لديه من امكانية.

ونظرا لأهمية راس المال الاجتماعي يذهب المفكرون الى ان وفرته ضرورة في

1- المرجع السابق ،ص 91

2-3 نفس المرجع ،ص92

المجتمع ،وعدم وجوده قد يؤدي الى ظهور الفساد في مؤسسات الدولة ككل ,ولا يمكنها ان تعمل بشكل فعال ودقيق ونشط. كما ان راس المال الاجتماعي يتطلب الثقة ,كشرط اساسي مسبق ،ومفهوم المجتمع المدني يفترض المصلحة المشتركة مادية كانت ام معنوية ،كشرط مسبق ،وهما معا جوهر التنمية وأساسها. ومن ثم فراس المال الاجتماعي هو المادة الخام للمجتمع المدني ،الذي تتم من خلاله التفاعلات اليومية مع الناس ،او داخل البناء الاجتماعي .

ج- التمكين:

التمكين لغة من فعل مكن ،بمعنى ساعده على الحصول على شيء ما او زاد من قدرته وقوته ،او جعل للشخص مكانة ومنزلة . اما اصطلاحا فيقصد به منح السلطة والقوة الشرعية او القانونية .[1]

لقد بدا ظهور مصطلح التمكين كفلسفة ادارية جديدة منذ بداية الثمانينات ،واكتسب اهمية متزايدة منذ مطلع التسعينيات ،نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية. لذا نجد البنك الدولي بعرف التمكين بأنه "عملية تهدف الى تعزيز قدرات الافراد او الجماعات لطرح خيارات معينة ,وتحويلها الى اجراءات او سياسات ،تهدف في النهاية الى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة او تنظيم".[2]

نلاحظ ان تعريفات التمكين تركز في معظمها تركز على عناصر القوة من حيث مصادرها ،وأنماط توزيعها في المجتمع. وكونه عملية ديناميكية تهدف الى الغاء كافة اشكال وصور عدم المساواة بين الناس في المجتمع. اما في ادبيات المجتمع المدني فيشير المفهوم ،الى تمكين منظمات المجتمع المدني حتى تصبح قوية وقادرة على داء مهامها وتحقيق اهدافها ،ولا يتحقق لها هذا إلا من خلال توافر مناخ تشريعي يسهل لهذه المنظمات العمل دون عراقيل. كما يجب على منظمات المجتمع المدني ان تطور نفسها وتنمي قدرتها ،في اتباع وممارسة الاساليب الاجتماعية والإدارية والمحاسبية الحديثة في ادارتها وإدارة نشاطاتها وبرامجها ومشروعاتها. كما يشير المفهوم الى ضرورة تمكين العملاء او الجماعات والفئات

1- مدحت محمد ابو النصر ،ادارة منظمات المجتمع المدني ،القاهره ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2007 ،ص73

2-اماني قنديل ،مرجع سابق ص102

المقصاة والمهمشة والمستضعفة والمحرومة في المجتمع ،وذلك من خلال مساعدتها على ان تعتمد على نفسها ,من خلال تنمية قدراتهم وتزويدهم بمهارات تفتح امامهم فرص العمل والنجاح في حياتهم ،اضافة الى برامج التوعية حتى تستطيع ان تطالب بحقوقها وان تمارس هذه الحقوق بالفعل[1] .

مما لاشك فيه ان عملية تمكين منظمات المجتمع المدني ،سوف تعمل على رفع الكفاءة والفعالية لديها في حقيق اهدافها وتنفيذ برامجها ،وبالتالي يمكن ان يزداد دورها نجاحا في مواجهة الفقر ،وزيادة حجم الفعل الديمقراطي ،والدفاع عن حقوق الانسان ،ومنه تحجيم دور الدولة ، مما يحقق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع .

د- الشراكة او التشاركية :

يؤكد المركز الوطني للبحوث العلمية **"CNRS "**بفرنسا ان هذا المصطلح قد ظهر في فرنسا حوالي سنة 1986 ضمن مبادرات عمومية ،والى غاية 1991 لا نجد المصطلح في المعاجم اللغوية ،التي حددت مفهوم الشريك **Partenair** ،اما شراكة **Partenariat** فهو مفهوم متداول في السياق الاقتصادي والاداري بحكم تعقد علاقات السوق . اما طرح المفهوم في منظمات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص ،فقد تم في جلسات وبحوث المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994 ،والذي نظمته منظمة الامم المتحدة . ثم بدا ينتشر المفهوم في الوثائق والمؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية.[2]

ويشير مفهوم الشراكة الى التعاون والاعتماد المتبادل بين طرفين او اكثر ،لتحقيق اهداف مشتركة لها عائد ايجابي على اطراف هذه العلاقة. وحتى تتجسد هذه الشراكة وتنجح بين الاطراف لابد من مراعاة النقاط التالي : [3]

- وجود الحاجة لهذه الشراكة ،وإدراك الاطراف لهذه الحاجة .
- وجود اهداف مشتركة تمس النفع العام .
- تحقيق هذه الاهداف سوف يحقق المصالح المشتركة لكافة الاطراف .
- ضرورة التكامل فيما بين الاطراف ،مع مراعاة الاحترام المتبادل ،والالتزام بقيمة المساواة بين الاطراف .

ولنجاح الشراكة بين منظمات المجتمع المدني وبين باقي قطاعات المجتمع لابد من

1- مدحت محمد ابو النصر ،المرجع السابق ص 74-75

2- اماني قنديل ، المرجع السابق ص 109

3 – مدحت محمد ابو النصر،نفس المرجع ص77.

توافر مجموعة من الخصائص حددتها اماني قنديل في النقاط التالية :[1]

- توافر آليات مؤسسية للتنسيق بين الاطراف الشريكة ،مع توزيع واضح للمسئوليات والأدوار بين الاطراف الشريكة.
- مشاركة حقيقية بين الشركاء في التخطيط للمشاريع وعملية تنفيذها .
- تذليل العقبات البيروقراطية التي تواجه تعاون الشركاء.
- تهيئة اجتماعية وثقافية للأطراف الشريكة ،لكي يقبل كل طرف الطرف الاخر.
- التدفق الحر للمعلومات والبيانات بين الاطراف الشركاء.

3 – مكونات المجتمع المدني :

ان الاختلاف والتباين حول تحديد مفهوم المجتمع المدني ،انعكس على مكونات هذا المجتمع. والمقصود بالمكونات هنا "مجموع الوحدات المتنوعة ،والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني ، وينطبق عليها التعريف."[2] ومن هذا يتضح ان المجتمع المدني يحتوي على عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ذات مجال عمل متسع وتشكل بنائه ،وتحكمها القوانين. الامر الذي يقودنا قبل التعرض الى تحديد مكونات المجتمع المدني ،الى التعرض لتصنيف منظماته .

3-1 تصنيف منظمات المجتمع المدني :

تعرف الدكتورة اماني قنديل مفهوم التصنيف بأنه "تواجد نظام متوافق حوله من مختلف الاطراف (الحكومات والمجتمع المدني) ، قادر على التعامل والفرز الاحصائي والقانوني ،لمجموعات وأنماط محددة في منظومة المجتمع المدني. بحيث يمكن الوقوف على مختلف المجموعات المتعددة القائمة في المنظومة ،وتتبع تطورها ،واتجاهات نموها ،لتحديد اوزانها النسبية."[3]

ما يمكن ملاحظته هنا ،هو ان للتصنيف اهمية بالغة في بناء قواعد بيانات لمنظمات المجتمع المدني ،وتحديد اسهامها في التنمية ،ومنه تقييمها. كما ان هناك انظمة عالمية للتصنيف متعارف عليها ،والتي نجد من ابرزها التصنيف العالمي للمنظمات غير الربحية ،والذي تبناه وطوره المشروع الدولي المقارن بالجامعة الامريكية جونز هوبكنز. ونجد هذا النظام يصنف منظمات المجتمع المدني في

1- المرجع السابق ،ص78-79

2- اماني قنديل ،مرجع سابق ص66

3- نفس المرجع ،ص 68

العالم ،الى اثنى عشر(12) نموذج رئيسيا ،وتتضمن (الثقافة والإبداع ، التعليم والبحث ،الصحة ،الخدمات الاجتماعية ، البيئة ،التنمية والإسكان ،الحقوق والدفاع والمدنية ،المنظمات الخيرية ،المنظمات الدولية غير الحكومية ، المنظمات الدينية ، منظمات الاعمال والمنظمات المهنية والعمالية ,وأخر لها خصوصية ليس لها مكان في التصنيف). اما على المستوى العربي فانه لا يوجد تصنيف عربي حديث يتفق مع المتغيرات والتحولات العالمية والإقليمية والمحلية ،وبإمكانه ان يحدد بدقة انماط ومجالات نشاط منظمات المجتمع المدني والفئات المستفيدة .[1]

2-3 منظمات المجتمع المدني :

هناك مكونات للمجتمع المدني تم التوافق عليها عالميا ،وهناك مكونات اخرى تم استبعادها مع بداية الالفية الثالثة ،نتيجة النقاش والجدل الذي اثير حولها اذ اصبحت تشكل مجالات مستقلة بذاتها . ويقدم لنا الاستاذ "مدحت ابو النصر" ،مجموعة من منظمات المجتمع المدني ،تتجلى ابرزها في الاتي :[2]

1- الجمعيات الاهلية .
2- النقابات المهنية .
3- النقابات العمالية.
4- الاندية الرياضية.
5- اندية اعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
6- اتحادات رجال الاعمال .
7- الاتحادات الطلابية .
8- الحركات الكشفية .

ونجد من المنظمات التي تم استبعادها من مكونات المجتمع المدني ،الاحزاب السياسية ,كون هذه الاخيرة تسعى الى السلطة ،واذا ما وصلت الى الحكم ،فانها قد تنقلب على قيمة الثقافة المدنية ،وقيمة المجتمع المدني. بل قد تقيد عمل هذه المنظمات وتحد من حريتها. كما نجد الاعلام قد تم استبعاده ايضا ، كونه قد يكون حكوميا ،كما قد يكون خاصا او حزبيا فيفتقد استقلاليته. غير ان الاعلام في هذا

1- نفس المرجع ،ص 69.

2- مدحت ابوالنصر ،مرجع سابق ،ص 72.

الاتجاه تتم دراسته كأهم الشركاء المهمين للمجتمع المدني [1] .

ما يمكن قوله من خلال تعرضنا لمكونات المجتمع المدني ،انها منظمات كثيرة ومجال عملها متسع ،وإنها نتيجة التحولات الديمقراطية في كثير من دول العالم وانفتاح الحكومات على التعاون معها ،اصبحت هذه المنظمات اكثر قوة وفعالية في تحقيق اهداف وبرامج مشروعاتها.

كما نستطيع ان نقول ان منظمات الحركة الجمعوية تعتبر مكونا اساسيا في للمجتمع المدني ،اذ نجدها اكثر التنظيمات انتشارا ،على كل المستويات سواء عالميا او اقليميا او وطنيا ،وما يلاحظ على هذه الجمعيات هو ان معظمها ذو طابع اجتماعي ، بحكم النشأة المبكرة لها في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ،والتي كانت مرتبطة اساسا بأعمال البر والإحسان .

وما تجدر الاشارة اليه هو ان المجتمعات العربية شهدت ثورة حقيقية في انشاء وتكوين الجمعيات والنوادي الثقافية ،وغيرها من المؤسسات المجتمعية خلال فترة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ،والسبب في ذلك يعود الى حالة الانفتاح الفكري والثقافي التي بدأت تغزو العالم العربي كنتيجة للتجاذبات الايديولوجية والصراعات الفكرية التي شهدتها المنطقة العربية. كما يجب ان نشير ايضا الى ان العقد الاخير من نفس القرن ، قد عرف تطورا وتحولا جذريا فيما يخص المكانة القانونية والعملية لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية ،من خلال ترسانة من التعديلات القانونية ,وان تباينت بين دولة وأخرى ، فمنها ما يدعم منظمات المجتمع المدني ,منها ما يحد من دوره ومكانته.[2]

1- ا ،قنديل ،مرجع سابق ص 67

2- اماني قنديل .تطوير مؤسسات المجتمع المدني .القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الاهلية ،دار نوبار ،2004 ص 34.

ملخص الفصل:

كان لشيوع مفهوم المجتمع المدني ,وكثرة تداوله في الخطابات والنقاشات التي تدور في المؤتمرات التي تعقد على الصعيد العالمي والعربي والوطني ، الاثر في غموض المفهوم ,اذ لازمته اسئلة كثيرة ومتعددة عند تعريفه وتحديد مكوناته وخصائصه ،وكذا ضرورة تمييزه عن المجتمع السياسي ،وعن المجتمع التقليدي (العشيرة والقبيلة) ،وهذا كله من اجل تمكينه وتفعيل دوره وتعزيز امكانياته وقدراته من اجل الوصول للتأثير في الشؤون العامة للمجتمع ككل .

من اجل هذا حاولنا من خلال مراحل اعدد هذا الفصل ،ان نحيط بمفهوم المجتمع المدني الذي عرف معاني كثيرة ،وأنواع عديدة من التحديدات والتعريفات ،التي عرفها المفهوم خلال جميع الفترات التاريخية المتتالية ،بدءا من الحضارات القديمة الى القرون الوسطى الى عصر التنوير وصولا الى المجتمع الدولي الجديد وما يعرفه من تغيرات وتحديات جديرة بالاهتمام والبحث.

وكان ذلك من خلال الوقوف على اهم المفكرين والفلاسفة الذين اهتموا بالمفهوم. والتعرف على الجدال والنقاش الذي اثير حول المجتمع المدني ،مرورا بمكوناته الى اهم التصنيفات التي تشغل نشاط المجتمع المدني ،سواء على المستوى الوطني او الدولي. وصولا الى اهم المفاهيم التي ترتبط بالمجتمع المدني والتي تشكل مقومات مهمة وأساسية ,لمتطلبات الفاعلية والنجاعة في تحقيق الاهداف التي يسعى اليها . وهو الامر الذي يستلزم ويتطلب اهتمام اكبر وبشكل علمي مخطط لبناء قدرات المجتمع المدني ،ومنه بناء قدرات الجمعيات عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ،فهي تقع في صميم مكونات المجتمع المدني . هذا المنظمات التي تسعى لقيادة المجتمع نحو الحداثة ،ولتكون ايضا صمام امان ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة للرقابة.

الفصل الثالث

الجمعيات الاجتماعية

مقدمة الفصل :

كان للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السريعة ،التي عرفتها دول المعسكر الاشتراكي بعد انهيار جدار برلين ,وما عرفه العالم من تحولات وتغيرات تصب في اتجاه تبني أفكار وفلسفة المجتمعات الليبرالية ،من الديمقراطية واقتصاد السوق ،الي الثقافة المدنية والمجتمع المدني. والجزائر كدولة اعتمدت المنهج الاشتراكي في تسيير اقتصادها لم تشذ عن القاعدة ،ولم من تستثنى من هذه التحولات. فقد عرفت دساتير جديدة اكثر تفتح على الديمقراطية والحريات ،من خلال فتح المجال للتعددية الحزبية ومنظمات المجتمع المدني .

وعليه فقد عرف المجتمع الجزائر ،بناءات اجتماعية جديدة (احزاب سياسية ،حركة جمعوية ....) ،لم يحدث وان اهتم بها الباحثون من قبل. ومما يثير الانتباه والملاحظة ,خلال هذه الفترة هو الانفجار الكبير للأحزاب السياسية والحركة الجمعوية ،حتى اصبحت ظاهرة اجتماعية. اذ نسجل ما انشئ من جمعيات خلال فترة التسعينيات ،يتجاوز بكثير ما انشئ اثناء الفترات السابقة بداية من الاستقلال. ونظرا لتخصص موضوع دراستنا بالجمعيات الاجتماعية و أدوارها من خلال خصائص الخدمة الاجتماعية ،اذ تعتبر الجمعيات المنطلق التاريخي لتنظيم جهود الخدمة الاجتماعية ،وجعلها ذات منهج علمي وطريقة محددة. وعليه فسنحاول من خلال هذا الفصل ان نحيط بكل الجوانب التي تتعلق بالعمل الجمعوي عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ، من حيث المفهوم والتطور التاريخي والنشاط .

1- مفهوم العمل الجمعوي والجمعيات الاجتماعية:

1-1 مفهوم العمل الجمعوي :

يشير مفهوم العمل الجمعوي الى تلك الجهود التي تبذل في اطار منظم وإرادي من اجل اشباع حاجة اجتماعية .وفي هذا نجد الاستاذ "احمد زكي بدوي" يعرفه بأنه "مجهود منظم يهدف الى ضمان التقدم الاجتماعي ،والى حل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في العديد من الافراد ،وينطوي على التعاون وبذل الجهد في العمل".[1]

من هذا التعريف يتبين لنا ,ان العمل الجمعوي من الممارسات التي تهدف الى ترقية الطاقات البشرية من خلال بذل الجهود ،والعمل التطوعي واحترام وتقبل الاخرين ,والنضال ضد كل اشكال التهميش والإقصاء والحرمان ،لتحقيق الذات اجتماعيا واقتصاديا ،فهو يشكل قناة للاندماج الفعال في المجتمع. فما من مجتمع إلا ونجد به مظاهر الجهل والحاجة وتهدده المخاطر،وبناءا عليه اصبح احد الدعامات الاساسيه للمجتمع ،واهم محرك للمجتمع المدني ،اذ بواسطته يستطيع المواطن ان يخدم مختلف قضايا المجتمع ،الاجتماعية والثقافية والرياضية والمهنية والتعليمية وغيرها من القضايا ذات النفع العام .

ان العمل الجمعوي يعكس ميل الافراد نحو التجمع من اجل الدفاع عن حقوقهم وأفكارهم وقضايا مجتمعهم ،وذلك بوضعها في هدف جماعي يسعون كفريق الى تحقيقه .مما يسمح بتكوين الانسان الهادف الواعي بمحيطه ،والقادر على التفاعل الايجابي مع ما محيطه الاجتماعي . كما يسمح العمل الجمعوي للأفراد اكتساب مهارات وفنون التواصل والتسيير ،مما يمكنهم من اكتساب تقنيات التخطيط والعمل والبرمجة .

وعليه نجد العمل الجمعوي اصبح يلعب دور مهم في الدولة الحديثة ، اذ اصبح يلعب دور الوسيط بين المواطنين والحكومات ،ووسيلة هامة وأداة ضغط للتأثير في القرارات الحكومية ،وبالتالي فهو منبع للتغير الاجتماعي ،ويشكل عصب المجتمع المدني ،والضامن لاستمراره وتحقيق اهدافه.

ويعتبر الجانب الاجتماعي من اهم المجالات التي ينشط ويهتم بها العمل الجمعوي.ولذلك سوف نعرج فيما ياتي الى تعريف الجمعية ومفهوم الجمعية الاجتماعية.

1- أ ،ز ،بدوي ، مرجع سابق ص 380

2-1 تعريف الجمعية الاجتماعية :

قبل التعرض الى تعريف مفهوم الجمعيات الاجتماعية ،لا باس ان نتطرق الى اهم التعاريف التي خصت بها كلمة جمعية بصفة عامة ،وفي هذا الصدد يعرف "مدحت ابو النصر" الجمعية بأنها "منظمة اجتماعية لا تهدف الى الربح والعمل فيها يقوم على اساس تطوعي ،وتهدف الى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج اليها المجتمع ،ويتاح لأعضاء هذه الجمعية وللناس في المجتمع الاشتراك في جميع مراحل عمل هذه الجمعية ."[1] وهذا يعني ان الجمعية لا تسعى الى الربح ،وعملها تطوعي يعتمد على مشاركة المواطنين في تحقيق اهدافها .

اما " Yves Chevalier" فيعرف الجمعية بأنها "تدل بالمعنى الضيق للكلمة على تجمع شخصيين او اكثر ،ويضعون بصفة مشتركة ومستمرة ,معارفهم ونشاطاتهم في هدف غير تقاسم الارباح والفوائد ،فقانونيا الجمعية تتعارض وفكرة اغناء الاعضاء. اما بالمعنى الواسع للكلمة ،فالجمعية تعني كل تجمع مهما كان شكله وهدفه".[2]

كما نجد هناك من يعرف الجمعية بكونها "منظمة اقيمت اساسا بواسطة افراد مهتمون بالجهود التطوعية ،وأنهم منظمين على اساس ان الجمعية ليست للانتفاع او للاكتساب ،وهي مساندة بالإعانات التطوعية من خلال اموال ثابتة ،وكل نوع من تلك الجهود يعتمد بوجه خاص من الفلسفة الديمقراطية ،كما ان البرنامج المعمول به غالبا ما يكون مرن".[3]

من خلال التعاريف المتنوعة والمختلفة للجمعية ،يتضح لنا انها تقوم على مجموعة عناصر اساسية تتمثل في كل من التنظيم ،التطوع ،والهدف الذي ليست غايته الربح وهذا يتطلب توافر مايلي :

- **البناءاو الهيكل :** اي الادارة وإتباع الإجراءات التنظيمية ،التي تسمح بتحقيق الكفاءة في العمل ,وتنسيق الجهود وتوزيع الاختصاصات حتى تتمكن الجمعية من اداء رسالتها بدقة وانتظام .
- **الارادة والنشاط :** وهو ما يولد الادوار والوظائف داخل البناء .

1- م ،م ،ابوالنصر ،مرجع سابق ،ص 82

2- Raymond Boudon et autres, Dictionnaire de la sociologie, Darouse Aubin Imprimeur, Paris 1990 ,p 21.

3- نبيل محمد صادق : طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ،مصر ،مكتب الشرقاوي للطباعة ،1983 ص 256.

-الزمن : ويكون حسب طبيعة الهدف ،ان لفترة زمنية محددة او غير محددة .

فالجمعية وفق ما سبق تمثل بناء اجتماعي له شكل تنظيمي محدد ،ويشتمل على هيكل وظيفي يضم عدد من الاعضاء ،يؤدون ادوار محددة بأساليب وأدوات تستخدم لتحقيق الاهداف ،التي تسعى من خلالها الى تحويل الوضعيات السائدة في المجتمع ، الى وضعيات افضل في المجالات الاجتماعية ،الثقافية ،التربوية ،الفنية الرياضية وغيرها من النشاطات والحاجات التي يعرفها المجتمع.

وبعد ان تعرضنا لتعريف الجمعية بوجه عام ،سنحاول التعرف على مفهوم الجمعيات الاجتماعية. وهنا نجد العديد من التعاريف التي قدمت ،والتي يأتي على رأسها تعريف موسوعة العمل الاجتماعي ،اذ تعرفها بأنها "جماعة من الافراد تجمعوا بطريقة تلقائية ،ونظموا انفسهم لتحقيق غرض من اغراض الرعاية الاجتماعية ،يتفق مع اخلاقياتهم واهتماماتهم الخاصة ،ولا يحركهم في ذلك وظيفة او منصب حكومي ".[1] اهم ما يميز هذا التعريف هو ربط اعمال والنشاطات وأهداف الجمعية الاجتماعية ،بأغراض الرعاية الاجتماعية التي تسعى الى دفع الضرر والاهتمام بالأفراد ،من خلال السيطرة على المشكلات التي تواجه المواطنين في المجتمع .

كما تعرف ايضا بانها " هيئات او جماعات تنظم من خلالها الجهود للقيام بالخدمات الاجتماعية في مجال محدد او عدة مجالات".[2] وما يميز هذا التعريف هو التنظيم الذي يضمن الاستقرار والاستمرار،ثم الفاعلية التي تشير الى القدرة على التنظيم والهيكلة وتحقيق الاهداف بأكثر كفاءة واقل تكلفة.

وتعرف "اماني مسعود "الجمعية الاجتماعية بأنها "منظمات لا تهدف الى تحقيق الربح ،بل تهتم بتقديم خدمات اجتماعية لأعضائها او لسكان المجتمع ككل او لفئة معينة منه ،وان هذه الجمعيات تؤسس عن طريق مساهمات تطوعية ،وان الحكومة احيانا تقدم لها بعض الاعانات والمساعدات".[3] ويركز هذا التعريف على طبيعة النشاط والعمل الذي تقوم به الجمعية ،وهو تقديم خدمات اجتماعية التي يحتاج الها المجتمع ،كما يبرز لنا التعريف اهمية التطوع في تأسيس الجمعيات الاجتماعية ،دون اغفال مساهمات الدولة في مجال التمويل في بعض الحالات .

1- قوت القلوب محمد فريد: تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ،مصر ،جامعة القاهرة ،2000 ،ص.137

2- عبد الهادي جوهري وآخرون: ادارة المؤسسات الاجتماعية ،مصر ،دار المعرفة الجامعية ،1998 ص.291

3- م ،م ،ابو النصر ،مرجع سابق ص 82

ومهما اتفقت التعاريف او اختلفت وتعددت ،فإننا نستخلص من كل ما سبق مفهوم الجمعية الاجتماعية ،بأنها عبارة عن بناء اجتماعي ,اساسه التطوع ,وله شكل تنظيمي محدد ،يشتمل على عدد من الاعضاء ،يتفقون على تأدية ادوار محددة بأساليب وأدوات تستخدم لتحقيق الاهداف ،التي يسعون من خلالها الى حل المشاكل والأمراض الاجتماعية بما يخدم الصالح العام ,دون السعي الى الربح.
وتتميز الجمعيات الاجتماعية بمجموعة من الخصائص ،تحددها موسوعة العمل الاجتماعي في انها وسيلة فاعلة ،لإشباع احتياجات المجتمع ,بواسطة الافراد انفسهم. كما انها تمتاز بأنها الاقرب الى الناس مقارنة بالمؤسسات الرعاية الحكومية وأكثر احساسا بمشكلات الافراد ،لهذا كان عملها الجواري متنوعا ومتغيرا. ويضاف الى هذا مجموعة من الخصائص هي :[1]

أ- الجمعيات الاجتماعية غالبا ما تستخدم كوسيط او كجسر بين التنظيمات غير الرسمية والرسمية ،في نسق الخدمات الانسانية في المجتمع.

ب- الاعضاء المؤسسين للجمعية الاجتماعية يشتركون معا في الاحساس بحاجات و مشكلات الافراد والمجتمع .

ج- انها منظمات غير مسيسة ،اي غير منخرطة في حزب ،ولا تقوم باي نشاط او عمل سياسي .

د- تعتبر منظمات غير هادفة للربح ،وفي حالة ما حققت ارباحا من عملها ،فانها تستثمرها فيما يدعم عملها ويحقق اهدافها.

ه-يعتبر التطوع والتبرع من اهم العناصر الاساسية لحيوية ونشاط الجمعيات الاجتماعية.

و- نجد اهم المجالات التي تنشط بها الجمعيات الاجتماعية تتمثل في:
مجال المساعدات الاجتماعية والأعمال الخيرية ،مجال رعاية الطفولة ،مجال رعاية الاسرة وتنظيمها ،مجال رعاية الشيخوخة ،مجال رعاية المسجونين ،مجال رعاية الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ،مجال رعاية الشباب ،مجال حماية المستهلك ،مجال حماية البيئة والدفاع عنها.

ز- تتمتع باستقلالها المتميز عن الدولة ،اذ تحكم نفسها بنفسها ،وتسهل المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الاجتماعية والمدنية.

1- م ،م ،ابو النصر ،نفس الرجع ص88-89

3-1 اهمية الجمعيات الاجتماعية :

تؤكد التجارب في كثير من الدول المتطورة ،ان تنظيم الافراد في المجتمع ،هو الحلقة الرئيسية والقوة الاساسية التي يمكنها ان توفر الشروط الضرورية في المجتمع ,لإقرار الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين. من هنا فإننا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة ،اذ ما قلنا ان بناء حركة جمعوية منظمة ومستقلة تتكامل جهودها مع جهود الدولة ،تنطلق من وعيها الملموس بمدى الارتباط بين مشاكلها المعيشية والأوضاع العامة للمجتمع ،وإدراكها لمسؤوليتها في المساهمة والتعاون في نشاط جماعي فعال لحل ومعالجة هذه المشكلات. من هنا تبرز اهمية الجمعيات الاجتماعية ،اذ تفتح المجال وتتيح الفرص امام المواطنين في صنع القرارات التي تتعلق بمصيرهم ،وكذا تحمل المسؤولية في ادارة الجمعيات. ويقدم لنا الاستاذ "محمد ابو النصر" مجموعة من النقاط تبين اهمية الجمعيات الاجتماعية وتتمثل فيما يلي :[1]

أ- تقوم الجمعيات الاجتماعية بدور رئيسي وهام في توفير العديد من اوجه الرعاية وبرامج التنمية في المجتمع ،بل نلاحظ ان هذا الدور في تزايد مستمر بسبب تخلي الدولة بعض الشيء عن كونها دولة اجتماعية ،واتجاهها نحو الخوصصة.

ب- تسهم الجمعيات الاجتماعية في احداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع ،باعتبارها اداة ضغط ، كما تعتبر ايضا مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات في اداء السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي.

ج- تلعب دور كبير في مختلف المجتمعات الانسانية الحديثة ،من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية. اذ نجد انه يستفيد من اعمالها الملايين من الفقراء والمهمشين والمقصيين وأطفال الشوارع على مستوى العالم. كما تهتم بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع مثل الامية ،البطالة والفقر.

د- تتميز الجمعيات الاجتماعية بتواجدها بالأحياء والشوارع ،الامر الذي يزيد من اهميتها ويسهل عملها الجواري ،كما يسهل عليها التعامل مع المشكلات بهذه المناطق مباشرة.

هـ - تعتبر الجمعيات مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ،ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية و المجتمع المدني .

1- المرجع السابق ،ص 86-87-88.

4-1 مفهوم التطوع :

اصبح العمل التطوعي بكافة اشكاله ومجالاته ،يلعب دورا هاما في المجتمعات الحديثة ،من حيث بناء المجتمع والحفاظ على تماسكه وتعاونه وتقدمه. فقد امسى يمثل ضرورة لابد منها في الحياة العصرية ،لما يؤديه في تنامي الروابط الاجتماعية بين الافراد بطريقة ايجابية ،والمشاركة في بناء وتنمية المجتمع. فمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الاجتماعية ،اسسها متطوعون ,هم انفسهم يعملون على ادارتها ،كما يباشر تقديم الخدمة بهذه المنظمات ،الملايين من المتطوعون. لذا اصبح الوعي والإدراك السليم لمفهوم التطوع امر في غاية الاهمية ،لضمان تجنيد المتطوعين من خلال رؤية حديثة وايجابية. وبناءا عليه سوف نلقي الضوء على تعريف التطوع.

تعريف التطوع :

يعرف الاستاذ "نبيل صادق" التطوع بأنه "ذلك الجهد الذي يبذله اي مواطن ،بلا مقابل وبدافع محض منه ،للإسهام في تحمل مسؤوليات الخدمة الاجتماعية ,التي تهدف الى تحقيق مستوى افضل للحياة ،ويؤدى هذا الجهد بأي صورة من الصور,سواء على مستوى التخطيط لهذه الخدمات او مستوى التنفيذ او التنسيق والتمويل ،وقد يؤدى هذا النشاط او الجهد في كنف تنظيم مستمر كالجمعية وفي جميع الاحوال يجب اعتبار التطوع تعهدا لا يخضع إلا لرقابة الشرف والضمير".[1]

ما يمكن قراءته من هذا التعريف هو ان التطوع يقوم على اساس عنصر المشاركة كما ان الالتزام بأداء النشاط او العمل هو اصل وأساس التطوع ،فلا معنى للتطوع ان تعهد الفر د بأداء عمل ما ,ثم لا يؤديه ،بحكم انه غير مجبر باعتباره متطوعا فقط ,وبالتالي يحق له ان يقوم بهذا العمل او لا يقوم به ،فالرقابة الاساسية على عمل المتطوع ,هي رقابة ضمير وشرف .

اما الدكتورة ايمان جابر فتعرف التطوع بأنه "مساهمة الافراد في اعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية ،سواء بالرأي او بالعمل او بالتمويل او بغير ذلك من الاشكال ويقوم التطوع على تعاون الافراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات

1- ن،م ،صادق ، مرجع سابق ،ص256.

مجتمعهم ،ويقود ذلك الى نقطة جوهرية مفادها ان العمل الاجتماعي التطوعي يأتي بناءا على فهم احتياجات المجتمع."[1]

اما الاستاذ "مدحت ابو النصر" فيعرف التطوع انه "الجهد الذي يبذله اي انسان بلا مقابل لمجتمع ،بدافع منه للإسهام في تحمل مسئوليات المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على تقديم الرفاهية الانسانية ،على اساس ان الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن في اعمال هذه المؤسسات الديمقراطية ميزة يتمتع بها والمجتمع وان المشاركة تعهد يلتزم به ".[2]

ومهما تعددت التعاريف او اختلفت من حيث الشكل ،فانها تتفق من حيث اللب والمضمون. وعليه وبناءا على ما سبق فانه يمكننا تقديم مفهوم للتطوع ،بانه عبارة عن جهود انسانية (فكرية ،عملية ،تمويلية) تبذل من قبل افراد المجتمع بصورة فردية او جماعية ،تقوم على اساس الرغبة والدافع الذاتي ,نتيجة الشعور بحاجات المجتمع والإحساس بالمسؤولية اتجاهه.

ونظرا للأهمية التي اصبح يتمتع بها ويلعبها التطوع في المجتمعات الحديثة وترسيخه لقيم اجتماعية ايجابية في المجتمع كالإيثار ،وإنكار الذات من اجل مساعدة الاخرين والولاء والمشاركة وغيرها من القيم ،فقد اصبح مصدرا رئيسيا من مصادر خلق راس المال الاجتماعي ،وزيادة مستويات التماسك الاجتماعي داخل المجتمع ،وبالتالي تطويره وتنميته ،ومن ثمة تحقيق الامن الاجتماعي.

لذا نجد هناك اهتمام واسع بالتطوع من طرف منظمات المجتمع الدولي ،والتي تأتي على رأسها منظمة الامم المتحدة ،حيث جاء في قرار جمعيتها العمومية اعتماد المجتمع الدولي لعام 2001 كعاما دوليا للمتطوعين ومنظماتهم الخاصة والحكومية والدولية ،وذلك من اجل ابراز الدور الكبير الذي صار يلعبه العمل التطوعي في كافة مجالات التنمية الاجتماعية والصحية ،وفي مواجهة الحروب والكوارث الطبيعية. كما اعتمد يوم الخامس من ديسمبر من كل سنة ،يوما عالميا للمتطوعين تقديرا لجهودهم ومكانتهم في بناء الانسان والمجتمع ،ومن خلاله تعزيز دور العمل التطوعي وترقيته وتطويره في مختلف المجتمعات العالمية. ويلعب برنامج الامم المتحدة للمتطوعين ،والذي تحتضن مقره مدينة بون الالمانية دور المنسق المركزي لفعاليات هذا اليوم العالمي.[3]

1- إ ،ج ،ح ،شومان ،مرجع سابق ،ص 14

2- م، م،ابو النصر ،المرجع السابق ،ص 218.

3- نفس المرجع ،ص 217

وفي هذا السياق ومما يؤكد ويدل على الاهتمام الكبير بالعمل التطوعي ،نجد ان منظمة الامم المتحدة تعرف الشخص المتطوع بأنه "الشخص الذي يقدم خدماته دون تعويض ،وقد يكون في مقتبل العمر او في سن التقاعد ،ولكنه بكل حال يوظف طاقاته ووقته ,بهدف تحقيق الاهداف والمهام التي يؤمن بها ،وهو بذلك يساعد الشخص المهني والخبير ،وهذا الأخير بدوره يساعد المتطوع "[1] فالشخص المتطوع هو من يملك قيم اجتماعية وأخلاقية قوية ,ولديه احساس بآلام الناس ومعاناتهم ،ويملك روح العمل ،ويتمتع بالعلاقات الجيدة مع الاخرين ،والتي يوظفها في خدمة المحتاجين للمساعدة ,مما يخلق التضامن والتعاون داخل المجتمع ،ويحقق الرعاية الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي.

ونتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة والأزمات الاقتصادية ،وما ينجر عنها من مشاكل وأمراض اجتماعية ،اصبحت الحاجة الى المتطوعين تزداد يوما بعد يوم وهذا لما يحققه التطوع لمنظمات المجتمع المدني عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ,من مزيد من الفاعلية ,وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع وتحويلها الى خدمة اجتماعية ،وبالتالي المساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تخدم المجتمع. من هنا وبناءا على ما سبق طرحه تجدر الاشارة الى ان ضرورة الاهتمام بالعمل التطوعي وتوفير وخلق درجة وعي مرتفعة لدى افراد المجتمع اتجاهه ،وخلق اتجاهات ايجابية في المجتمع نحوه ،من خلال وسائل الاعلام بكل انواعها ،وكذلك تضمين مناهج التعليم والتربية الوطنية ثقافة العمل التطوعي ،وهي الثقافة التي نجدها متأصلة في مجتمعنا عبر تاريخه الطويل والتي تجد مصادرها في الدين والعادات والتقاليد المتوارثة جيلا بعد جيل ،من المؤسسات الوقفية الى التويزة وغيرها من الاعمال التطوعية.

وأخيرا نشير الى ان اغلب مجالات العمل التطوعي تكاد تنحصر عادة في ميادين الرعاية الاجتماعية ،والتي غالبا ما تمثلها الجمعيات الاجتماعية ،الا ان هذا لا يمنع من وجود تنظيمات اخرى تقليدية وحديثة لها علاقة بالتطوع ،كالوقف والزوايا والأحزاب السياسية والمؤسسات الخاصة ،وعلى ذكر هذه الاخيرة ,لا باس ان نفرق بينها وبين الجمعية.

1- ا ،قنديل ،مرجع سابق ص 117.

5-1 الفرق بين الجمعية و المؤسسة الخاصة « fondation » :

إن الخدمة الاجتماعية كمهنة معترف بها في الدول الغربية تزاول اعمالها نشاطاتها في مؤسسات خاصة ،الامر الذي قد يحدث بعض الخلط في المفاهيم لذا لابد من توضيح . فكلمة "مؤسسة " تطلق على اي منظمة اجتماعية سواء كانت حكومية او اهلية ،فهي كمرادف لمصطلح هيئة او منظمة تؤدي نشاط لتحقيق مصلحة او حاجة في المجتمع مثل مؤسسة رعاية الطفولة او جمعية او مؤسسة الخاصة «Fondation » ,وهنا يحدث التشابه بينهما. لذلك نبين مفهوم المؤسسة الخاصة ،والتي تعرف بأنها "تصرف من طرف شخص او عدة اشخاص طبيعيين او معنويين بتخصيص اموال لتحقيق فائدة عامة لهدف غير الربح المادي".[1]

وعليه فالمؤسسة الخاصة تتميز عن الجمعية بنا يلي :[2]

1. الأساس في المؤسسة الخاصة هو المال ،بينما الأساس في الجمعية هم الأعضاء (الأفراد) ،أي الجماعة هي التي تضع برنامجا ثم تعمل على جمع المال لتنفيذه وتحقيقه.
2. وجود هيكل محدد للمؤسسة الخاصة ،سواء كان مبني أو قطعة أرض وهذا الشرط ليس ضروريا للجمعية .
3. تتضمن المؤسسة الخاصة مجموعة إمكانيات مادية يستخدمها العملاء ،وهذا الشرط لا يتحتم وجوده في الجمعية.
4. يتلقى العملاء الخدمات غالبا داخل المؤسسة الخاصة والتي تحمل جميع التكاليف وهذا لا يشترط حدوثه في الجمعية .
5. المؤسسة الخاصة قد تكون في صورة نشاط جمعية من الجمعيات والعكس غير صحيح .

في هذا السياق يمكننا ان نعرف المؤسسة الخاصة « fondation » بأنها تنشأ بتخصيص مال لمدة غير معينة ،لعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو دينية أو فنية أو للنفع العام ،دون قصد الربح المادي. وهي بهذا تتشابه وتختلف مع الجمعية.

1-Nicolas Delecourt ,Laurance, Happe-Durieux ,Comment gérer une association , Editions du puit fleuri ,2000, p 32.

2- ع ،جوهري ، ادارة المؤسسات الاجتماعية ،مرجع سابق ،ص311.

2- لمحة تاريخية عن نشأة الجمعيات الاجتماعية:

اظهرت الكتابات التاريخية فيما يخص نشأة وتطور الجمعيات عامة الى انه يعود الى ازمنة غابرة من التاريخ ،وعليه سوف نتعرض بشيء من التفصيل الى النشأة والتطور من خلال العناصر التالية:

2-1-الجمعيات الاجتماعية في العالم الغربي :

اذا ما حاولنا البحث في اصول وجذور الجمعيات بصفة عامة والجمعيات الاجتماعية بصفة خاصة ،من الناحية التاريخية. فإننا نلاحظ ان الجمعيات الخيرية ،التي تنشط في مجال اعمال البر والإحسان ،كانت اسبق في وجودها في كافة المجتمعات عن المؤسسات الرسمية. وذلك ان الوظائف الاولى والأساسية للحكومات في المجتمعات القديمة ,كانت مقصورة اساسا على وظيفتين اساسيتين. الوظيفة الاولى دفاعية ،تنحصر في حماية الجماعة ضد اي اعتداء خارجي ،والوظيفة الثانية تتمثل في تامين الافراد على ارواحهم وأموالهم وممتلكاتهم. وبعد ذلك ومع التطور التاريخي للدول ،بدأت تظهر اهتمامات اخرى اذ صارت الدول تهتم بالشؤون الاقتصادية ،اما الشؤون الاجتماعية كالمساعدات والتأمينات الاجتماعية ,فلم تهتم بها الدول الا حديثا ،وكانت مقتصرة على الافراد والهيئات الخاصة ،لاسيما الهيئات الدينية. هذا اذا ما استثنينا الدولة الاسلامية وما قامت به من تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي خاصة عن طريق نظام الزكاة.

فنظرة الدول والحكومات في العالم الغربي الى الفقر ،كانت الى مطلع القرن التاسع عشر تظهره على اساس انه من مسؤولية الفرد ،وليس من مسؤولية المجتمع او الحكومة. ولما كان المجتمع لا يستطيع ان يترك الفقراء والمحتاجين وشأنهم مع المعانات والحرمان ،في ظل عزوف الدولة عن مساعدتهم ،نشأت تدريجيا هيئات ومنظمات الرعاية الاجتماعية التطوعية ،التي كانت تقدم المعونات المادية للمحتاجين. فلقد تأثرت حركة الرعاية الاجتماعية في اوروبا ،كثيرا بما نادت به الديانة المسيحية ،وقد اتخذت المساعدات الاوجه والأشكال التالية [1] :

ا- كانت الكنيسة هي المصدر الاساسي لتقديم الرعاية الاجتماعية ،وإعانة الفقراء والمحتاجين.

1- سامية محمد فهمي ،اجهزة تنظيم المجتمع ،الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،1980 ،ص 74.

ب- اعمال بعض النبلاء والأغنياء من خلال المساعدات التي يقدمونها او من خلال المستشفيات.

ج- التنظيمات الاهلية وخاصة تنظيمات اصحاب الحرف التي كانت تقدم المساعدات المختلفة لأعضائها.

ونتيجة لهذا كان لابد من تدخل الدولة في صورة اصدار قوانين وتشريعات تهدف الى القضاء على المشاكل الاجتماعية وتنظيم الرعاية في المجتمع قصد تحقيق الامن الاجتماعي والتقليل والحد من الفوضى.

فنجد في انجلترا مثلا وفي عام 1573م اصدرت الملكة **اليزابيت** قانونا يفرض ضريبة عامة على المواطنين ،تخصص لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للفقراء في المجتمع الانجليزي[1] . وتلى ذلك ظهور حركات اصلاحية غير حكومية حددت لنفسها اهداف تسعى لتحقيقها مثل[2] :

***حركة تنظيم الاحسان :**والتي انشات اول جمعية بلندن عام 1869م،وركزت على فكرة ان الفقير مسئول عن فقره والمساعدات المادية تدمر كرامة الانسان واحترامه لنفسه.

***حركة المحلان الاجتماعية :** والتي اسسها مجموعة من قادة الاصلاح الاجتماعي في انجلترا في نهاية القرن التاسع عشر ،وانشات اول مجلة اجتماعية عام 1884م تخليدا لذكرى احد روادها وهو **"ارنولد كويني".**

***حركة البحث الاجتماعي عام 1886م :** واستعانت بعدد من الباحثين لدراسة اصحاب الحرف من كل النواحي المختلفة ،وقد عملت على تحقيق الاهداف التالية:

أ تعليم الفقراء للرفع من مستواهم المعيشي .

ب- تحديد احتياجات الفقراء والبدء بأهمها.

ج- توعية الرأي العام بمشكلة الفقر.

من هنا بدأت تظهر شيئا فشيئا جمعيات الاحسان بانجلترا مثل جمعية اصدقاء الغرباء 1885 م بلندن وايضا جمعية الامراض الاجتماعية 1869م. وقد عرفت الجمعيات نجاحا وتطورا في انجلترا ،نتيجة عدة مقومات ابرزها وجود داخل القطاع الجمعوي البريطاني ،منظمات الخدمة الاجتماعية الخيرية ,وهي

1- ق ،ق ،م فريد ،مرجع سابق ص 85.

2- س ،م فهمي ،نفس المرجع ص 91-92 .

تعمل على تطوير قطاع الجمعيات والمنظمات الخيرية ،بالبحث والدراسة والتدريب وبناء المعايير المهنية.[1]

اما في الولايات المتحدة الامريكية فقد تكونت اول جمعية لتنظيم الاحسان سنة 1877م ،ثم تطور عدد الجمعيات ليصل الى 98 جمعية عام 1893م ،كانت تضطلع بتقديم المساعدات المادية لأشد الناس حاجة للمساعدة. وقد قامت جمعيات تنظيم الإحسان في الولايات المتحدة الامريكية بدور رائد تمثل في تدريب العاملين بها على أساليب دراسة الحالات ،والاستعانة بالموظفين في العمل الى جانب المتطوعين. كما نشأت مدرسة نيويورك للاحسان عام 1898 والتي اضحت فيما بعد أول مدرسة للخدمة الاجتماعية [2]،تكون اخصائيين يسهرون على تطبيق الخدمة في المجتمع فيما بعد ،فلقد ازداد عدد الجمعيات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن19م ،وأصبحت الرعاية الاجتماعية تقدم عن طريق هذه الجمعيات الاجتماعية. وقد تطورت الجمعيات في الولايات المتحدة الامريكية بصورة مذهلة وأصبحت تجربة يقتدى بها من طرف الكثير من المجتمعات،اذ امسى العمل الجمعوي يشكل توجها في المجتمع ،يتمثل في ما اصبح يعرف بالقطاع الثالث ،وهو ياتي بعدا القطاع العمومي والقطاع الخاص. واكبر ما يدل على هذا الاهتمام بالجمعيات هي الاحصائيات التي نقرأها ،اذ يضم هذا القطاع الثالث ,اكثر من مليون وخمس مائة الف جمعية (1500000) ،ويتم الترخيص يوميا لاعتماد 200 جمعية تنشط في مجال العمل الخيري الاجتماعي ،ويبلغ عدد المتطوعين فيه حوالي 11 مليون متطوع ،اما المداخيل التي يوفرها العمل الجمعوي فتقدر بحوالي 212 مليار دولار سنويا. ونظرا للاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الامريكي ،للجمعيات والخدمة الاجتماعية ,فانه قد عرف تأسيس عدة مراكز ومعاهد ،مثل تأسيس مركز الاثر الاجتماعي سنة 2014 ،ومركز هاوزر للمنظمات غير الحكومية ،ومركز سكل للاستدامة الاجتماعية سنة 2003 ،الى جانب انشاء مجلات متخصصة مثل مجلة القطاع التطوعي[3].

1- ابراهيم الحيدري ،هكذا تنظم بريطانيا عملها الخيري. http://srpceleqt.prod.acquia-site.com

2 – س ،م فهمي ،المرجع السابق ،ص 36 .

3- منذر سميح الحاج حسن ،نحن وأمريكا وإسرائيل ،والعمل الخيري. موقع http://insanaonline.net

2-2-الجمعيات الاجتماعية في الوطن العربي:

كان ظهور الجمعيات في الوطن العربي حسب المفهوم الحديث لهذه التنظيمات مرتبط بشكل اساسي بالدول المستعمرة التي كانت تخضع إليها، فقدت عملت هذه الدول على نقل هذه التنظيمات من مجتمعاتها الأصلية الى مستعمراتها وشجعتها على تكوين الجمعيات وسط جاليتها ،وهذا من اجل خدمة مصالحها وأغراضها الاستعمارية ،إذ نجد انها شجعت جالياتها على تأسيس الجمعيات خاصة ذات النشاط البشيري ،وذلك تحت غطاء الأعمال الخيرية. هذه النشاطات كان لا بد أن تولد لدى الأهالي الرغبة في التنظيم لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة الفقر ،الجهل ،الأمراض وكذا مواجهة المد التبشيري الذي تحمله في طياتها الجمعيات التابعة للمستعمر.

هكذا نجد في مصر قد تكونت أول جمعية خيرية إسلامية سنة 1878 لتقديم الدعم المادي والمعنوي للفقراء والمحتاجين ،كما أنشئت عام 1892 ثاني جمعية خيرية هدفها محاربة الأساليب والطرق التي كانت تعتمدها الجمعيات ذات النشاط التبشيري. هذا وبعد ان عرفت الجمعيات في مصر مرحلة من الانتشار بعد مع ثورة 1919 ،عادت لتعرف مرحلة من الانكماش والتراجع فيما يخص العمل الجمعوي عامة وهذا بعد ثورة 1952. غير انه مع بداية السبعينات عرفت مصر مرحلة جديدة من الانفتاح على العمل الجمعوي ،وهنا بدأت الجمعيات الاهلية تتبنى سياسات الاصلاح في المجتمع[1]

اما في سوريا فقد أنشئت أول جمعية سنة 1847م ،وهي الجمعية السورية للآداب و العلوم ،ونجد في تونس أن ظهور الجمعيات كان مقرونا بصدور الأمر المؤرخ في 19 مارس 1874 ،والذي يسمح بإنشاء التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي والخيري. فبعد هذا التاريخ أنشئت عدة جمعيات كالمهتمة بالفلاحة و الاعمال التقليدية ،وكانت تتبع في إدارتها الأساليب المعمول بها لدى جمعيات الجالية الفرنسية ،خاصة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية[2].

من كل هذا نلاحظ أن نشأة وتأسيس الجمعيات في الوطن العربي كان مع بداية القرن التاسع عشر تحت تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية التي حملتها الجاليات والمعمرين الأوروبيين، وكذا رغبة المجتمعات العربية في إعادة تنظيم مؤسساتها التقليدية. وقد لعبت الجمعيات الحديثة النشأة ،دورا هاما خصوصا اثناء

1- احمد بوكابوس ،"التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني ،الحركة الجمعوية في الجزائر ،مجلة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية. ط 3 ،ع 53 ،س 2000 ،ص50.

2- نفس المرجع ،ص 51

المرحلة الاستعمارية ،في تقوية نسيج المجتمع وحمايته من التفكك والانهيار ،كما قاومت الغزو والهيمنة الثقافية التي اراد المستعمر من خلالها ،طمس هوية الامة حضاريا وثقافيا .

2 -3- نشأة وتطور الجمعيات الاجتماعية في الجزائر :

إذا ما تمعنا جيدا في تاريخ الحركة الحمعوية عامة ,بما فيها الجمعيات الاجتماعية بالجزائر،وهذا بالمفهوم الحديث لهذه التنظيمات الاجتماعية ،وعلى عكس التنظيمات التقليدية ،كالزوايا والأوقاف والعروش التي تزخر بها مجتمعاتنا منذ عصور. فإننا نلاحظ ان الجزائر شانها شان الكثير من الدول العربية الاخرى لم تعرف الجمعيات بهذه الصورة الحديثة الا عن طريق الاستعمار. وبناءا عليه يمكننا تقسيم مراحل نشاة وظهور الجمعيات في الجزائر الى ثلاث مراحل اساسية،وهي مرحلة الاستعمار ثم مرحلة ما بعد الاستقلال الى سنة 1989 ثم تاتي المرحلة الثالثة من سنة 1989 الى يومنا هذا ،وسوف نتعرض لهذه المراحل فيمايلي :

أ- المرحلة الاستعمارية :

كان لصدور القانون الفرنسي المتعلق بكيفية انشاء وتسيير وحل الجمعيات في 01 جويلية 1901 ،الاثر البارز في ظهور الجمعيات بالجزائر بحكم انها خاضعة للسلطة الفرنسية وقوانينها ،فبناءا عليه شرع الجزائريون في تأسيس الجمعيات المختلفة ،والتي رغم قلتها انذاك إلا انها عملت على الحفاظ عن التقاليد الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري ،الذي عمل المستعمر على طمس هويته ،ثقافته وتاريخه. فقد ادت اهتمامات تيار الاصلاحيين الى خلق جمعيات وطنية ومحلية في مجال الاصلاح والتربية. كان هدفها تعليم اللغة العربية والدين الاسلامي الصحيح البعيد عن الخرافات ،بالإضافة الى الاعمال الخيرية ،مثل تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1931 وكذا الكشافة الاسلامية[2] .

ونجد ان معظم الجمعيات التي تشكلت ابان الفترة الاستعمارية كانت ذات طابع ثقافي ورياضي في شكل نوادي واتحادات ،ونذكر منها مثلا تأسيس النادي الرياضي الاسلامي لمعسكر 1912،والنادي الرياضي الاسلامي للجزائر 1932.

كما تميزت الحركة الجمعوية الجزائرية ابان الاستعمار بانحصارها في جمعيات محدودة ،نتيجة الرقابة المشددة التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية ،"اذ نجد البند الثالث من قانون 1901 ينص ،على عدم حمل الضرر للقطر الجزائري والشكل الجمهوري للحكومة"[1]. فمثل هذا رادعا وقيدا حقيقيا للعديد من الجمعيات

1- هلال عمار ،نشاط الطلبة الجزائريين ابان ثورة 1954 ، الجزائر ،مطبعة لافويت ،ص 27.

وتضييقا على الحريات ،لذلك نجد الكثير من الجمعيات قد حل ,وتعرض اصحابها للنفي والعقوبات.

ب- مرحلة ما بعد الاستعمار الى غاية 1989:

بقيت الحركة الجمعوية عامة ،بعد استقلال الجزائر ،تنشط وتسير على اساس القانون الفرنسي السالف الذكر،وفقا للقانون رقم 60/157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 ،والذي يقضي بمواصلة العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما تعارض منها والسيادة الوطنية. وان كانت السلطات العمومية تنضر انذاك بحذر الى الفعل الجمعوي ،وهذا ما يتضمنه الامر 62/31 المتعلق بالتنظيم الجمعيات في بالجزائر. اذ نقرأ في احد بنود الامر العبارة التالية : "اجراء تحقيق دقيق من اجل الكشف عن الاهداف الحقيقية والعمل الفعلي للجمعية ،وهذا من اجل دحض اي هيكلة جمعوية تنطوي تحت لواء العمل الاجتماعي والثقافي والفني ،وتهدد الامن الداخلي او الخارجي للدولة"[1]. ،من هذا نلاحظ انه منذ البداية توجد نظرة حذرة للعمل الجمعوي في بلادنا. فقد كانت عملية اعادة هيكلة المجتمع الجزائري خاضعة للهيمنة والمراقبة من طرف السلطات العمومية. بحيث تضل الجمعيات خاضعة لبيروقراطيتها ،و اي محاولة لاستقلاليتها في التشكيل والعمل والنشاط بعيدا عن ملاحظة السلطات ،يعتبر خروج عن الخط الوطني. لهذا الدولة الجزائرية انذاك كانت تعطي اهمية قصوى للشق الامني في عمل الجمعيات ،وعليه صارت تفضل المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الواحد ،لأنه يسهل مراقبتها وتوجيهها ولتحقيق ذلك "عمدت الدولة على خلق اشكال من التجنيد والتنظيمات الاجتماعية المختلفة ،كالمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية ،قصد تطويق كل الفئات الاجتماعية ،وإفشال اي محاولة بروز لتنظيمات اجتماعية خارج اطارها الرسمي والمؤسساتي " [2]. ولعلنا نجد تفسير كل هذا في النهج الاشتراكي الذي اتبعته الدولة في تسيير اقتصادها ،والذي من خلاله تقع على عاتقها مسؤولية تلبية وإشباع كافة حاجات ومتطلبات المجتمع وتنميته.

1- Boradji Ramdhane ;Op Cit ,P229.

2- عمر دارس ، الحدث الجمعوي في الجزائر ،إنسانيات ،المجلة الجزائرية للانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية ،ع 08 ماي-اوت 1999 ،ص 41.

لقد ظل العمل بالقانون الفرنسي للجمعيات مستمرا ،الى غاية صدور اول تشريع جزائري خاص بالعمل الجمعوي سنة 1971 ،والمتمثل في الامر رقم 79/71 الذي يحدد الاجراءات العامة فيما يخص انشاء وتسيير وتنظيم الجمعيات. غير ان هذا القانون كان محدود الاثر على الجمعيات ،نتيجة البطء وعدم اصدار نصوص تطبيقية من طرف الهيئة التنفيذية ،كما ان "انسحاب المجتمع المدني من التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ساهم هو الاخر في عدم انتعاش الحركة الجمعوية في هذه الفترة"[1]. فتدريجيا تحولت الحركة الجمعوية الى حالة فتور وركود بسبب الصراعات الداخلية وطغيان النزعة النفعية لدى مؤطريها ،كل هذا ادى الى اتعاس الفجوة بين مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع ،ضف الى ذلك دحض الدولة كل محاولة للوساطة بينها وبين المواطن ،وظل الامر هكذا الى غاية صدور قانون 15/87،الذي يعتبر اول خطوة في طريق فتح المجال لتأسيس الجمعيات بأكثر حرية ،حيث نزعت بعض القيود التي احتواها القانون السابق خاصة فيما يتعلق بأوراق الاعتماد ،كما اعيد النظر في الكثير من الصلاحيات التي كانت من اختصاص الادارة ,وسمح للجمعيات بان تتكفل ببعض القضايا الاجتماعية،وكل هذا كان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني للثمانينات.

أ- مرحلة ما بعد سنة 1989:

لقد ظهر تحول وتغير جديد فيما يخص الفعل الجمعوي في الجزائر ،ونظرة السلطة السياسية الي الجمعيات عامة ،نتيجة عدة عوامل ومتغيرات خارجية (تفكك الاتحاد السوفيتي وتحديات ما اصبح يعرف بالعولمة ،وأخرى داخلية ،ضغطت جميعها على السلطة وجعلتها تتحرك في اتباع سياسة جديدة اتجاه الحركة الجمعوية. فتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ،نتيجة ضعف اداء القطاع العام ،وفشل التجربة التنموية ،وعدم تمكن الدولة من مواصلة الاستجابة في تلبية الحاجات الاجتماعية الملحة (صحة ،تعليم ،سكن....) ،والذي نتج عن حوادث 05 اكتوبر 1988 ،الامر الذي جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في طريقة تسيير المجتمع ،وذلك بفتح المجال على مصعريه للتعددية الحزبية وللعمل الجمعوي الحر ،كي يساهم المجتمع برمته في تسيير شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1-محمود بوسنة ،الحركة الجمعوية في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،ع 17 ،جوان2000 ،ص134.

ان هذا التحول في السياسة الجزائرية اتجاه العمل الجمعوي ،اكده دستور فيفري 1989م ،والذي به دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الديمقراطية وحرية العمل الجمعوي ،هذا ما جعل من الضروري التفكير في قانون جديد يفتح المجال امام المجتمع المدني كي يساهم و يشارك في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فجاء القانون رقم 31/90 الصادر في 04-12-1990 في هذا الاتجاه ،ليحدد اطر انشاء و تسيير الجمعيات و كيفية حلها ,و كذا التفريق بين الجمعيات السياسية (الاحزاب) التي تخضع للمادة 04 من الدستور وقانون 05-07-1989،والجمعيات غير السياسية والتي تخضع لقانون 90،31 الذي نلاحظ ان المشرع الجزائري قد عمد الى منع اي علاقة هيكلية او عضوية بين هذين النوعين من الجمعيات. وقد كرس هذا القانون الحق في انشاء الجمعيات في مختلف ميادين الحياة ،ورفع مختلف العراقيل البيروقراطية والإدارية من احل تبسيط اجراءات تأسيس الجمعيات. وهو ما نتج عنه انفجار هائل في تعداد الجمعيات ،فقد شهدت الجزائر بعد هذا القانون ديناميكية مذهلة لا مثيل لها في الحركة الجمعوية والتي وصفها البعض بالانفجار في المجال الجمعوي ،اذ يقول **"عبد القادر جغلول"** "خلال شهرين انشات لجان جمعوية لم تشهدها الجزائر خلال 25 سنة مضت ،هذا ليس مفاجئا او عفويا اطلاقا ،ولا حتى تواطئا في انبثاق الحركة الجمعوية ،فهي في قلب التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات"[1]. بناءا على هذا يمكننا تفسير هذا الانفجار بالعوامل التالية :

1- فشل نموذج الاقتصاد الاشتراكي المعتمد منذ الاستقلال في تحقيق التنمية المنشودة.

2- التحولات السياسية والاقتصادية العالمية وما انتجته من ضغوط على الدول النامية ،من اجل الانفتاح على الثقافة الديمقراطية ،في اطار ما صار يعرف بالعولمة.

3- تغير نظرة المواطنين اتجاه الحزب الواحد ،اذ اصبحوا يروه خانقا للحريات الفردية والجماعية.

4- تدهور التوازنات الاقتصادية والمالية ،نتيجة التدهور الرهيب لأسعار النفط اثر الازمة المالية سنة 1986 ،وما نتج عها من اثار اجتماعية وخيمة حيث ارتفعت نسبة البطالة ,واخغظت القدرة الشرائية للمواطن.

1-Idem. P237.

وفي هذا السياق نجد ان التطور والديناميكية السريعة التي عرفتها عملية انشاء الجمعيات في الجزائر ،تعبر عن النظرة التي اصبحت سائدة ،سواء على مستوى السلطة السياسية او على مستوى المجتمع ،في ان الامر صار يتطلب تدخل الجميع وتضافر جهود الجميع من اجل القضاء على مخلفات الازمة المالية ، كالفقر والتهميش والإقصاء ،وبالتالي تحقيق التنمية وضمان الحياة الكريمة للمواطنين ،مما يوفر استتباب الامن والاستقرار في المجتمع. وفي هذا يقول "عبد الفتاح علي الرشدان" ،"ان الفقر والتخلف في جنوب العالم ،يقودان دائما الى التوتر والثورات الداخلية والعنف والتطرف"[1].

ان الجمعيات الاجتماعية اصبحت تمارس نشاطا فعالا ،يتزايد دوره وتأثيره باستمرار،فهي تقدم خدمات متنوعة للمواطنين في مجالات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة وغيرها من النشاطات الاجتماعية. وعليه فقد عرفت عملية تأسيس وإنشاء الجمعيات في الجزائر ،حركية نشطة بالنسبة للسنوات الاولى التي تلت صدور قانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات . اذ نسجل انه منذ الاستقلال الى غاية سنة 1987 ،لم تكن تنشط سوى ست (06) جمعيات وطنية ،بينما نجد انه قد تم اعتماد 595 جمعية وطنية خلال النصف الاول من التسعينات (90-95). ورغم هذا الارتفاع الكبير في تضاعف الجمعيات الوطنية،الا ان الاستاذ "محمود بوسنة " يعتبره امر طبيعي جدا ,نتيجة الفراغ الكبير الذي كان موجودا في مجال الجمعيات من جهة ،ومن جهة اخرى نتيجة الحماس والرغبة الشديدة لدى المواطنين بالاعتماد على انفسهم في التكفل بشؤون المجتمع ،وحل العديد من المشاكل المطروحة على الساحة الوطنية ،وذلك في اظار تنظيمات مستقلة وغير تابعة للمؤسسات الحكومية.[2] وواصل عدد الجمعيات في التزايد المستمر ،اذ تشير الاحصائيات في سنة 2002 ،الى وجود 1500 جمعية ذات طابع وطني ،و57000 جمعية محلية على مستوى الوطن ،وينشطون في عشرين مجالا مختلفا ,كالتربية ،الثقافة ،الصحة ، الرياضة .....وغيرها من المجالات المختلفة. ونلاحظ ان المجال الانساني والاجتماعي لدى الجمعيات يستحوذ على اكبر نسبة من النشاط ،اذ تقدر اكبر نسبة من الجمعيات

ذات الطابع الاجتماعي ب18% والجمعيات الانسانية ب15 % ،بينما الجمعيات ذات الطابع الصحي ب45 % ،ويتوزع باقي النسب على باقي المجالات.[1]

وظل العمل ساريا بقانون 31/90 ،رغم التعديل الذي عرفه الدستور سنة 1996 والذي كرس هو ايضا الحق في انشاء الجمعيات ،الى غاية سنة 2012. حيث صدر القانون رقم 06/12 في 15 جانفي 2012 [2] ،وهو عبارة عن اثراء لقانون الجمعيات السابق. بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما ،وتجدر الاشارة هنا الى الظروف الاقليمية والعالمية التي جاء فيها هذا القانون ،اذ تزامن مع ثورات الربيع العربي ،وهو ما يفسر ربما الحذر الذي مازالت تنظر به الدولة الى دور الجمعيات ,وجميع تنظيمات المجتمع المدني. فبقراءة متأنية لمواده ،نجد انه فيما يخص تأسيس الجمعية يلزم ويضع الموافقة المسبقة للسلطات العمومية ويمنحها الحق في رفض اعتماد الجمعية او قبولها ،وهو ما يفتح باب امكانية تعسف الادارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما تشاء ،وهو ما يؤثر على استقلالية العمل الجمعوي ،خصوصا اذا ما نظرنا الى المادة 39 منه فيما يتعلق بحل الجمعيات او تعليق عملها ،فان التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية ،او عدم احترام الاداب والنظام العام ،فكل هذه العبارات قد تستغل من قبل السلطات العمومية في حل الجمعيات او عدم اعتمادها ،فهي عبارات مرنة ومطاطة يمكن النفاذ منها لاعاقة العمل الجمعوي. وما يميز هذا القانون هو اعتبار الاتحادات واتحاد الجمعيات جمعيات بمفهوم هذا القانون . كما ان الجمعيات ذات الطابع الديني تخضع الى نظام خاص. وسمح هذا القانون بإقامة الجمعيات الاجنبية ونشاطها ،وإنشاء هيئة وطنية استشارية ممثلة لكل الحركة الجمعوية على مختلف المستويات والدرجات ،مكلفة بجملة من مهام الدراسة والتقييم والاقتراحات الخاصة بترقية الحركة الجمعوية. ويجب على الجمعيات التي انشئت في ظل القانون السابق ,ان تتطابق وتتكيف مع احكام القانون الجديد في اجل اقصاه سنة واحدة ،بإيداع قوانين اساسية جديدة ،تتماشى ونصوص القانون الجديد وإلا حلت بقوة القانون. وبهذا فقد تم الغاء احكام القانون رقم 31/90.

3- تأسيس وإدارة الجمعيات الاجتماعية :

دون ادنى شك ان الجمعيات تتيح لأفراد المجتمع فرص المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم ،وتحمل المسؤولية في ادارة الجمعية منذ لحظة التفكير في انشائها ،الى تمويل وتنفيذ برامجها من اجل تحقيق اهدافها. وبناءا عليه سوف نتعرض الى كيفية تأسيس الجمعيات ،من خلال ما توضحه وتشترطه القوانين الخاصة بتنظيم هذا المجال ،ثم نتعرض الى كيفية ادارتها بطرق تحقق الفعالية في تحقيق الاهداف المعلنة في قوانينها الاساسية.

3-1 كيفية تأسيس الجمعيات وفق قانون 06/12 :

يعتبر الحق في تأسيس الجمعيات ,من الحقوق التي كرستها كل الدساتير في الجزائر.وقد جاءت القوانين فيما بعد ,لتبين كيفية ممارسة هذا الحق في حرية العمل الجمعوي ،هذه القوانين التي عرفت بحق تطورات كبيرة بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الجزائري بعد اقرار دستور 1989. ويطلعنا قانون 06/12 المؤرخ في 12 صفر 1433 والمتعلق بالجمعيات ،على حرية العمل والمبادرة والتشجيع من اجل انشاء الجمعيات ،وهو مبدا دستوري ومكفول بحكم المادة 43 من دستور 1996 ،والتي جاءت مقتضبة وواضحة في ثلاث فقرات وهي [1] :

- حق انشاء الجمعيات مضمون .
- تشجع الدولة الحركة الجمعوية .
- يحدد القانون شروط وكيفيات انشاء الجمعيات .

وقد حدد القانون الشروط الواجب توافرها لتأسيس الجمعية ،بعد ان عرفها في المادة الثانية منه يقولها :"تعتبر الجمعية بمفهوم هذا القانون ،تجمع اشخاص طبيعيين او معنويين على اساس تعاقدي لمدة زمنية محددة او غير محددة . ويشترك هؤلاء الاشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح ،من اجل ترقية الانشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني."[2] ومجمل هذه الشروط تتمثل في الاتي :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ،ع 76 المؤرخة في 1996/12/08 ،م 43

1- مشروعية الهدف : اذ تعد اي جمعية باطلة ،اذا كان موضوع نشاطها وأهدافها مخالفا للقوانين السارية وللثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة ،وإذا لم يكن يخدم الصالح العام .

2- شروط تتعلق بالاعضاء المؤسسين : وقد حددتها المادة 04 من القانون السالف الذكر ،بانه يجب على الاشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس الجمعية وإدارتها وتسييرها ان يكونوا :

- بالغين سن 18 فما فوق ،ويتمتعون بالجنسية الجزائرية : فلابد ان يتمتع مؤسسوا الجمعيات بالأهلية الكاملة ،ولكن المشرع لم يبين نوع الجنسية هل تكفي الجنسية المكتسبة ام يتقيد بالجنسية الاصلية .
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية : وهنا ضرورة ان لايكونوا مسجونين ،غيران الاشكال الذي يثار هو حول الحقوق السياسية ،طالما انه في المادة 13 من نفس القانون تنص على ان الجمعيات تتميز بهدفها وتسميتها وعملها عن الاحزاب السياسية . فلماذا يشترط الحقوق السياسية مادام يفصل بين العمل السياسي والعمل الجمعوي ،كما انه جعل التواصل بينهما من اسباب تعليق نشاط الجمعيات.[1]

3- عقد جمعية تأسيسية عامة : قد بينت المادة 06 من القانون 06/12 بان تؤسس الجمعيات بحرية من قبل اعضائها المؤسسين ،بشرط ان يجتمع هؤلاء في جمعية عامة تاسيسية ،ويتم المصادقة على القانون الاساسي للجمعية خلال الجمعية العامة التي تضم جميع الاعضاء الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الاساسي للجمعية ،وتنتخب الهيئات القيادية لتسيير وإدارة الجمعية.

اما فيما يخص عدد الاعضاء المؤسسين فيشترط عشرة (10) اعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية ،وخمسة عشر (15) عضو منبثقين عن بلديتين على الاقل فيما يخص الجمعيات الولائية ،اما الجمعيات الجهوية فيشترط واحد وعشرين (21)عضوا ينتمون الى ثلاث ولايات على الاقل ،وخمسة وعشرون عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية ,على ان ينتمي الاعضاء الى 12 ولاية على الاقل. ويتعين على الاعضاء المؤسسين ان يبينوا في القانون الاساسي هدف الجمعية واسمها

1- قانون 06/12 ، مرجع سابق ، المواد 04 – 06 .

ومقرها ،ونمط التنظيم ومجال الاختصاص الاقليمي ،وحقوق وواجبات الاعضاء كما يجب ان يتضمن القانون الاساسي شروط وكيفيات الانخراط الى الجمعية والانسحاب واشطب والإقالة ,وقواعد وإجراءات انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية ،كما لا يجب ان يحتوي القانون الاساسي على قواعد وإجراءات تميزية تمس بالحريات الاساسية لأعضاء الجمعية [1].

ويحضر جلسة الجمعية العامة الاولى محضر قضائي ,ويحرر محضر الجلسة.

4- ايداع تصريح تأسيس الجمعية : تخضع عملية تأسيس الجمعية الى ايداع التصريح التأسيسي ،الذي يرفق بطلب تسجيل الجمعية ,ويكون موقعا من طرف رئيس الجمعية او ممثله القانوني ،وقائمة اسمية للأعضاء المؤسسين وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين اقامتهم وتوقيعاتهم ،ويتم ايداع الملف من طرف الرئيس او ممثله القانوني . ويتم ذلك على مستوى وزارة الداخلية اذا كانت الجمعية ذات طابع وطني او جهوي ،وعلى مستوى الولاية مقر الجمعية اذا كانت الجمعية ولائية اما بالنسبة للجمعيات البلدية فيودع التصريح التأسيسي على مستوى المجلس الشعبي البلدي. ويتم الرد على التصريح المودع على مستوى الوزارة في اجل 60 يوماً من تاريخ الايداع ،اما بالنسبة للجمعيات الولائية ,فالرد يكون في اجل 40 يوما ،اما الجمعيات البلدية فالرد يكون في اجل 30 يوما.

وتلتزم الادارة خلال هذه الاجال أو عند انقضائها على اقصى تقدير ،اما بتسليم الجمعية وصل تسجيل بقيمة اعتماد او اتخاذ قرار بالرفض ،ويجب ان يكون قرار رفض تسليم وصل التسجيل معللا ومؤسسا على عدم احترام قواعد قانون 06/12.

وتمنح الجمعية اجال ثلاثة اشهر ,للطعن امام الجهات القضائية المختصة ،في قرار رفض الجهات الادارية ،وتصبح الجمعية مؤسسة اذا انصفها القضاء ،واذا لم يتم الطعن في الحكم القضائي من طرف الجهات الادارية المختصة .

5- الإشهار : بعد ان تتحصل الجمعية على الاعتماد القانوني ،من طرف الجهات الادارية الوصية ,حسب نوعـها. فانه يتوجب عليها ان تقوم بعملية شهر تأسيس

---

1 – نفس المرجع ،م 13

الجمعية ،ويكون ذلك في جريدة وطنية يومية واحدة على الاقل ،وتقع مصاريف الاشهار على عاتق الاعضاء المؤسسين .

وبعد ان تتم كل هاته الاجراءات ،تصبح الجمعية مؤسسة قانونا ،وتكسب الشخصية المعنوية والأهلية القانونية التي تسمح لها بان تتمتع بالحقوق وتتحمل الواجبات.

ونجد المشرع قد بين حقوق الجمعيات وواجباتها ،فبالرجوع الى المادة 13 من القانون تنص ،على ان الجمعية تتميز بهدفها وتسميتها وعملها ،عن الاحزاب السياسية ,ولا يمكنها ان تكون لها اي علاقة سواء كانت تنظيمية او هيكلية ,كما لا يمكنها ان تتلقى اعانات او هبات او وصايا مهما كان شكلها ،ولا يجوز المساهمة في تحويلها. فالمشرع الجزائري بهذا يبعد الجمعيات عن اي تأثيرات خارجية ضمانا لاستقلاليتها . اما بخصوص الحقوق فبمجرد ان تكتسب الشخصية المعنوية و الاهلية المدنية ,يصبح بإمكان الجمعية ان تباشر النشاطات والبرامج المتصلة بهدف تأسيسها ،كما يمكنها ان تستفيد من مساعدات الدولة ،ولها ان تبرم الاتفاقيات وتوقع العقود ،ولها ان تنظم الى الجمعيات والاتحادات الدولية ,بعد موافقة وزارة الداخلية على ذلك ،ولا باس ان نعرف مفهوم اكتساب الجمعية للشخصية المعنوية.

– مفهوم الشخصية المعنوية :

تعرف الشخصية المعنوية بكونها "مجموعة الاشخاص او الاموال التي تهدف الى تحقيق غرض معين ،ويعترف لها القانون بالشخصية القانونية ,بالقدر اللازم لتحقيق ذلك ".[1] وطبقا لنص المادة 50 من القانون المدني الجزائري ،فان الشخص المعنوي يتمتع بجميع الحقوق التي تقرها القوانين وتحميها ،الا ما كان منها ملازما لصفة الشخص الطبيعي.[2]

وبناءا على هذا ،نستخلص ان الشخصية المعنوية تقوم على ثلاثة عناصر هي:

1- الشخص المعنوي يتكون من مجموعة اشخاص أو مجموعة اموال او مجموعة اشخاص وأموال معا.

2- الشخص المعنوي يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية المجموعات المكونة له.

3- يقوم الشخص المعنوي لتحقيق هدف اجتماعي ،يتحدد في قانون انشائه.

1- اسحاق منصور ،نظريات القانون والحق ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1990 ،ص 236 .

2- نفس المرجع ،ص .237

2-3 ادارة الجمعيات الاجتماعية :

تعد الجمعيات الاجتماعية من اهم منظمات المجتمع المدني ،التي تهدف الى تحقيق مستوى معيشي افضل لسكان المجتمع بما تقدمه من برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية ،فهي اكثر احساس باحتياجات الافراد والمجتمعات بحكم انبثاقها من عمق هذه المجتمعات. لقد صارت تلعب دور ايجابي في سد الثغرات في اداء السياسات العامة الخدماتية ،لذا اصبحت وسائط فاعلة ومؤثرة ,لإحداث التفاعل بينها وبين المؤسسات الحكومية. ولن يتأت لها تحقيق كل هذا ،إلا بالإدارة الرشيدة التي تقوم على "مهارة تقدير الاحتياجات والتخطيط العلمي ,ومهارة الاشراف والتوجيه ،ومهارة تحديد الاولويات والاستفادة من الوقت ومهارة تقييم المشروعات ." [1] والتحكم في هذه المهارات يتطلب المعرفة اللازمة والضرورية بالنظريات العلمية الحديثة في مجال الادارة والتنظيم .

غير ان هذا النوع من النشاط الاداري الذي تمارسه الجمعيات ،يختلف عن الادارة العامة التي تقوم بها الدولة الحديثة ومؤسساتها ،كما يختلف عن ادارة مؤسسات الاعمال ,من حيث انه لا يهدف الى تحقيق الربح بمفهومه العام . وقد اصبح يطلق على هذا النشاط الاداري مصطلح (الادارة الخاصة) ،وقد ارتبط ظهوره بظهور المنظمات غير الحكومية ،لمواجهة المشاكل التي عجزت مؤسسات الدولة عن التكفل بها وايجاد الحلول لها.

وتعرف الادارة الخاصة بأنها "تلك الجهود التي يمكن من خلالها ترجمة اهداف المؤسسة الاهلية ،الى خطط وبرامج ومشروعات توفر لأفراد المجتمع المحلي ما يحتاجون اليه من خدمات "[2]. فإدارة الجمعيات الاجتماعية هي ترجمة السياسة الاجتماعية الى برامج وخدمات يمكن تنفيذها ،من خلال تعبئة الموارد البشرية وغير البشرية ,تصميم الهيكل التنظيمي الذي يسهل اتخاذ القرارات ,لتحقيق الاهداف بواسطة المتابعة والمراقبة للأداء وتدعيم فاعلية الجمعية. وتتميز الادارة الخاصة للجمعيات بمجموعة من الخصائص نوردها في :[3]

1- تعتمد على القواعد والإجراءات التي تضعها الجمعية الاجتماعية في قانونها الاساسي.

1- رشاد احمد عبد اللطيف ،ادارة وتنمية الموسسات الاجتماعية ، مصر ،المكتبة الجامعية ،2000 ص .11

2- نفس المرجع ،ص 21.

2- تتسم بالمرونة في تحديد الاهداف وفي البناء التنظيمي
3- تعتمد على التمويل الذاتي او من المجتمع المحلى ،وعلى الاعانات والمساعدات التي تقدمها لها الدولة .
4- تتسم بسرعة الاداء والانجاز ،لقربها من المجتمع .
5- لا تتدخل في الامور السياسية والدينية .

3-2-1 اجهزة ادارة الجمعيات الاجتماعية :

بالعودة الى القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات ،وفي ضوء الباب الثالث المتعلق بتنظيم الجمعيات وسيرها ،فانه يبين اجهزة ادارة الجمعيات ومواردها وأساليب تمويلها . وبناءا عليه فان اجهزة الجمعية تتمثل في[1] :

1- الجمعية العمومية : وهي الهيئة العليا في الجمعية ،وتتشكل من جميع الاعضاء الذين تتوفر فيهم شروط التصويت ،التي يحددها القانون الاساسي للجمعية ،والذي يحدد ايضا دور الجمعية العامة ونمط سيرها ،وقواعد النصاب والاغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات المعية العامة .

2- الهيئة التنفيذية : وتقوم الهيئة التنفيذية بالإشراف على ادارة شؤون الجمعية وتسييرها. وتنتخب الهيئة التنفيذية وتجدد حسب المبادئ الديمقراطية ،ووفق الاجال التي يضبطها القانون الاساسي للجمعية ،الذي يحدد ايضا نمط سير هذه الهيئة ودورها وقواعد النصاب والأغلبية في اتخاذ قراراتها. وتتولى هذه الهيئة ادارة شؤون الجمعية وممارسة كل الاعمال الخاصة بالجمعية ،إلا تلك التي ينص القانون او القانون الاساسي للجمعية على ضرورة عرضها وموافقة الجمعية العمومية عليها قبل اجراءها .

3- رئيس الجمعية : ويتم تعيينه خلال الجمعية العامة التأسيسية ، الى جانب مسؤولي هيئتها التنفيذية ،مثل الامين العام للجمعية ورؤساء اللجان . ويعمل رئيس الجمعية على الاشراف على كل اعمال الهيئة التنفيذية ،كما يمثلها او من ينوبه امام الغير في الملتقيات والندوات التي تخص اهداف الجمعية ،ويمثلها ايضا امام

1- ق 06/12 ، من م 25 الى م 28.

القضاء في حالة النزاعات .

4- اللجان : تنبثق اللجان عن الهيئة التنفيذية ،وتكون من اجل ضمان السير الحسن للعمل ،على ان يتولى رئاسة كل لجنة عضو من الهيئة التنفيذية وتعرض اعمالها على الهيئة التنفيذية. وتقدم لنا الدكتورة "اماني قنديل" شرحا لأهم انواع اللجان في الجمعيات الاهلية [1] كالتالي :

4-1 لجنة البرامج : وتمثل همزة وصل بين ادارة الجمعية والعاملين بها فيما يخص برامج وأنشطة الجمعية . وتقدم توصياتها الى الهيئة التنفيذية حول سياسة البرامج من اجل المصادقة عليها. كما تحدد الخطوط العريضة لعملية الادارة في شؤون البرامج ،وتراقب تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرامج ،كما تشرف على عملية اعداد التقارير الدورية حول برامج الجمعية ،مع ملاحظة انه على هذه اللجنة ان تركز مستويات السياسات والتخطيط .

4-2 لجنة تنمية التمويل : وتسمى ايضا بلجنة تدبير التموين ،وهي تعمل على تنمية موارد الجمعية ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ،وتعد اللجنة بمثابة المصدر الرئيسي لإدارة الجمعية فيما يخص تزويدها بالمعلومات عن تنمية الموارد وإشكاليات التمويل.

4-3 اللجنة المالية : وتعمل على وضع الخطوط الارشادية المالية ،ووضع موازنة سنوية لتحديد الايرادات والمصروفات المتوقعة ، فلابد من وجود سياسة مالية مستقرة وواضحة ,توضع بشكل موضوعي ومدروس بشكل يضمن استقرار الجمعية وفعاليتها في تحقيق اهدافها.

وهناك من يضيف لجان اخرى مثل[2] :

- **لجنة التخطيط الاستراتيجي :** وتتركز مسؤوليتها في تخطيط السياسة العامة المستقبلية ،واعادة صياغة رؤية ورسالة الجمعية.

- **لجنة المحاسبة :** وتقوم بمراجعة التقارير المحاسبية الداخلية للجمعية وتجتمع بالمراجعين الماليين ،وتراجع وتقيم تقارير المحاسبة .

- **لجنة شؤون العاملين :** وتعمل على تقديم المشورة لرئيس الجمعية فيما يتعلق بمسائل شؤون العاملين .

1- م ،م ،ابوالنصر ،مرجع سابق ،ص 125 ،126، 127

2- نفس المرجع ص 128 .

- لجنة الاعلام والعلاقات الخارجية : وتنسق دور رئيس الجمعية ،وكذا الهيئة التنفيذية في العلاقات مع وسائل الاعلام والأطراف الاخرى داخل المجتمع ،كما تعمل على التعريف بالجمعية وأهدافها.

وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة وضوح دور كل لجنة ،ودور الاعضاء العاملين بها ،لدي الجمعية . كما ان تشكيل اجهزة ادارة الجمعية وحيويتها في تحقيق اهداف الجمعية ،يضل مربوط بمدى تحقيق الفعالية التنظيمية داخل الجمعية وهو ما سوف نتعرض له .

2-2-3 الفعالية التنظيمية للجمعيات الاجتماعية :

نجد ان مفهوم الفعالية التنظيمية ارتبط تقريبا بكل ظاهرة ادارية ،وهذا سعيا وراء فهم ماهية النجاح التنظيمي والتنبؤ به ومحاولة تحقيقه . لذا قد تعرض مفهوم الفعالية التنظيمية الى التفاوت في وجهات النظر الفكرية ،من حيث تحديد معناه الشامل. وعليه قد عرف تشستر برنارد "Barnard" الفعالية بانها "الوسائل المختارة في ظل الظروف الموجودة ككل ،لتحقيق الهدف النهائي."[1] وهو بذلك يعني الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق اهدافها. اما اتزيوني "Etzioni" فيحدد الفعالية لمنظمة معينة "عن طريق درجة تحقيقها لأهدافها المرجوة ،من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لها في بيئتها الخارجية ،وخلق التوازن المتحرك معها."[2] وبموجب هذه المفاهيم يمكننا ان نحدد الفعالية التنظيمية بانها تكمن في النقاط التالية :

أ- قدرة المنظمة على تحقيق اهدافها .

ب- قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة والاستمرار في البقاء.

ج- قدرة المنظمة على النمو والتطور والاستمرار.

وفي حالة الجمعيات الاجتماعية ,فان مسؤولية ادارة الجمعية ،تقع على عاتق رئيسها والهيئة التنفيذية وللجان. لذا نجد ان هناك العديد من الاسباب تدفع الجمعية الاجتماعية الى تبني نظام اداري فعال ,يؤثر على الاداء الداخلي للجمعية والأداء الخارجي لها. ويقوم هذا النظام الاداري الفعال على مجموعة من العناصر

1- صلاح الدين عون الله ،"مداخل ومشكلات قياس الفعالية التنظيمية". مجلة الادارة العامة ،ع 54 ،1987 ص 09.

2- اميتاي اتزيوني ،ادارة المنظمة الحديثة ، ترجمة رفيق اشرف حسونة ،القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية ،ص 14.

الاساسية يشرحها مركز المنظمات غير الحكومية[1] كما يلي :

1-التخطيط الاستراتيجي : تشمل عملية التخطيط الاستراتيجي تطوير الرؤية المستقبلية للجمعية ووضع بيان رسالتها ،كما تساعد على تحديد الجمعية لأولويات عملها ،ومجالات أنشطتها وخدماتها التي تحقق هذه الرؤية.

2-إدارة الموارد البشرية : وهي عملية تحفيز العاملين في الجمعية حتى يؤدي كل واحد منهم واجبه الوظيفي بأقصى قدرة لديه ،كما تعنى بتقوية قيم الانتماء والولاء للجمعية.

3-إدارة المتطوعين: تهتم عملية إدارة المتطوعين بجذب أكبر عدد ممكن من المتطوعين، وتوظيف قدراتهم وإمكانياتهم المتاحة في أقرب الأماكن حاجة إليها، وحيثما يكون لهم القدرة على إحداث التأثير الأعظم والمباشر في العمل. وهناك عدد من العوامل التي تساعد الجمعية على جذب وتوظيف المتطوعين والمحافظة عليهم ،ومن هذه العوامل تعيين موظف مختص بشؤون المتطوعين "منسق للتطوع" ،بالإضافة إلى الإعلان المستمر عن الحاجة إلى متطوعين وتدريب المتطوعين الجدد قبل إدخالهم في العمل الفعلي.

4-إدارة المعلومات : يتوجب على الجمعية أن تدقق كثيرا في جمع المعلومات والبيانات المتنوعة سواء بأنشطتها أو بشكل عام ،كمل يجب ان تكون هذه المعلومات مقسمة ومبينة بحسب النوع الاجتماعي ،وعلى مجلس الإدارة أن يتأكد من وجود هذه المعلومات في الأنشطة المختلفة للجمعية وأن يتم تحديثها دوريا. وحتى تساهم هذه المعلومات في عمليات صنع القرار والتخطيط والمتابعة والتقويم يجب أن تتميز بالدقة والحداثة والموضوعية والشمولية كما يمكن التحقق من صدقها وصحتها.

5- الادارة المالية : وحتى تتمتع الجمعية بالاستمرارية والاستدامة المالية لا بد ان تضع خطط تضمن تدفق التمويل اللازم للمحافظة على خدماتها ،ويمكن تحقيق ذلك من خلال انشطة لجنة تنمية التمويل.

1- م ،م ،ابو النصر مرجع سابق ،ص 105 الى 108.

كما يقدم لنا فريد لاندر"Fried Lander "في كتابه "مقدمة في الرعاية الاجتماعية " الوظائف الاساسية للمسئول في المنظمة الاجتماعية والتي تعمل ايضا على تحقيق الفعالية التنظيمية[1] وهي:

- جمع الحقائق الخاصة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع .
- تحليل الظروف الاجتماعية والخدمات التي يحتاج اليها المجتمع .
- اتخاذ القرار المناسب نحو افضل الطرق لمواجهة ظروف المجتمع .
- التخطيط الفعال لإيجاد الموائمة المناسبة بين الموارد والخدمات .
- وضع البناء التنظيمي وتحديد واجبات العمل ومكوناته .
- التسجيل الدقيق لأعمال المنظمة .
- متابعة اعمال المنظمة باستمرار ومواجهة مشكلاتها.

بتحقيق الجمعيات الاجتماعية للفعالية التنظيمية ،تستطيع ان تحقق اهدافها باكثر حيوية ونجاعة ،وبالتالي تؤثر في المجتمع ,وتأثيرها مربوط بعدة عوامل يحددها موندیتا نونز "Mendietay Nunes" في[2] :

1- درجة ودقة تنظيمها.
2- اتساع منطقة تاثيرها.
3- الجاذبية الي تمارسها بفعل فكرتها التوجيهية الاساسية .
4- الطابع الفعلي الذي تتركز عليه في جزاءاتها وعقوباتها .

ان هذه العوامل هي التي تكل القوة الاجتماعية للجمعية ،والتي تخضع للظروف والعوامل الاجتماعية وليس لارادة العضو في الجمعية. لذلك نجد الجمعيات تتزايد اكثر فاكثر كلما اتجهنا نحو المجتمعات المتحضرة والمتطورة ،وفي هذا الصدد يقول **دو توكفيل** "حتى يبقى الناس متحضرين او ليكونوا كذلك ,يجب ان يتطور فن التجمع ليهم "[3].

1- ر ،ا ،عبداللطيف ،مرجع سابق ص 23

2- Mendietay Nunes ,Tr ,A Cuviller , Théorie des groupement sociaux suivi d'une étude sur droit social, Bibliothèque international , Paris 1957, P147.

3- ع، دارس ،مرجع سابق ،ص 95.

ملخص الفصل:

في ظل الصعوبات التي اصبحت تواجهها دول العالم المتقدمة منها والتي هي في طريق النمو ،في تلبية حاجات مواطنيها ،خاصة مع الازمات الاقتصادية والمالية وتناقص الموارد المتاحة. ظهرت الحاجة الى العمل الاجتماعي الذي تقوم به الجمعيات ،لإكمال دور الدولة وتغطية ثغراتها في التكفل بمطالب الافراد المختلفة خاصة في شقها الاجتماعي . وبناءا عليه تعرفنا من خلال هذا الفصل عن مفهوم الجمعيات بصفة عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ،كما حاولنا الوقوف على مفهوم العمل الجمعوي والمفاهيم المرتبطة به ،وصولا الى التطور التاريخي للجمعيات الاجتماعية . ثم حاولنا التعرف على التنظيم القانوني والإداري للجمعيات والبحث عن السبل والإجراءات الرشيدة التي توفر الفعالية التنظيمية للجمعيات كي تحقق اهدافها .

وحيثما كانت الجمعيات وبالأخص جمعيات تنظيم الاحسان في بريطانيا المهد الاول لبروز افكار الخدمة الاجتماعية ،التي بدأت كانشغال ونتيجة النضال الطويل تحولت الى مهنة ،لها اسسها وخصائصها ومدارسها ، وبناءا على هذه المعطيات سوف نتعرض في الفصل الموالي الى كل من مفهوم الخدمة الاجتماعية وتطورها التاريخي ,التعرف على كل ما يحيط بها .

الفصل الرابع
الخدمة الاجتماعية

مقدمة الفصل :

يتطلب البحث في طبيعة الخدمة الاجتماعية ,كمهنة إنسانية ,وعلاقتها بالمجتمع الحديث ،إلى الفهم السليم لرسالة وهدف المهنة والبعد الفلسفي الذي صاحب نشأتها. وتوصف الخدمة الاجتماعية بكونها المهنة التي تغرس الحب لدى العملاء ،وتوفر التكافل الاجتماعي بأبعاده المختلفة ،كما تدعم وتقوي التماسك الاجتماعي في المجتمع ،من خلال تفهمها لسوسيولوجيا الامراض الاجتماعية التي عادة ما تنطلق من العلاقات الاجتماعية والأسرية المضطربة ,او الازمات الاقتصادية والسياسية.

ويجب أن ترتبط الرؤية العميقة لمهنة الخدمة الاجتماعية بالتجارب التي شهدتها والمساهمات التي قدمتها. فالخدمة الاجتماعية كممارسة مهنية تسعى الى استثمار كل من امكانات العميل وقدراته ،وإمكانات المجتمع المحلي المتوافرة في ضوء الامكانات الاجتماعية الوطنية الكلية.

وبناءا عليه فقد تعرضنا في هذا الفصل إلى ماهية الخدمة الاجتماعية من حيث تعريفاتها المختلفة ،والسياق التاريخي لنشأتها وتطورها ،ومعرفة ابعادها الفلسفية والمبادئ التي ترتكز عليها ،هذا بالإضافة الى طرق التي تتبعها في التدخل مع العملاء ،وعلاقتها بالعمل السياسي وبالرعاية الاجتماعية.

1 – مفهوم الخدمة الاجتماعية :

تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية ،بتطور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد كان لظهور الحركات الاصلاحية الدور البارز في بروز المفهوم ،من خلال الاستخدام الامثل للقيم الفلسفية ومفاهيمها الانسانية. وبناءا عليه سنتعرض اولا الى تعريف الخدمة الاجتماعية ،ثم الى الجانب التاريخي لظهور الخدمة الاجتماعية.

1-1- تعريف الخدمة الاجتماعية :

تعددت تعاريف الخدمة الاجتماعية نتيجة التجارب والخبرات التي مرت بها منذ ظهورها ،وتعدد الباحثين المنشغلين بهذا الحقل المعرفي. فنجد من بين اهم الباحثين المهتمين بالخدمة الاجتماعية ،الاستاذة **"مادلين دلبرال "** التي تعرفها بأنها : "الجهود العلمية والعملية التي تهتم اولا بمساعدة الفرد غير القادر على العثور عن نصيبه من الخير في المجتمع وتهتم ثانيا بمساعدة المجتمع غير الكامل على القيام بمهمته الوقائية نحو الافراد "[1]. اما الاستاذ **" Walfer Feied Lander"** فيعرفها بأنها: " مجموعة من الخدمات المهنية ،تقوم على اساس من الحقائق العلمية ,والمهارة في مجال العلاقات الانسانية الغرض منها مساعدة الافراد كأفراد او في جماعات ،لتحقيق الرفاهية الشخصية او الاجتماعية ولتنمية قدراتهم على توجيه شؤونهم بأنفسهم ،وتكون هذه الخدمة داخل مؤسسات متصلة بالخدمة الاجتماعية ومتخصصة فيها"[2]

وقد اتخذت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين ،بالولايات المتحدة الامريكية تعريف اجرائي للخدمة الاجتماعية يتمثل في ان "الخدمة الاجتماعية مهنة تخصصت في تسيير وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية ،ومن ثم تقع مسؤولية العمل الاجتماعي على عاتق هذه المهنة ،تلك المسؤولية التي تصدر عن وظيفتها في المجتمع ,ومن معارفها المهنية. وبناءا عليه فالأخصائي الاجتماعي مسئول بالدرجة الاولى عن الادراك الواعي للظروف الاجتماعية السائدة ،بما في ذلك النظم الاجتماعية واحتياجات المجتمع الفعلية

1- رشيد زرواتي ،مدخل للخدمة الاجتماعية ،الجزائر ،مطبعة هومة ،سنة 2000 ،ص 14.

2- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 161.

والتوقعات بالنسبة للمستقبل ،وتوجيه نظر المسئولين في الهيئات الحكومية او الاهلية ،او قادة المجتمع ،حتى يتعاون الجميع على تذليل الصعوبات القائمة واستحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجات الناس ."[1]

ما يجلب الانتباه بعد قراءتنا وتفحصنا لهذه التعاريف هو أن الخدمة الاجتماعية لا يمكن لها ان تكون بأي حال من الأحوال ثمرة الارتجال المبني على التطوع ،على عكس ذلك تماما ،فإنها تدرج ضمن الممارسات العلمية التي تحتوي على اساليب نظرية ومساعي وأدوات منهجية تتكفل بحل مشاكل الأفراد والجماعات الذين يعانون الحرمان والتهميش ،حتى تسهل عملية إدماجهم في المجتمع. وهذه العملية تتطلب من الاخصائيين الاجتماعيين من اجل التدخل والمساعدة ،البحث والاستقصاء والدراسة العلمية لكل حالة. كما ان فعالية هذه الخدمة محدودة من ناحية المؤسسة التي تقوم بها من جهة ،سواء كانت هذه المؤسسات اجتماعية حكومية متخصصة في الرعاية الاجتماعية او المجال المؤسساتي الواسع التي يتوفر عليه المجتمع ؛وبقدرة الاخصائي الاجتماعي على اكتساب المهارات الفنية من اجل نقل معارفه العلمية لمجال التطبيق او التدخل من جهة ثانية. لذلك "فتطور اشكال التدخل في المدن يتطلب من مجمل المتدخلين كفاءات جديدة ،روح الشراكة وفهم عام للمشاكل الاجتماعية لعملائهم ،والقدرة على ممارسة المسؤولية ومتابعة العملاء مع الأعوان الآخرين "[2]. كما نلمس ان الخدمة الاجتماعية مهنة هادفة من خلال اهتمامها ورعايتها لحاجيات الطبقات المحرومة في ظل التغيرات الاجتماعية الكبيرة والسريعة التي عرفتها المجتمعات الحديثة ،وكما يقول "محمود حسن"... "لقد اثر التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ،كما اثر في الحياة الاسرية المحلية ،وكان من نتيجة ذلك تفاقم المشكلات وظهور توترات كبيرة استدعت الالتجاء لإيجاد الحلول المناسبة لها ".[3]

هذه التغيرات السريعة على جميع المستويات جعلت عملية التكيف امرا صعبا لجزء كبير من افراد المجتمع ،فصعوبة التكيف والاندماج في المجتمع ,جعلت مجموعات من الافراد تعيش على هامش المجتمع ،فاقدة لدور فعال يضمن لها وجودها الاجتماعي .

1- خاطر احمد مصطفى ،الخدمة الاجتماعية ، الاسكندرية ،المكتب الحامعي الحديث ،1984 ،ص 144.

2- Delcroix Catherine, « Role jouer par les médiatrices socio-culturelles au sein de developpement local et urbain , Espaces et Société ,N^0 3 ,p 103.

3- محمود حسن ،خدمة الجماعة والشباب ،القاهرة ، دار النشر الثقافة ،ط1 ،1966 ،ص ب المقدمة.

وفي هذا السياق يقول المفكر Serge mayence "... التخفيف من معاناة الاكثر حرمانا منا بتعزيز اسلوب الوقاية والمساعدة في تجسيد اشكال جديدة للتضامن "[1] فالخدمة الاجتماعية تهدف الى عدم التخلي عن الانسان الى ان يقف على قدميه معتزا بإنسانيته. ويتبين لنا من خلال هذه التعاريف ،ان الخدمة الاجتماعية مهنة لها اساليبها ومبادئها العلمية ،وهناك فرق كبير بين المهنة والحرفة "فالمهنة تعتمد على معلومات ومعارف مهارات خاصة بها،على المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ان يكتسبوا هذه الخصائص عن طريق الدراسة والتدريب والتطبيق الميداني ،هذا على عكس الحرفة التي تعتمد على الخبرة وحدها"[2]. ومنه فالخدمة الاجتماعية مهنة تحددها اسس ومبادئ وأساليب وفلسفة خاصة بها. وتلتزم بمجموعة اهداف يوضحها المجلس الامريكي لتعلم الخدمة الاجتماعية بناءا على تصورات الباحثين والممارسين للمهنة ،والتي نجملها في:[3]

* تلتزم مهنة الخدمة الاجتماعية بتعزيز قيمة الانسان ،والتخفيف الاعباء التي يواجهها نتيجة الفقر والاضطهاد .
* تعمل على تعزيز وتجديد مستويات اداء الوظائف الاجتماعية والإنسانية للأفراد والأسر والجماعات والمؤسسات والمجتمعات ،والحفاظ عليها وترقيتها عن طريق المساعدة على انجاز المهام والوقاية والتخفيف من الضغوط والاستخدام الامثل للموارد.
* التخطيط ووضع وتطبيق السياسات الاجتماعية والخدمات ،والموارد والبرامج من اجل مواجهة الاحتياجات الاساسية وتأكيد نمو القدرات الانسانية.
* استخدام الانشطة الاجتماعية والسياسية والبرامج من اجل تدعيم وترقية وتقوية الافراد والجماعات التي توجه المشكلات والأخطار ،وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي .
* تعمل على تنمية واختبار المعارف والمهارات المهنية والعلمية حتى تتمكن من تحقيق الاهداف المذكورة .

ان الالتزام بهذه الاهداف يمثل اصرار الخدمة الاجتماعية على الدفاع عن الفئات التي تواجه الضغوط والحرمان والاضطهاد ،من خلال التاثير في القوانين والسياسات ,حتى تتمكن هذه الفئات من اشباع حاجياتها الاساسية .

1-Mayence serge, sociologie et action social, édition labore,Paris 1981, p103

2- محمد طلعت ،عدلي سليمان ،الخدمة الاجتماعية العمالية ، مصر ،مكتبة القاهرة الحديثة ،(ب ت) ،ص15

3- حسين حسن سليمان ،وآخرون ،الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية ،لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،2005 ،ص 55-56.

2-1- لمحة تاريخية عن نشأة الخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية على الرغم من امتدادها الى عصور زمنية بعيدة ،اذا كانت الدوافع الانسانية عبر التاريخ وفي كل الازمنة هي المحرك الاساسي لحث الافراد والجماعات على مساعدة الضعفاء ،ولنا في الديانات السماوية الكثير من الامثلة التي تدعو الى اعمال البر الاحسان. فنجد الديانة اليهودية تركز على ان الرسالة الانسانية هي خدمة الله وخدمة الله تتحقق في خدمة البشر ،ففي سفر التثنية اصحاح 15 اية 10-11: "افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في ارضك" و "لا تظلموا الارملة واليتيم ولا الفقير"[1]. ففي شريعة موسى عليه السلام الكثير من الوصايا والأحكام الخاصة برعاية الفقراء والمساكين وواجب الاغنياء نحوهم.

كما نجد في الديانة المسيحية دعوة الى محبة كل الناس على اختلافهم بما فيهم الاعداء ،والزهد في محبة المال ،ووجوب انفاقه على الفقراء والمعوزين وأصحاب الحاجة ،اذ يقول المسيح عليه السلام: "بالصدقة يقبل الصوم ومعهما الصلاة الصدقة تدعم الدين من سالك فاعطه ومن اراد ان يقترض منك فلا ترده"[2]. فالمسيحية الحق تنشد تحرر الانسان من انانيته وان يتجرد من عبادة الجسم والمادة ويتآخى مع الاخرين .

اما في الدين الاسلامي اهم الانعكاسات قد احدثها التكافل الاجتماعي والذي يعني: "الوقوف من مختلف الجهات في المجتمع الى جانب المحتاجين والمعوزين والطاعنين في السن وفاقدي السن والأرامل واليتامى ،بما يقدم هؤلاء من مختلف انواع الخدمات المادية والمعنوية كالزكاة الواجبة وصدقات التطوع والتبرع وأمول الكفارات والهدي والفدية .... وغير ذلك "[3].

وكان اول من طبق المبدأ الرسول صلى الله عليه وسلم ،اذ طبقه بيثرب حين اخى بين المهاجرين والأنصار وكان معنى ذلك ان يشرك الانصار الهاجرين في ثرواتهم الى ان يتمكن المهاجرين من الاعتماد اقتصاديا على انفسهم.

1- ق ،ق ،م فريد ،مرجع سابق ،ص 275.

2- نفس المرجع ،ص 289.

3- عثمان العثمان ،"التكافل الاجتماعي في الاسلام" ،مجلة الهداية ،ع 156 ،سنة 2008 ،ص 156.

فالتكافل الاجتماعي يكون في المجتمع الاسلامي واجبا شرعيا شرعه الكتاب والسنة ،و الغرض منه معاونة الفئات المحرومة وضمان الحياة الكريمة لها.

غير ان الخدمة الاجتماعية ،كمهنة بمفهومها العلمي الحديث لم تظهر وتتبلور إلا في المجتمعات الغربية ،وهذا نتيجة ظروف تاريخية شكلت المناخ العام لتطور المهنة. اذا كانت الحكومات الغربية في فترة زمنية معينة ،تعزف عن الاشتراك المباشر في تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية الى مواطنيها ،وهذا لان النظرة السائدة للفقر انذاك ،انه من مسؤولية الفرد وليس من مسؤولية الحكومة ،ونتيجة لهذه الرؤية ،نشأت الى جانب الكنيسة منظمات الخدمات الاجتماعية التطوعية التي كانت تقدم معونات مادية للمحتاجين.

فإذا اتخذنا بريطانيا كنموذج للنشأة المبكرة للمهنة ،فإننا نلاحظ تردي الاوضاع الاقتصادية في لندن والمناطق المحيطة بها ،كان سببا رئيسيا وراء تزايد الاهتمام بضرورة التدخل لتحسين احوال الفقراء ،ويعبر عن هذا الاستاذ "محروس خليفة" بقوله "لقد كانت مشكلات انخفاض مستويات الصحة ،الاسكان وقسوة الظروف الطبيعية وضياع المحاصيل الزراعية وانتشار البطالة والجريمة ،العوامل المسببة لمظاهرات وحوادث الشغب في سنة 1860 ،وتزايدت سنة 1867 ،وباتت عوامل مهددة لجميع الطبقات الاجتماعية ،فكانت الاطار الذي قامت في ظله قيم تنظيم الاحسان في لندن سنة 1869"[2]. بعد ذلك ظهرت حركة المحلات الاجتماعية ،التي انشأت اول مجلة اجتماعية بلندن عام 1884 ،ثم تلتها حركة البحث الاجتماعي عام 1886 ،والتي نجد من روادها **"شالزبوث "** الذي تبين له من خلال ابحاثه ،ان البؤس والشقاء الذي يعيشه المجتمع البريطاني هو نتيجة مباشرة لضآلة الأجور. منها كان دور جمعيات تنظيم الاحسان مركزا لنشأة الخدمة الاجتماعية في بريطانيا.

اما فيما يخص نشأة الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الامريكية ،فأننا نجد ان المجتمع الامريكي تأثر بالأسلوب الانجليزي في معالجة المشاكل الاجتماعية. فقد أنشأت أول جمعية تطوعية لتنظيم الاحسان بالولايات المتحدة الامريكية على يد

1- م ،م ،خليفة ،مرجع سابق ،ص 169.

2- ق ،ق ،م فريد مرجع سابق ،ص 151.

"جرتين gurteen " بمدينة"buffalo" عام 1877[1] . وكانت تهدف الى :
1-مساعدة الاسر المحتاجة.
2-توعية المجتمع بوسائل محاربة الفقر.
3-العمل على القضاء على اسباب الفقر.
ثم ما فتئت جمعية تنظيم الاحسان ان نظمت اول برنامج تكويني للمتطوعين بالجمعية ليصبحوا اخصائيين اجتماعيين بمدينة نيويورك سنة 1898 ،وهو ما كان له الاثر البارز في تنظيم المهنة ،خاصة مع بروز المدارس المتخصصة مثل مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا ،وان لم تهيكل هذه المدارس بصفة منظمة ،ولم تحدد برامجها وأهدافها بصفة دقيقة إلا في سنة 1910 ،عندما بدا اول برنامج تعليمي مدته سنتين [2]. وظلت الدعوة قائمة للاعتراف بالخدمة الاجتماعية كمهنة الى غاية 1929 ،اذ بدأت المهنة تفرض وجودها من خلال مساهمتها في برامج الصليب الاحمر ،الذي ادخل الاخصائيين الاجتماعيين في رعاية ضحايا الحرب العالمية الاولى. وقد لعبت منظمة الامم المتحدة ولجانها الدور البارز في انتقال مهنة الخدمة الاجتماعية الى مجتمعات العالم الثالث قبل مرحلة الاستقلال. اذ تشير وثائقها الى ان "الاهتمام بالخدمة الاجتماعية في الدول النامية بدأ يلفت خبراء الامم المتحدة ومستشارها منذ بداية اللخمسينات وطوال فترة الستينات ،حيث عقدت عددا من الدورات التدريبية ونفدت مجموعة من البحوث حول ممارسة الخدمة الاجتماعية".[3]

2- فلسفة الخدمة الاجتماعية :

كما رأينا في مفهوم الخدمة الاجتماعية أنها تهتم بحياة الانسان وتطويرها ومن ثمة الوصول بها الى مستوى افضل من الرفاهية والكرامة. لكن كيف يمكنها ان تحقق ذلك دون الاستناد الى نسق من القيم والأخلاقيات ؟
ان الاهتمام بالإنسان بحد ذاته قيمة ،وعليه فقد قدم كتاب وباحثي الخدمة الاجتماعية مجموعة من القيم تستند عليها المهنة ،على الرغم من ان الاهتمام بقضية العلم والحضارة الغربية ترك انطباعا بان العلم موضوعي بعيد كل البعد عن القيم

1- عبد العزيز فتح الباب ،الخدمة الاجتماعية في الدول النامية ،مصر ،مكتبة انجلو مصرية ،د ت ،ص122.

2- نفس المرجع ،ص 123.

3- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 183.

والأخلاقيات والمسائل المعيارية وهذا نتيجة الفلسفة الرافضة للمبادئ والقيم الدينية في الحضارة الغربية وإحلال المادية كقيمة بديلة محلها ،لكن ما نلاحظه هو ان معظم كتابات الخدمة الاجتماعية تقوم على مجموعة قيم اخلاقية رئيسية هي محور ارتكاز الممارسة الفعلية للمهنية ،وكما اشار اليها «vigilante» فهي "القيم نقطة ارتكاز الممارسة المهنية ،إبتداءا من العمل المباشر مع العملاء و انتهاء بتأثيرها على صناعة قرارات السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة أنشطة الرعاية الاجتماعية ،حيث تصبح القيم من أهم محدداتها واتجاهاتها وأيضا من محددات التخطيط للخدمات الاجتماعية "[1].وسنتناول في الاتي أهم القيم في تراث الخدمة الاجتماعية :

2-1-قيمة احترام الانسان :

تعتبر هذه القيمة المحرك الاساسي الذي تستند اليه كل أساليب وطرق الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع عملائها ،وهذا انطلاقا من ان الانسان مخلوق جدير بان يعامل على اساس احترام كرامته وانسانيته ،وتنبع هذه القيمة من الفلسفة الكانتية ،اذ يقول **"كانت"** : "الانسان مخلوق يستحق الاحترام لما يتمتع به من صفات تميزه عن كافة المخلوقات الاخرى ،بصرف النظر عما يصدر عنه"[2]. فالاحترام هنا موجه للإنسان على انه في حد ذاته إنسان مكرم ،دون النظر الى التصرفات الصادرة عنه سواء كانت تصرفات سليمة مفيدة أو سيئة عقيمة ،فهذه القيمة من الأهمية ما يجعل تتفرع عنها مجموعة من المبادئ هي أسس الخدمة الاجتماعية ،كالتقبل والإيمان بحرية الأفراد ،وحقهم في المشاركة من أجل تقرير ما يتعلق بحياتهم من أمور.

2-2- قيمة الطبيعة الاجتماعية للإنسان :

ومفاد هذه القيمة هو ان الانسان المخلوق الوحيد الذي يتميز بدخوله مع غيره في علاقات اجتماعية متشابكة ،فمن غير الممكن ان يوجد انسان خارج اطار محددات اجتماعية ،ولعل الفيلسوف أرسطو هو أفضل من عبر عن هذه الطبيعة الاجتماعية للإنسان بقوله : "ان ذلك الذي يستطيع ان يعيش بمعزل عن المجتمع ،ليس إلا وحشا أو اله ،وبذلك لا يدخل في عداد البشر"[3]. فهذه القيمة تبين

1- المرجع السابق ،ص 202.

2- نفس المرجع ،ص200.

3- نفس المرجع ص 200.

لنا أن محور فهم مشكلات العملاء وحلولها تكمن في الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يعيش فيه ،فأي محاولة لإيجاد حلول للصعوبات التي يلاقيها الفرد هي في نفس الوقت محاولة للتخفيف والتقليص من نتائج محيط طاغي أو كثير الإرغام.

2-3- قيمة قدرة الإنسان على التغير والنمو :

معنى هذا ضرورة الإيمان بأن الإنسان يملك القدرة على اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة. كما يمكنه ان يوجه سلوكه الى سلوك منطقي سليم ،وذلك عندما تتاح له الفرصة للتغيير نحو الأفضل.فبدون هذه القيمة لن تجد الخدمة الاجتماعية مبررا لوجودها ،طالما هدفها الأسمى ,هو عدم التخلي علن الإنسان إلى أن يقف على قدميه معتزا بإنسانيته وكرامته وهذا ما يتطلب الإيمان والاعتقاد بقدرته على التغير نحو الأفضل.

هذه القيم المشار اليها سالفا قد لا تقتصر على مهنة الخدمة الاجتماعية فقط دون غيرها من المهن كالطب والتعليم وغير ذلك. إلا أنها بصفة عامة تعطي تفسيرا ومبررا مقبولا لوجود المهنة ،فهي التفسير العلمي لمعاناة الإنسان إثر وجوده في مواقف إشكالية ،ومنها تستمد الخدمة الاجتماعية مبادئها.

3-مبادئ الخدمة الاجتماعية :

استطاعت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها ان تكون لنفسها مجموعة من المبادئ تميزها عن بقيت المهن ،ويقصد بالمبادئ هنا "مجموعة القواعد والأفكار والأصول المركبة في إطار زماني ومكاني معين في شأن موضوع بالذات"[1].

وهذه المبادئ كالتزامات معايير ومسؤوليات ينبغي ممارستها في كافة علاقات المساعدة ، سواء مساعدة الافراد كأفراد أو في جماعات اجتماعية. وهي مستقاة من قيم الخدمة الاجتماعية التي ترتبط بخصائص وموضوعات يمثلها المجتمع ويقدرها ،وقد جاءت هذه المبادئ كالأتي :

1-3- مبدأ التقبل :

هو أحد المبادئ المنبثقة عن قيمة احترام الانسان ،ويعني الحب غير المشروط للعمل أو العملاء بغض النظر إذا ما كانت ظروفهم وشخصيتهم وأعمالهم تدعو إلى هذا الحب أم لا ، فالحب هنا "عبارة عن نوع من المشاعر عاطفية"[2].

1- م ،ط ،عيسى ،مرجع سابق ،ص64.

2- م ،م ،خليفة ،مرجع سابق ،ص 209.

فمشاعر الحي منا ليست وجدانا عاطفيا ،بقدر ما هي التزام بمعاملة العملاء وحقهم في المساعدة ،والدعم وتحقيق ذاتيهم واستقلاليتهم.
فالتقبل هنا لا يعني أبدا الموافقة على السلوك غير الاجتماعي للعميل ،إنما يعني قبول العملاء كأناس لهم قيمتهم وكرامتهم مهما ارتكبوا وقاموا بأخطاء في حق أنفسهم أو في حق المجتمع. إن هذا التقبل الذي يجعل العميل يشعر بأن هناك شخص يهتم به وبمشكلته والاستماع إليه والتفكير معه لإيجاد الحلول لمشكلته دون الانتقاد أو الادانة ،يولد الثقة بين العميل والأخصائي الاجتماعي ،هذه الثقة هي التي تفتح العلاقة بين المهنية اللازمة لتقديم الحلول لمشكلة. فالتقبل يهدف الى ".....تخليص العميل من التردد والخجل والإحساس بالفشل عند مواجهة شخص غريب قد يتوقع منه اللوم أو السخرية ،وبذلك يمكنه عرض مشكلته في اطمئنان ويستعيد بعض ثقته بنفسه"[1]. ومهما يكن من أمر فإن الاتجاه المهني الذي يطلب باتحاد مبدأ القبول ،يحدده وموضوعاته وهي الفرد والأفعال الصادرة عنه والعوامل المسببة لتلك الافعال السلبية وشخصيته. ومن هنا فالقبول يتحول إلى قاعدة تحكم تصرفات الاخصائي الاجتماعي وهي "قاعدة موجهة ضد انواع السلوك الذي تفرضه المهنة ونقصد به التحيز وتبني المشاعر الذاتية وإصدار أحكام ذاتية على العملاء"[2].

3-2- مبدأ تقرير المصير :

ويقصد بتقرير المصير "أن العميل يقرر بنفسه ما يراه مناسبا لمواجهة مشكلته سواء عن طريق اقتراحاته أو وضع الخطوات المؤدية لمواجهة المشكلة"[3]. فغاية هذا المبدأ هو قيام العميل بتحمل أقصى ما يمكنه من مسؤوليات في توجيه أفعاله الذاتية. ورغم الجدل والآراء المتضاربة التي أثارها المبدأ في تراث الخدمة الاجتماعية إذ تشير إليه الأستاذة **Perlman** على انه "ليس فقط تسعة أعشار الوهم ،بل انه الوهم الاكبر الذي لا يمكن ان يقوم".[4] أما **Biestk** و **Gehing** فيقولان : " أن حق تقرير المصير هو النتيجة المنطقية الاولى للقيمة المحورية للخدمة الاجتماعية وهي احترام كرامة الإنسان ،بل هو الاختيار الحقيقي لدى الايمان بتلك القيمة ،أن تقرير المصير يعد امرا اساسيا عن تطبيق قيمة الاحترام

1- محمود حسن محمد ،ممارسة خدمة الفرد ،بيروت ،دار النهضة العربية ،1983 ،ص89.

2- نفس المرجع ،ص 213.

3- م ،ط ،عيسى ،مرجع سابق ،ص 33.

4- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 214.

وتحديدها العملي"[1] . رغم هذا فغم هذا فإن المبدأ ظل قائما لأنه في الاصل يرتبط بالحق في الحرية والتعبير عن النفس وهي الحقوق التي اكدتها المواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

كما أدرج كتاب وباحثي الخدمة الاجتماعية استثناءات على تطبيق المبدأ ،وذلك في الأمور التي تكون حياة العميل فيها مهددة أو تتهدم معها حياة المحيطين به من لأسرته او زملائه او بقية افراد المجتمع أو إذا لم يكن قادرا أو مؤهلا على اتخاذ قراراته بنفسه.[2]

من خلال هذا الطرح ينكشف لنا أن العلاقة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل يجب ان تظل في إطار خاص ومحدود ،وهو الاهتمام بحقوق العميل والالتزام الأخلاقي ،وذلك بتوفير المناخ المناسب الذي يسمح ويعطي للعميل الحرية والفرصة للتعبير عن مشاعره وأفكاره وآرائه الخاصة لإثبات ذلك ،والتزام الاخصائي بالابتعاد عن فرض افكاره وآرائه وتوجيهاته عليه. غير انه عمليا نجد أن تدخل الاخصائي الاجتماعي يتضمن مسؤوليات مشتركة بينه وبين العميل ويلتزم فيها الاخصائي مهنيا بالتأثير في الموقف الى حد معين. كما يقول **Halmos** : "من الخرافة التخلي عن التوجيه وإن الأخصائي الاجتماعي يخادع نفسه إذا كان يعتقد أن عدم التدخل نهائيا أو عدم التوجيه الكلي أمرا ممكنا"[3].

فعلى الأخصائي خلال عملية التدخل أن يلاحظ ويدرس مدى قدرة العميل على تحمل المسؤولية. فالإحساس بالمسؤولية جانب من خصائص الشخصية الناضجة ،وإتاحة الفرصة لممارسة هذه المسؤولية يعتبر من أهم وسائل النمو والنضج ومنه تظهر أهمية هذا المبدأ في ممارسة الخدمة الاجتماعية.

3-3- مبدأ السرية :

وهو مبدأ يتعلق بحق العملاء في أن تحافظ مهنة الخدمة الاجتماعية على أسرارهم ،وعلى الخصوص تلك المعلومات التي يتحصل عليها الأخصائي الاجتماعي ،سواء تعلقت بظروف العملاء أو مشاكلهم أو الخاصة بالعلاقة المهنية التي تنمو بين الاخصائي والعميل أثناء الممارسة. فعلى الاخصائي أن يحتفظ بالمعلومات المتعلقة بالعميل ويتخذ التدابير اللازمة لحفظ ملفات العملاء ،وتهيئة

1- نفس المرجع ،ص 214.

2- نفس المرجع ص 216 .

3- محمود حسن ،مرجع سابق ،ص 90.

المكان الملائم للمقابلة ،بما يضمن ويؤكد مبدأ سرية الجلسات ،ونظرا لأن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون عادة كأعضاء في الفريق المهني لمؤسسة ،فإنه ينبغي أن تكون المسؤولية المهنية جماعية لا مسؤولية فردية ،بحيث لا تكون المعلومات مهما كان نوعها إلا في متناول المهنيين المتخصصين بمعالجة مشكل العملاء.[1]

وما نلاحظه هنا أن مبدأ السرية يحمل أبعادا أخلاقية وقيميه ،بنيت اساسا من فلسفة الخدمة الاجتماعية ،وتتعلق باحترام الانسان وحقوقه في حماية أسراره ومعلوماته الخاصة ،وعدم إفشائها مهما كانت الاسباب ،بتلك الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان أو القوانين الخاصة بالدول. فمن الناحية العلمية نجد أن إفشاء المعلومات السرية الخاصة بالعميل يحدث تخريب وتدمير للثقة التي تنشا عن العلاقة المهنية بين الاخصائي الاجتماعي والعميل ومنه "فإن عدم الحرص على سرية ما يحصل عليه الممارس من معلومات تخص حياة العملاء وإفشاء هذه المعلومات للآخرين أو تعريضها للعلنية في الوقت الذي يكون من الواجب الحرص عليها يبدو نوعا من الهذر للثقة التي بناها العميل ورتبها علاقته بالممارس"[2].

إن القول بمبدأ السرية لا يعني لا يعني اخذه بعمومه ،بأن لا ترد استثناءات على هذا المبدأ ،وتتمثل هذه الاستثناءات في حالة قضية هامة لدى العميل ولها أبعاد الاجتماعية ،أو في التطبيق الواقعي لمجالات وميادين رعاية الاحداث ورعاية المسجونين ورعاية المعوقين. فالتدخل المهني يتطلب ضرورة تداولها أو حتى إفشائها في بعض الحالات ،فمثلا في الوقت الذي يمكن ان تشكل فيه المعلومة خطورة على الافراد او على المجتمع. وفي هذه الحالات فإن القرار الذي يتخذه الاخصائي الاجتماعي يجمع بين المسؤولية الاجتماعية وعدم تعرضه للإحساس بالضيق والتوتر وتأنيب الضمير،وحماية المجتمع .

1- المرجع السابق ،ص 105-106.

2- م ،م خليفة ،مرجع سابق ص 220.

4 - علاقة الخدمة الاجتماعية بالعمل السياسي :

انطلاقا من الهدف الاساسي للخدمة الاجتماعية والمتمثل في الترقية الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المحرومة والمهمشة في المجتمع ،وذلك بتطوير جميع اشكال الإعانة والرعاية والمساعدة التي يمكن توفيرها لهؤلاء المقصيين والمحرومين ،حتى يتمكنوا من رسم استراتيجيات تساعدهم على تحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية افضل. من أجل تحقيق هذا الهدف تتبادر على أذهاننا مجموعة من الأسئلة وهي هل الخدمة الاجتماعية نشاط سياسيي ؟ ،فالممارسات المنشغلة بهموم الأفراد في المجتمع تدخل في صميم الدراسة السياسية ، ويؤكد **"برثر اندراسل "** هذا المعنى عندما يشير الى غاية السياسة بأن تتحدد **"**في تحسين ملموس للأفراد كلما كان ذلك ممكنا**"**[1]. ثم الى أي مدى يمكن ان تصل الخدمة الاجتماعية في بحثها وتنقيبها عن الاسباب التي تقف وراء تفشي ظاهرة الفقر والتهميش والحرمان ؟ ومن جهة أخرى ألا تعتبر نشأة وظيفة الخدمة الاجتماعية دليل عن العجز الكبير الذي تعاني منه مؤسسات الدولة في مجال الرعاية والعناية الكافية للمهددين بالحرمان والإقصاء ؟

لقد تعددت المواقف والاتجاهات حول هذه الأسئلة فنجد :

4-1-الاتجاه الراديكالي في الخدمة الاجتماعية :

ظهرت في بريطانيا مجموعات من الأخصائيين الاجتماعيين بدءوا في تنظيم جهودهم وأفكارهم ،لتبني نظرة نقدية ذات وجهة ماركسية ,لممارسات الخدمة الاجتماعية بانجلترا. حيث اعلنوا في أول مؤتمر لهم سنة 1971 " أننا نعارض الرأسمالية ذلك النظام الذي يعهد بإشباع ومواجهة الحاجات الاجتماعية لنظام السوق من أجل الربح ودعم مصالح الاقلية. إننا نؤمن بأن حل كثير من مشكلات العملاء أمنا يكمن في احلال الاشتراكية محل الرأسمالية**"**[2]. إن المنظور الماركسي للمجتمع يؤكد بأن المهنة تعمل في مجتمع رأسمالي ،تحدد معالمه ونظمه الاجتماعية والسياسية في ظل الهيمنة البرجوازية. والسؤال الذي يبقى مطروحا يدور حول الرأسمالية المتوحشة وما تنتجه من مشكلات فيما اصبح يعرف بصناعة الفقر ،فالخدمة الاجتماعية كفلسفة ومهنة قامت من أجل تكريس نظام غير

1- المرجع السابق ،ص 234.

2- نفس المرجع ،ص 172.

مرغوب فيه والمحافظة على استمراريته ،فهي تعمل على إضفاء الشرعية على النظام القائم ،ولو قامت بدورها الصحيح لكانت أداة ووسيلة للحركة الثورية ،من اجل التغيير الجذري لهذا النظام ،وهذا ما يؤكد النشاط السياسي الذي يمكن ان تلعبه الخدمة الاجتماعية .

4-2- اتجاه القوة الضاغطة :

يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الخدمة الاجتماعية هي أداة ووسيلة للإصلاح داخل المجتمع ،تساعد كل من الفرد والمجتمع في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بتطبيق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة ،حتى ينال نصيبه من الخير. فهي بمثابة وسيلة ضغط شرعية ،كما لو كانت واحدة من الجماعات الضاغطة على السلطة السياسية ،وهذا نتيجة الادوار غير المعلنة التي تلعبها كما يشير إلى ذلك **" vincent de gauf"** بقوله "...هي أداة تهدئة أو إعادة السلم في المجتمع من خلال التقليص من القدرة الاحتجاجية التي يتمتع بها كل من المهمشين واللاجتماعيين "[1]. فالخدمة الاجتماعية تعمل من أجل دعم حقوق الطبقات الضعيفة في الحصول على الخدمات الاجتماعية اللائقة ،من خلال ضغوط تدريجية حيث تسعى لإحداث التغيير عن طريق الضغط للتأثير في قرارات السلطة. فالأخصائي الاجتماعي يناضل من أجل حقوق ثابتة للعملاء ،وهو على يقين من أن النظام القائم يستطيع توفير تلك الحقوق بصورة أفضل.

4-3- الاتجاه الأخلاقي :

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الخدمة الاجتماعية نشاط لا علاقة له بالعمل السياسي ،فهي تعبر عن اهتمام أخلاقي فقط . فالمهنة مسؤولية أخلاقية لا تعدو أن تكون إلا التزام أخلاقي اتجاه هؤلاء الافراد المهمشين والمحرومين والمقصيين من المجتمع ،حتى يواجهوا الظروف المعيشية غير المناسبة ،وبالتالي يمكنهم التكيف مع المجتمع ،وهذا يعود الى نسق القيم الذي تبلورت فيه المهنة.

ومهما يكن من أمر ورغم محاولات إضفاء الصبغة العلمية على المهنة ،فضلا عن النزعة الانسانية والأخلاقية ،فإن تحليل ممارسات الخدمة الاجتماعية يكشف

1- De Gaujelx vincent et autres, L'ingénierie social, syros, Paris 1995, p197.

انشغالها بالعمل السياسي. فبالرجوع إلى الميثاق المهني للأخصائيين الاجتماعيين ببريطانيا لسنة 1950 ،نجده يبين الادوار التي يجب ان يلعبها ويقوم الأخصائي الاجتماعي ،فلقد حث على الالتزام بمساعدة الجمهور باعتبارهم افرادا في مجتمع ديمقراطي ،للحصول على نصيبهم من الخدمات الاجتماعية ،وبذل الجهد لاستثارة اهتمام باقي أفراد المجتمع بالقضايا الاجتماعية والتأثير في السياسة الاجتماعية للدولة،ونفس الشيء نلاحظه في المؤتمرات العالمية للخدمة الاجتماعية (باريس 1928 ،لندن 1938). فمجمل التوصيات تؤكد على المساعدة للوصول الى التكيف الاجتماعية او ما يعبر عنه بإعادة تنشئة الافراد المعارضين للنظام [1].

فهذه القضايا المطروحة تؤكد بأن الاهتمام الاساسي والانشغال المحوري للمهنة هو عمل ذو طابع سياسي ،وهو العمل من أجل مساعدة الناس على حل مشكلاتهم والوصول بهم إلى التكيف الاجتماعي. وهو الهدف الذي يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه عن طريق مؤسسات الدولة وأجهزتها.

5- علاقة الخدمة الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية :

قبل التعرض إلى تحديد العلاقة التي تربط الخدمة الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية. فإنه من الضروري ان نلقي اولا نظرة عامة حول مفهوم الرعاية الاجتماعية.

5-1- مفهوم الرعاية الاجتماعية :

تعددت مفاهيم وتعاريف الرعاية الاجتماعية ،واختلفت من مرحلة لأخرى بحسب تطور المجتمعات وارتباطا بظروفها وثقافتها. ورغم الاختلاف والتعدد في وجهات النظر للرعاية الاجتماعية ،إلا أنه يتبين لنا بأنها حتمية اجتماعية. فقد بدأت بشكل فطري مع بداية الانسان ،وان اتسمت بالعشوائية في بدايتها ,فإنها أصبحت في ظل التقدم الحضاري للمجتمعات حق لكل فرد في المجتمع واتجهت نحو التنظيم ،فنجد الان أنه لكل فرد الحق في المسكن والتعليم والصحة والتأمين... الى غير ذلك من الحقوق ،بل أصبحت الرعاية الاجتماعية مؤشرا هاما للدلالة عن مدى تطور وتقدم المجتمعات.

1- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 13 -236 -235.

ولقد عرفتها **" waflare Freid Lander"** بكونها "نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية مصممة من أجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المرضية ،ولمساعدتهم على تطوير علاقات سليمة ،وعلى تقوية وتنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الافراد والأسس والجماعات والمجتمعات"[1]. كما تعرف الرعاية الاجتماعية بأنها "مؤسسات نوعية متخصصة تمارس بها عدة أنشطة فنية تتصل بهذا التخصص ،وتقوم من خلالها خدمات نوعية تقدم بأساليب مهنية ،كما أنها تعمل في مجالات متعددة أكبر قدر من الاحتياجات لأكبر قدر من المواطنين"[2] ،وهي :

1- تعتبر احدى مسؤوليات المجتمع لتحقيق الحماية الاجتماعية ،سواء عن طريق الحكومة او بواسطة المؤسسات الاجتماعية الخاصة .

2- تتميز انشطة الرعاية الاجتماعية بأنها تخضع للتنظيم الرسمي.

3- الرعاية الاجتماعية لها مؤسسات خاصة بها ,حكومية أو خاصة أو دولية ,وهي مؤسسات لها فلسفتها وأهدافها وقوانينها وبرامجها.

4- تؤدى الرعاية الاجتماعية وفق السياسة العامة للمجتمع ،ووفق خطط مرسومة ومنظمة.

5-الرعاية الاجتماعية مرابطة بإمكانيات المجتمع وموارده ،ونظمه الاقتصادية والسياسية والأخلاقية.

6- تمول من موارد المجتمع ذاته ,عن طريق الضرائب أو عن طريق المؤسسات الخاصة بواسطة الهبات والتبعات.

7- يمارسها متخصصون مهنيون في كافة مجالات الخدمات المختلفة كالمدرس والطبيب والأخصائي الاجتماعي والنفسي...الخ.

من كل ما سبق طرحه يتبين لنا بأن الرعاية الاجتماعية تتمثل حق تكلفه الدولة لمواطنيها ،وهي تتسم بالتنظيم ,مما يكفل الاداء الحسن في الخدمة الاجتماعية وتحقيق المنفعة ودفع الضرر ،من خلال السيطرة على المشكلات التي تواجه المواطنين. ومن ذلك نخلص بأن هناك علاقة وثيقة ووطيدة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ،فمما لا شك فيه أن الرعاية الاجتماعية هي البذرة الاولى لنشأة مهنة الخدمة الاجتماعية وتطورها ،ومنه فلا بأس من إبراز القواسم

1- محمد سيد فهمي ،الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي، مصر ،المكتب الحامعي الحديث 1988 ،ص22.

2- نفس المرجع ،ص 324 -325.

المشتركة بينهما في النقاط التالية :

1- الخدمة الاجتماعية تتعامل مع الانسان في كافة صوره (فرد ،جماعة ،مجتمع) كذلك الرعاية الاجتماعية لها نفس الخاصية.

2-الخدمة الاجتماعية تعمل على تحسين أداء تقديم الخدمات وتنسيقها لتفادي تكرارها ،كذلك الرعاية الاجتماعية تعمل على زيادة الكفاءة بين أجهزتها المختلفة وتوصيل الخدمات لمستحقيها.

3-الرعاية الاجتماعية تشتمل على برامج عامة لإشباع الحاجات الانسانية والاجتماعية ،وترقية الافراد ماديا ومعنويا ،والخدمة الاجتماعية ترتبط بها كطريقة تقوم على أساس علمي ومنهجي تمكن الافراد كأفراد او جماعات ،من الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية.

من خلال هذا تظهر الرعاية الاجتماعية كآلية تخطيط للتغيير والإصلاح ،بينما تعمل الخدمة الاجتماعية كوسيلة وتقنية علمية لإحداث هذا التغيير ،وجعل برامج الرعاية الاجتماعية في شكل اكثر توافق وانسجام مع احتياجات المواطنين ،ويؤكد هذا الطرح الأستاذ "احمد خاطر" بقوله : "من خلال نظام الرعاية الاجتماعية تمثل الخدمة الاجتماعية ....الاهتمام ومركز الصدارة بين الوظائف الاجتماعية للمهن الأحرى التي يضمها نظام الرعاية الاجتماعية ،ذلك لأن الوظائف المتخصصة داخل نسق أو نظام الرعاية الاجتماعية يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون من خلال تطبيق وممارسة الخدمة الاجتماعية "[1]. اذن من هذا نستخلص ان هنا ك توافق وتكامل بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ،فمن خلال الطرق العلمية لعملية التدخل التي يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون ،يمنحون القوة والفعالية لبرامج الرعاية الاجتماعية.

1- خ ،أ مصطفى ،مرجع سابق ، ص121.

6-طرق الخدمة الاجتماعية:

ويقصد بالطريقة هنا "أسلوب منظم يتطلب اتباع منهج معين لإحداث التغيير"[1] ، وطالما الخدمة الاجتماعية مهنة ثلاثية الأبعاد (فرد ،جماعة ،مجتمع) فإنها استطاعت ان تنمي لنفسها ثلاثة طرق للممارسة. وهي خدمة الفرد ،خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ،هذه الطرق وإن بدت مستقلة ،فهي متكاملة مع بعضها البعض وهذا لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التدخل. فجميع هذه الطرق تسعى الى تنمية الإنسان والمجتمع ،كما أن فلسفة القيم والمبادئ التي تعمل في ظلها واحدة ،وكلها تعمل في التطبيق الميداني على قاعدة معرفية علمية مقتبسة من نظريات ونماذج علمية مختلفة. وسوف نتعرض فيما يلي بالتحليل الدقيق إلى كل طريقة للتدخل على حدى :

6-1-طريقة خدمة الفرد:

وقد عرفت هذه الطريقة بأنها "إحدى طرق الخدمة الاجتماعية تستخدم الفرد الذي يعاني المشاكل وعدم التكيف مع المجتمع ،بقصد مساعدته على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها. وتقتصر مهمة المساعدة على الافراد الذين فقدوا القدرة على حل مشكلاتهم بأنفسهم ،لضعف قدرتهم على مواجهة ظروف الحياة التي عجزوا بسببه عن التلاؤم مع المستويات السائدة في المجتمع ،سواء كانت هذه الظروف اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو عقلية أو نفسية"[2].

ما نستكشفه في هذا التعريف هو أن بؤرة اهتمام هذه الطريقة هو الفرد ،فهدفها الأساسي هو تمكين الفرد العاجز ,من تحسين أدائه الاجتماعي ومساعدته في التغلب على ما يعتريه من المشكلات ذات البعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وسواء أكانت هذه المشكلات راجعة الى قوى خارج عن ذات الفرد أو أسرته أو كانت بسبب سلوكه واتجاهاته ،فإنها تتميز (المشكلة) بمجموعة من الخصائص أوردها الأستاذ"خليفة محمود " وهي [3]:

أ. المشكلة شخصية : أي يشعر بها فرد معين ويعاني من آثارها.

ب. المشكلة اجتماعية : أي أنها تقوم في إطار تفاعل اجتماعي يتم بين شخص وآخر أو بين مجموعة أشخاص وآخرين ، كما لها امتداد بيئي.

1- جلال الدين الغزاوي ،مهارات الممارسة في العمل الاجتماعي ،الاسكندرية ،مكتبة الاشعاع 1999 ،ص44.

2- م،ط، عيسى ،مرجع سابق ،ص31.

3- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 290.

ج. المشكلة تحد وتقلل من امكانيات الفرد وأنشطته ،بل وتحد من استمتاعه بحياته وتوظيفها بصورة إيجابية.

د. المشكلة تحتاج لتدخل خارجي ومساعدة مهنية كي يتجاوزها الفرد الذي يعاني منها العميل.

ونتيجة الابحاث في ميدان الخدمة الاجتماعية ،قد برزت عدة نظريات أخذت على عاتقها مهمة التخفيف من المصاعب والمشاكل التي يعاني منها الفرد ومعالجتها ليصبح عضوا فعالا في المجتمع ومعتز بكرامته ،وتتمثل هذه النظريات في:

1-النظرية التشخيصية :

هذه النظرية مستمدة أصلا من الطب ،فهي تشبه على حد كبير الأعمال التي يتناولها الطبيب في البحث عن أعراض المرض ،وذلك عند قيامه بعملية الكشف والتشخيص. والهدف من هذه الطريقة هو الوقوف والعثور على مجمل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤدية إلى ظهور سلوكيات تكبل الفرد وتجعله غير قادر على القيام بأدواره كفاعل اجتماعي. إن هذا البحث والأولية الضرورية تجعل من الاخصائي الاجتماعي يتدخل عن دراية بغية مساعدة الفرد على التكيف مع السلوك الطبيعي الذي يمتثل للقيم والمعايير والقواعد السائدة في المجتمع. وعلى هذا الأساس يستطيع الاخصائي الاجتماعي أن يقيس نتائج تطبيق برنامجه من خلال قياس مدى اقتراب الفرد تدريجيا من السلوك الطبيعي العادي [1].

2-نظرية التعديل السلوكي :

يولي اصحاب هذه النظرية اهتماما كبيرا لعملية التنشئة الاجتماعية للفرد العميل ،ويتمثل هدف النظرية الاسمى في اعادة صنع الشخصية الاجتماعية للفرد الطالب للمساعدة من جديد ،وذلك من خلال تقوية شخصيته وإرادته في رسم أهدافه لوحده ,وتنمية وتقوية شعوره بالرغبة وتحقيق الذات. وتقوم هذه النظرية على فكرة اساسية هامة مؤداها أن "السلوك الإنساني هو أفعال وتصرفات قابلة للتعديل من خلال تعزيز وتقوية السلوك الإيجابي السليم وإلغاء السلوك السلبي"[2] ويعتمد الأخصائي الاجتماعي وفق هذه النظرية على

1- م ،حسن ،مرجع سابق ،ص 34-35-36.

2- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 263.

أسلوب المساعدة ,على عكس النظرية التشخيصية التي تعتمد على أسلوب العلاج حيث نجد عدة تجارب متنوعة تحققت على أساس هذا المسعى ،مثل أسلوب المرافقة الذي يتبعه الاخصائي الاجتماعي لإعادة الإدماج الاجتماعي لفائدة خريجي السجون ،حتى يمكنهم التكيف من جديد مع متطلبات المجتمع.

3-نظرية حل المشكلة :

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية تتمثل في "أن الحياة تتكون من عمليات وأنشطة تقوم دائما من أجل الوصول لحلول المشكلات التي تواجهنا في هذه الحياة ،بل أن أغلب النشاط الإنساني ليس إلا انشغال دائم ،وإن كان ذلك بطريقة غير واعية ،في محاولات حل ما يصادفنا من مشاكل ،غير أنه لأسباب عديدة يجد الأفراد أنفسهم غير قادرين على حل مشكلاتهم ،هنا تلتزم الضرورة وجود تنظيم محدد يقدم عملية تدخل لمساعدة حل المشكلات"[1].

هذا التنظيم يتمثل في الخدمة الاجتماعية عن طريق خدمة الفرد وترى **"Helen perlman "** "عملية المساعدة تتكون هنا من أربعة عناصر متداخلة ،وهي الشخص الذي يعاني من المشكلة ،طبيعة المشكلة ،المكان الذي يمكن في إطاره تقديم المساعدة ،وعمليات حل المشكلة "[2]. ودور الأخصائي الاجتماعي وفق هذه النظرية هو توجيه مجهوداته ومهاراته الفكرية والعملية لإعادة توظيف واستثمار قدرات العميل والبيئة التي يعيش فيها المجتمع ،فبتنمية تلك القدرات يستطيع العميل أن يتعامل مع تلك المشكلات التي تواجهه ويجد لها حلولا.

ومهما اختلفت هذه النظريات او توافقت في وجهات النظر حول المشكلة التي يعاني من العميل. فإنها تتفق في العمليات الأساسية التي يتبعها الأخصائي الاجتماعي في تدخله لحل المشكلة وتتمثل هذه العمليات في:

1-الدراسة :

يقص بالدراسة هنا "الجهد الذي يبذله الأخصائي الاجتماعي بهدف الوقوف على الحقائق والمعلومات المتصلة بالمشكلة وبالعميل وظروفه البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشكلة"[3].

(1-2)- نفس المرجع ،ص254-255.

3- نفس المرجع ،ص 213.

ويستعمل الأخصائي الاجتماعي في الدراسة وسائل متعددة مثل الزيارة ،المرافقة ولعل أهمها هي المقابلة والتي تكون عبارة عن لقاء أو لقاءات مهنية يسعى من ورائها الأخصائي على الوقوف على بعض المعلومات والبيانات الخاصة من العميل ،هذا مع مراعاة القيم والمبادئ التي تبنى عليها الخدمة الاجتماعية.

2-التشخيص :

هو الرأي المهني للأخصائي الاجتماعي الذي يكونه في ضوء ما حصل عليه من معلومات وبيانات عن المشكلة وعن العميل. فهو عملية الربط المنطقي التي تقوم على التحليل العلمي للأسباب والنتائج ،ويجب أن يتضمن التشخيص البحث عن العوامل الذاتية والبيئية والاجتماعية التي أدت الى حدوث المشكلة. ولكي يتوصل الاخصائي الى التشخيص المناسب ،لا بد من التساؤل حول ماهية المشكلة ؟ وشخصية العميل ؟ وطبيعة الموقف الذي يمر به ؟[1]

فمن خلال هذه التساؤلات التي يثيرها الاخصائي الاجتماعي وبالاسترشاد بمعلومات وبيانات مرحلة الدراسة ،يستطيع الأخصائي أن يضع التشخيص السليم والمناسب الذي يمكنه من بناء عملية العلاج.

3-العلاج :

وهو العمل على تحسين الوظيفة الاجتماعية للعميل عن طريق العلاقة المهنية التي تنشأ بين الأخصائي والعميل ،وتوفير الخدمات التي ينشدها وتنبيه واستثارة قدراته والاستفادة من إمكانياته ومن امكانيات المجتمع للتغلب على العقبات الاجتماعية التي تعترضه [2].

فالعلاج يقصد به هنا التأثير الايجابي في شخصية العميل وحالته الاشكالية وظروفه المحيطة به ،لتحقيق أحسن أداء لوظيفته ،أو تحقيق الاستقرار لأوضاعه الاجتماعية.

2-6-طريقة خدمة الجماعة :

يعرف الأستاذ **"شمس الدين أحمد "** طريقة خدمة الجماعة بأنها "طريقة يتضمن استخدامها عملية بواسطتها يساعد الأخصائي الاجتماعي

(1-2)- المرجع السابق ،ص 295.

أعضاء الجماعات في مؤسسة اجتماعية لشغل أوقات الفراغ ،على أن ينمو كأفراد أو كجماعة لتحقيق الأهداف الاجتماعية المبتغاة"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن طريقة الخدمة الاجتماعية للجماعة ،تمارس على نطاق واسع في كثير من المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يتوفر عليها المجتمع. مثل المستشفيات ،المدارس ،جمعيات تنمية المجتمع ومراكز رعاية الشباب وغيرها..... كما تتحد والعمليات التي تقوم في خدمة الجماعة عن طريق "اهداف المؤسسة والقوة الفعالة الكامنة في الجماعة نفسها ومهارات أخصائي خدمة الجماعة في الملاحظة والتدخل في العمل الجماعي بأساليب فنية للوصول لنتائج بناءة " [2].

وتركز طريقة خدمة الجماعة اهتمامها على التفاعل الجماعي الذي يتم بين أعضاء الجماعة ،فهي تعتمد على هذا التفاعل للنمو بأعضاء الجماعة الواحدة أو تعديل سلوكهم ،ويعرف هذا التفاعل بأنه "مجموعة المثيرات والاستجابات التي تتم بين اعضاء الجماعة وتفاعلها مع بعضها"[3].

إن أخصائي الجماعة يخلق هذا التفاعل الايجابي بين أعضائها ،مستعملا في تحقيق ذلك أدوات متعددة مثل المناقشة الجماعية وتنظيم الرحلات وإقامة المعسكرات والندوات الفكرية والعلمية ،وكل النشاطات والبرامج القادرة على خلق التفاعل الجماعي. فالنشاطات والبرامج عبارة عن "مزيج متداخل من مجالات النشاط ومن العلاقات والتفاعلات والتجارب والخبرات التي يمر بها أعضاء الجماعة كأفراد أو كأعضاء في الجماعة"[4].

ونجد من اهم البرامج التي يمكن لأخصائي الجماعة ان يمارسها معها ما يلي [5] :

1-البرامج الاجتماعية :

وهي كل أنواع النشاط التي تهدف الى تنمية المهارات والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة ،وتدريبهم على التعاون واستمتاعهم بالترويح ،مثل برامج الرحلات وإقامة المخيمات.

1- المرجع السابق ،ص296.

2- م ،حسن ،مرجع سابق ،ص 44.

3-4 م ،ط عيسى ،مرجع سابق ،ص 40-43.

5- نفس المرجع ،ص 44.

2-البرامج الصحية :

وهي كل النشاطات التي تهدف إلى إكساب أعضاء الجماعة المهارات الصحية وطرق الوقاية من الأمراض والمعيشة في جو صحي ملائم في كافة ميادين الحياة سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في المؤسسة ، مثل برامج النظافة الصحية.

3-البرامج الثقافية :

وهذه البرامج والأنشطة تمكن أعضاء الجماعة من التثقيف والتزود بالمعلومات عن البيئة وأحوال المجتمع والعلوم المختلفة ،ومن أمثلة هذه البرامج نجد المحاضرات ،الندوات الفكرية والأدبية وفتح المكتبات أمام أعضاء الجماعة.

4-البرامج الرياضية :

وتتمثل في كل النشاطات التي تهدف إلى إكساب أعضاء الجماعة المهارات الرياضية والتنسيق الحركي والتدريب على النظام والإيقاع ،مثل السباحة المصارعة ،العدو ،كرة السلة وغير ذلك من الرياضات.

3-6- طريقة تنظيم المجتمع :

يعرف**"روس فيري"** طريقة تنظيم المجتمع بأنها : "عملية من عمليات الخدمة الاجتماعية ، يتمكن بفضلها المجتمع من تحديد حاجاته وترتيب هذه الحاجات حسب الأولويات والأهداف بحسب أهميتها ،ثم استشارة بواعث الناس وإذكاء الثقة وإيقاظ الرغبة للعمل على مراقبة هذه الحاجات ،ثم القيام بعمل يتصل بها حتى تنموا روح التعاون والتضامن في المجتمع"[1].

أما الأستاذة **"هدى بدران "** فتعرف طريقة تنظيم المجتمع بأنها : "احدى طرق الخدمة الاجتماعية ،يستخدمها الأخصائي للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ على جميع المستويات لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يؤدي هذا إلى تقوية الروابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر"[2].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتبين لنا أن طريقة تنظيم المجتمع طريقة تعمل في كافة المستويات المجتمعية ،في الأحياء ،في القرى ،في المدن وعلى المستوى

1- س ،أ حسانين ،مرجع سابق ،ص 65.

2- ق ،ق ،م فريد.،مرجع سابق ،ص 57.

الوطني وهي تسعى للإسهام في إحداث تغييرات مرغوبة في المجتمع وذلك من خلال التأثير في القرارات المجتمعية وباستخدام الأساليب العلمية والمهارات الفنية التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون أثناء تدخلاتهم ،كما نلاحظ أيضا أنها قد حددت أهداف تنظم المجتمع في تنمية التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع وتحسين أحوال المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتنمية روح المشاركة لدى الأفراد قصد الوصول الى مجتمع متزن ،فهذه الطريقة تهتم بالتعامل مع المجتمع في حد ذاته وذلك لتحقيق نوع من التوازن بين موارده واحتياجات أفراده.

ويسير تنظيم المجتمع وفق عمليات أساسية قدمها لنا الأستاذ "محروس خليفة"[1] وتتمثل في:

أ-الدراسة العلمية :

التعرف على بنائه ونظمه ،فيدرس السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس والمجال البيئي والعمراني الذي يشغلونه وأنواع الأعمال السائدة داخل المجتمع ،والمستوى الثقافي والاقتصادي والتعليمي ،ودراسة المنظمات والمؤسسات الموجودة به والبيئة ومراكز القوى وأنواع الحاجات والمشكلات القائمة وأهمية كل منها ،ونوع الموارد والإمكانات المتاحة وظروف المجتمع المحلية الأخرى.

ب-وضع الخطة :

على ضوء النتائج التي يتحصل عليها الأخصائي الاجتماعي من دراسته للمجتمع يقوم بوضع خطة للعمل والتدخل عن طريق مشاركة ممثلي السكان والقيادات في أجهزة تنظيم المجتمع ، وذلك يساعدهم على ترتيب الأولويات التي على أساسها تحدد البرامج وأولوية تنفيذها.

ج-عملية التنفيذ :

ويتم من حلالها تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من خطط وبرامج ومشاريع ،وفي هذه المرحلة يسعى الأخصائي إلى إيجاد العدد الكافي من اللجان والأجهزة والمجالس والأفراد التي تتحمل عبء التنفيذ.

1- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص 301- 302.

د-التقويم والمتابعة :

يعتبر التقويم في عملية التدخل الأسلوب الذي يتضمن أن كل ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي في عملية تنظيم المجتمع ،قد تحول إلى نشاط هادف وإيجابي ومسئول ،فهذه العملية تعتبر ضرورية ولازمة باستمراره منذ البدء إلى النهاية ،وذلك لتحديد مدى فعالية البرامج وتحديد أوجه التقصير أو الفشل ومن ثم العمل على معالجتها ومواجهتها.

وتجدر الاشارة في الاخير الى انه هناك بعض الخصائص التي تحول دون تحقق الهدف من عملية التدخل ،والتي يجب على الاخصائي الاجتماعي ان يأخذها بعين الاعتبار مع كل ابعاد عملية التدخل سواء مع الفرد او الجماعة او المجتمع . فنجد من هذه الخصائص ما يتعلق بالعميل واتجاهاته ،والتي تمثل نوعا من انواع المقاومة للعلاج ،ويقصد بالمقاومة "اي نشاط او اتجاه يعوق انشطة التدخل العلاجية "[1]. وتظهر المقاومة في عدم الانفتاح وعدم الرغبة في التفاعل من طرف العميل ،بحيث يؤثر سلبا في نمو العلاقة المهنية ،وقد تعوق العميل عن المشاركة بفاعلية في عملية المساعدة . لذا على الاخصائي ان يتفطن دائما لمقاومة التغيير سواء من حيث الفرد او الجماعة او المجتمع .

1- ح ،ح سليمان ،مرجع سابق ص 75.

ملخص الفصل:

استطعنا من خلال هذا الفصل أن نصل إلى أن الخدمة الاجتماعية اعتمدت في بداياتها الأولى على المتطوعين الذين كانوا ينشطون في الجمعيات التي ظهرت في انجلترا ،في أداء وظائفها.
وإن كان هؤلاء المتطوعين قد لعبوا دورا بارزا في هذا المجال ،إلا أن تطور الخدمة الاجتماعية من مجرد أعمال تطوعية إلى مهنة لها خصائصها ،والتي حددها "Greenwood Ernest"[1] فيما يلي :

1.وجود هيكل معرفي متماسك قائم على نظريات علمية.
2.سلطة مهنية.
3.اعتراف المجتمع بها وحمايته لها.
4.وجود قانون أخلاقي يلزمها بواجباتها نحو العملاء خاصة ونحو المجتمع عامة.
5.ثقافة مهنية تميزها عن غيرها من المهن.

إن هذا التطور للخدمة الاجتماعية من مجرد انشغال الى مهنة ،جعلها تتطور في الاعتماد بدل المتطوعين ,الى الاعتماد على الأخصائيين المهنيين المتخصصين ،الذين لهم من المعرفة العلمية والمهارة الفنية ما يؤهلهم للقيام بهذه الوظيفة بشكل يضمن الفعالية في الاداء والكفاءة في تحقيق الهدف ،فمن هم هؤلاء المتخصصين ؟ ،هذا ما نحاول معرفته في الفصل الآتي.

1- ج ،د الغزاوي ،مرجع سابق ،ص 34.

الفصل الخامس

الاخصائي الاجتماعي

مقدمة الفصل :

كما رأينا في الفصل السابق فان الخدمة الاجتماعية تمارس في منظمات متخصصة في خدمة الفرد والجماعة والمجتمع. والمنظمة الاجتماعية وهي تضطلع بدور تقديم خدمات و رعاية اجتماعية و نفسية للأفراد في المجتمع ،سواء كانوا كأفراد أو أسر أو جماعات ،تسعى الى تحسين أعمالها وتقوية معنويات العاملين بها قصد الإرتقاء والوصول بأداء المنظمة إلى الاحسن ،من خلال تحقيق الفعالية في تقديم الخدمات والمساعدات الإجتماعية والنفسية و الإرشادية والاستشارية والمادية .

إن طبيعة هذه الاعمال التي تقع على عاتق المنظمة ،تقتضي مسؤولية اجتماعية متأصلة في عمل الاخصائي الاجتماعي ،والذي يعتبر من اهم العناصر التي تعمل بالمنظمة ، الذي يؤثر في الكيفية التي تقدم بها الأعمال. ويرى المتخصصون أن براعة الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ كل عملية من عمليات التدخل ،تسهم في تحقيق أعلى مستوى من الفعالية في المساعدة المهنية ،الامر الذي يتطلب قاعدة من المعارف العلمية والقيم المهنية ،ومجموعة عريضة من المهارات لتحقيق التغيير الذي يتطلب مجموعة من الأدوار المهنية.

كل هذا يتطلب خطوات وإجراءات عملية تعكس عمل الخدمة الاجتماعية في كافة المجالات. ولمعرفة كل هذا نطرح التساؤلات التالية : من هو الأخصائي الإجتماعي ؟ وما هي الأدوار التي يلعبها بالمنظمة الاجتماعية ؟ .

سنحاول في هذا الفصل ,العمل على طرح و تقديم معاني وأهداف المنظمة الاجتماعية ومفهوم وممارسات الأخصائي الاجتماعي وأدواره بالمنظمة الاجتماعية .

1- مفهوم المنظمة الاجتماعية:

قبل التطرق الى تعريف المنظمة الاجتماعية ،لابد من الوقوف اولا على مفهوم المؤسسة الاجتماعية ،ثم التطرق الى تعريف المنظمة الاجتماعية.

1-1 تعريف المؤسسة الاجتماعية :

يعرف الدكتور "جلال الدين **الغزاوي**" المؤسسة الاجتماعية بانها "عبارة عن منظومة تتكون من مجموعة من الادوار والسلوكيات المترابطة ،التي تم تنظيمها من أجل القيام بإشباع حاجة اجتماعية هامة و تأدية وظيفة محددة"[1].

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن المؤسسة الاجتماعية لا تعبر عن جماعات ومنظمات ،بقدر ما هي عبارة عن طريقة منظمة تتبع ويعمل بها لتحقيق أو انجاز أعمال معينة. ومنه تم تعريفها على أنها "عبارة عن أسلوب أو طريقة تنفرد بصبغتها الاجتماعية التي أقرت وجودها الاعراف أو القوانين الرسمية ،فأصبحت تتميز بالاستقرار"[2]. نستخلص من هذا أن المؤسسة الاجتماعية عبارة عن اجراء أو منهج منظم للقيام بوظائف متعددة ومختلفة ،فهي تعمل على انسجام الفرد في الاطار الثقافي العام انسجاما يمكنه وحسن القيام بنشاطاتها المختلفة كفرد في مجتمع معين. فنجد مثلا أن الزواج يمثل مؤسسة اجتماعية ،فبواسطته أمكن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة ،وتقديم الحلول للمشاكل التي تنجم عن هذه العلاقة ،كما أعطت هذه العلاقة صبغتها الشرعية التي أقرتها كل الاديان والأعراف والقوانين في مختلف المجتمعات.

ومما تتميز به المؤسسة الاجتماعية أنها تعتمد في تحقيق وجودها على ايجاد وخلق تنظيمات تنتمي إليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،هدفها متابعة النشاط المؤسساتي الهادف القادر على تحقيق وظائفها بشكل فعال ،والحفاظ على القيم والمبادئ التي تقوم عليها فلسفة المؤسسة. فنجد مثلا مؤسسة التعليم لها عدة تنظيمات تابعة لها مثل المدارس بأنواعها والجامعات ،نقابة الاساتذة الجمعيات الثقافية والنوادي العلمية.....إلى غير ذلك ،فهذه التنظيمات تكون منظمات ،اتحادات نقابات أو جمعيات .

1- ج ،الغزاوي ،مرجع سابق ،ص .26

2- نفس المرجع ،ص 27.

2-1 تعريف المنظمة الاجتماعية :

تعرف المنظمة الاجتماعية على أنها " مجموعات بشرية مرتبطة وخاضعة لنظام تسلسلي يضمن التعاون والتنسيق بين أعضائها لتحقيق اهداف معينة "[1]. كما يعرفها الاستاذ " محمد بهجت كشك " على أنها "كيان اجتماعي يقام بطريقة مقصودة ،وموجه نحو تحقيق اهداف محددة لها سلفا ،ويتخذ طابعا بنائيا كما يستعين بمجموعة من العمليات الادارية التي تلائم تحقيق هذه الاهداف ويضمن هذا الكيان عناصر توازنه وتكامله واستقراره لكي يتمكن من أداء وظيفته "[2].

من خلال هذين التعريفين يتبين لنا ان المنظمة الاجتماعية عبارة عن جماعة أو جماعات منظمة ،تقوم من أجل تحقيق اهداف معينة كالمساعدات و الخدمات الاجتماعية أو إنتاج السلع . ووجود المنظمة مربوط بوجود مجموعة من القواعد الأساسية و التي يحددها هارفي دروارد " **Herve Drouard**" في ما يلي :[3]

1- وجود هدف تسعى لتحقيقه ، ففعالية المنظمة تقاس بدرجة بلوغ او تحقيق الاهداف المعلنة في قوانينها الأساسية التي تكونها .

2- وجود تقسيم للأعمال والأدوار فيما بين الاعضاء داخل المنظمة

3- وجود نسق رسمي ووسائل الرقابة على اعمال المنظمة مثل (تقديم التقرير المالي والأدبي وأدوات التقييم) والتي تسمح بتبرير مدى فعالية المنظمة .

مما سبق يتضح أن المنظمة الاجتماعية هي الوسيلة والأداة التي بواسطتها يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تؤدي وظائفها ،وهذه المنظمات قد تكون حكومية مثل المدارس ،المستشفيات ،مراكز رعاية الشيخوخة ... وقد تكون مدنية تطوعية أو خاصة مثل المدارس الخاصة ،الجمعيات ،والنقابات .... إلى غير ذلك .

2- فعالية أداء المنظمة الاجتماعية:

يعتبر العمل على تحسين اداء المنظمات الاجتماعية وتقوية معنويات العاملين بها ،من اهم الاهداف التي يسعى المديرون الى تحقيقها. وتحقيق ذلك من الامور الصعبة التي تتطلب جهود كبيرة ،وهذا لصعوبة وضع معايير جودة الاداء

1-R ,Boudon et autres ,Op cit, P143

2- محمود جمعة سلمى ,المدخل الى طريقة العمل مع الجماعات ,الاسكندرية ,دار المعرفة الجامعية ,1998 ،ص .196

3- Hervé Drouard et autres, Sociologie et Intervention sociale, Coll, Travail social, Ed Centurion, Paris 1991, P119-120.

بالنسبة للمنظمات الاجتماعية ،وهذا على عكس المنظمات الانتاجية والاستشارية. ويمكن ارجاع الصعوبات الى اختلاف عملية الاداء في كلا النوعين من المنظمات فالمنظمات الانتاجية تقدم بضائع وسلع مادية ،بينما المنظمات الاجتماعية فتقدم خدمات ورعاية اجتماعية ونفسية ،وعليه فان "معايير قياس مستويات الفعالية في المنظمة الانتاجية واضحة ،مثل معدلات زيادة الارباح ،معدلات زيادة الطلب على السلع ...أما العميل في المنظمة الاجتماعية فنجده فرد ،أسرة أو جماعة تبحث عن خدمات ومساعدات اجتماعية ونفسية وإرشادية ومادية ،يرتبط كل نوع من الخدمات بإجراءات معينة وشروط وأنشطة معينة مما يصعب عملية تحديد معايير الاداء الفعال"[1].

إن هذه الصعوبة لم تمنع من البحث والدراسة من أجل الارتقاء بأداء المنظمة إلى الاحسن فالأحسن ،وعليه فقد قدم لنا "sager" سنة 1995[2] نموذجا لتحسن أداء المنظمة الاجتماعية ،إذ يرى أن هناك سبعة مبادئ مترابطة ومتفاعلة فيما بينهما يجب توافرها لتحقيق الاداء الامثل للمنظمة. وتتمثل هذه المبادئ في الاتي :

1-2 المشاركة في عملية صنع القرار :

يرى «sager» أن مساهمة العاملين في صنع قرار المنظمات التي يعملون بها تؤدي إلى خفض معدلات الغياب والاستقالة من العمل. كما تقلل من تعرض العاملين للضغوط و الاحساس بالعزلة وتولد الاحساس بالمسؤولية والشعور بقيمة العمل والولاء للمنظمة ويضع الباحث شروطا حتى يؤثر هذا المبدأ على نتائج عمل المنظمة وتتمثل هذه الشروط في :

أ- رغبة العاملين في المشاركة في عملية صنع القرار.

ب- استعداد الادارة ورغبتها الصادقة في تشجيع العاملين على المشاركة.

ج- خبرات العاملين بعمليات إتخاذ القرار ،وقدراتهم على حل المشكلة.

د- الحوافز المتاحة للعاملين على المشاركة في عملية صنع القرار.

2-2 اعادة تصميم الوظائف والعمل :

يعتقد **"sager"** ان اعادة تصميم الوظائف والعمل يعني احداث تغييرات في

1- ح ،ح ،سليمان ،وآخرون ،مرجع سابق ،ص .345

2- نفس المرجع ،ص 350-360.

ابعاد العمل والوظيفة ،بشكل يؤثر في الحالة النفسية للعاملين ويحدث تغييرات في النتائج الشخصية والعملية ،لكن هذا المبدأ يرتبط حسب الباحث بشروط تطبيقية تتمثل في :

أ- تكوين وحدات ومتطلبات مجمعة للعمل : ومعناه ربط كل وظيفة بمجموعة من الاعمال المترابطة التي تجعل العامل يشعر بان الانشطة التي يقوم بها تعمل بشكل طبيعي وواضح.

ب- تجميع المهام : ويشير الى تجميع متطلبات كل وظيفة ,بشكل مرتب ومتوازن فيقوم العامل بأنشطة مختلفة ،ترتبط بكل مهمة مثل الاتصال والتسجيل وجمع البيانات وتحليلها وكتابة التقارير.

ج- انشاء العلاقات مع العملاء : فكلما كانت العلاقات تقوم على اسس انسانية تؤكد قيمة العميل ،واحترام رغباته ومشاركته في تفهم طبيعة الخدمات التي تقدم اليه ،وتزويده بالمعلومات المطلوبة فان ذلك يعطي قيمة لكل وظيفة او عمل.

د- التحميل الراسي : وهو احداث التغيير في توجيهات الوظيفة ،وتحويلها من مجرد القيام بالعمل فقط ,الى المشاركة في الخطوات والإجراءات التي ترتبط بعملية الاعداد والتنظيم والتخطيط ،فالموظف ليس مؤديا لوظيفة ،لكن مفكر في طبيعتها ومحلل لأبعادها ونتائجها.

3-2 التدريب :

يعتبر التدريب احد المقومات الاساسية لعملية تحسين اداء المنظمة ،ويرى الباحث ان التدريب يكون اكثر فاعلية ،لو استطاع العاملون تطبيق ما يتعلمونه من تدريب في بيئة تدعم وتشجع السلوكيات والخبرات الجديدة .

4-2 البناء الهيكلي للمنظمة :

يشير الباحث في نموذجه الى ان تعديل وإعادة تصميم البناء الهيكلي للمنظمة تعتبر من اهم الجوانب التي تساعدها على البقاء والاستمرارية في مواجهة الظروف الصعبة والأحداث الطارئة التي يمكن ان تواجهها. لذلك يعتبر هذا المبدأ احد العوامل الاساسية لعملية تحسين اداء المنظمة ،حيث ان التنظيم الهيكلي النمطي

يمكن ان يكون فعالا في مواجهة الظروف الاعتيادية والمتوقعة في العمل. لكن عندما تكون نسبة عدم التوقع عالية ,وعندما تكون البيئة غير مستقرة او المهام المطلوبة غير روتينية ،فانه يفضل البناء الهيكلي المرن الذي يتضمن تسلسلا هرميا اقل صرامة وسلطة قائمة على شبكة اتصال وثيقة ،وعملية اتخاذ القرار غير مركزية تتيح الفرصة لمشاركة كل اعضاء المنظمة ،بحيث تتخذ القرارات على مستوى قريب من موقع تقديم الخدمات ،وان تكون القوانين واللوائح قليلة. مما يمكن المنظمة من تأدية عملها بعمال لديهم خبرات كثيرة ومتباينة ،تساعدهم على تأدية مهامهم بأشكال وأنماط متجددة ومتطورة .

2-5 عملية الاتصال وكيفية ادارة المعلومات :

يركز الباحث على ضرورة وأهمية توفير المعلومات وتحقيق الاتصال بشكل متوازن بين كافة مستويات البناء الهيكلي للمنظمة ،اذ يعرف العاملون المعلومات بشكل صحيح وفي وقت ملائم ،وينقلونها بشكل صادق ومباشر الى مستويات اعلى ،حتى يتم التعامل معها واتخاذ القرارات المناسبة بطريقة فعالة ومباشرة . فشعور بعض اعضاء المنظمة بأنهم محرومون من المعلومات ومعزولون عن عمليات الاتصال ،يحط من معنوياتهم ,ويولد لديهم اليأس والإحباط من هنا يجب تنمية وسائل الاتصال الفعال داخل المنظمة ،وتدعيم اساليب انتقال المعلومات والتعامل معها. بحيث يتعرف المشرفون على كيفية اداء العاملين لأعمالهم ,وينقلون اليهم اي تغييرات او متطلبات جديدة للعمل ،وبالتالي يستطيعون اتخاذ قرارات هامة في وقت ملائم .

من هنا فان تأكيد عملية توصيل واستقبال المعلومات يصبح ضمن عمليات المنظمة ويتم بشكل منتظم ,ويشترك فيه جميع العاملين بطريقة متصلة ومباشرة .

2-6 تقاليد الجماعة وثقافة المؤسسة :

يسجل **"Sager"** ان هناك بعض المنظمات تغلب عليها الاتجاهات والسلوكيات السلبية التي تعكس معاملات الاضطهاد وعدم احترام العاملين وتقديرهم ،مما يؤدي الى خلق نوع من الاداء السيئ للمنظمة . بينما يرى ان هناك منظمات اجتماعية اخرى ،يشيع داخلها التعاون والترابط والتناغم بين اعضائها ،في اطار التفاعلات

والاعتماد المتبادل. وهذا ما يمكن تسميته بثقافة المؤسسة وتقاليدها ،ويعتقد الباحث ان استخدام تكتيكات تنمية المنظمة ,مثل بناء الفريق ،حل الصراعات وعمليات وضع الاهداف ،وجودة الادارة الكلية ،يعتبر ضروريا وواجبا للتعامل مع ثقافة وتقاليد المنظمة السلبية .

7-2 نظام المكافآت المدفوعة :

يرى الباحث ان تبني المنظمة لنظام محدد للمكافآت المادية والمعنوية ،يساعد على تغيير مستويات العمل والأداء بين الاعضاء العاملين. غير ان نظام المكافآت المادية (المالية) قد يسبب بعض الحساسيات داخل المنظمة ،خاصة اذا ما تقاربت مستويات الاداء الجيد او كانت المنظمة تعاني من ضائقة مالية. لذلك فهو يفضل ان تكون هناك انواع اخرى من المكافآت ،مثل الترقيات ،التقدير الادبي ،تكريم الاعضاء المتميزين بإرسالهم الى دورات تدريبية متميزة او حتى تمثيل المنظمة في المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية والثقافية التي تعقد في مجال اختصاص عمل المنظمة .

لقد تعرضنا من خلال هذا النموذج الى احدى الاتجاهات الحديثة ،في مجال المنظمات الاجتماعية ،والتي تسعى الى تحقيق الفعالية التنظيمية من خلال تحسين الاداء ورفع مستويات جودة الاعمال ,وتقوية معنويات العاملين بالمنظمة. وهذا حتى يستطيع الاخصائي الاجتماعي تطبيق عمليات الخدمة الاجتماعية عند تعامله مع نسق المنظمة ،وفي اطار تحقيق عملية التدخل ،و كل ما يتعلق بهذه العمليات والأدوار ،وبالأخصائي الاجتماعي من حيث تعريفه وتبيان مميزاته وكيفية تكوينه سوف نتعرف عليها في النقاط التي ستأتي.

3- مفهوم الاخصائي الاجتماعي :

بعد ان تعرضنا الى مفهوم العام للمؤسسة الاجتماعية ،والى مفهوم المنظمة الاجتماعية ،التي يعمل الاخصائي الاجتماعي من خلالها على تقديم الخدمات والمساعدات لانساق العميل (فرد ،جماعة ،مجتمع). ففهم الاخصائي للمنظمة ككيان اجتماعي ،امر بالغ الاهمية في تسهيل عملية المساعدة ،وعليه سوف نتعرف فيما يلي الى الاخصائي الاجتماعي ،تعريفه ،تكوينه ،ومميزاته وأدواره .

3-1- تعريف الاخصائي الاجتماعي :

يعرف الاستاذ "سيد ابوبكر " الأخصائي الاجتماعي بأنه " ذلك الشخص الذي يمارس الخدمة الاجتماعية ، ويتصف بالخلق المهني و يلتزم بفلسفة المهنة ومبادئها و قيمها و اهدافها ، فهو القائد المهني الذي يحدد العمليات الاجتماعية التي تقوم بها الافراد و الجماعات والمجتمعات لحل المشكلات و إشباع الاحتياجات ,أي إحداث التغير المطلوب".[1] بينما تعرفه الدكتورة "سلمى محمود" بأنه "ممثل المنظمة الاجتماعية ,وهو الشخص المهني الذي أعد نظريا وعمليا لممارسة طريقة العمل مع الافراد و الجماعات والمجتمعات لحل المشكلات الاجتماعية و اشباع الاحتياجات اي إحداث التغير المطلوب ".[2]

ما يمكن قراءته من هذين التعريفين هو ان عمل الاخصائي الاجتماعي ليس بأي حال من الاحوال عمل تطوعي نابع من النزعة الدينية رجاء الجزاء الاخروي او الرغبة في العمل الخيري من اجل المكانة الاجتماعي ؛وان كانت الرغبة والتطوع من العوامل المساعدة و المؤدية الى اكتشاف واختيار الاخصائي الاجتماعي. و ذلك كون مهنة الخدمة الاجتماعية قد قطعت اشواط كبيرة ,في مجال تحديد عناصرها وخصائصها و اهدافها كمهنة من المهن.

وعليه فالأخصائي الاجتماعي شخص مهني متخصص ممارس لوظيفة الخدمة الاجتماعية ضمن منظمة اجتماعية ،ولن تتأت له هذه المهنة إلا عن طريق التكوين في المدارس المتخصصة في مجال الخدمة الاجتماعية , حتى يكتسب المعرفة العلمية و المهارات الفنية لتأدية الخدمة بمهارة ونجاح. ومنه سوف نتعرض الى كيفية اعداد وتكوين الاخصائي الاجتماعي .

3-2- تكوين الاخصائي الاجتماعي :

ليكون الأخصائي الاجتماعي اكثر قدرة على أداء المسؤوليات و الأعمال المنوطة به ،لابد من تحسين وترقية ممارساته المهنية بالمزيد من المعارف والمهارات والخبرات بما يصقل شخصيته المهنية. ويتم تكوين وإعداد الأخصائي الاجتماعي في معاهد وكليات متخصصة في الخدمة

1- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص .223

2- ق ،ق ،م فريد ،مرجع سابق ،ص 52.

الاجتماعية ،ويكون اختيار الطالب في هذه المعاهد وفق مجموعة من الخصائص لابد من توافرها في شخصية المترشح الآنية وشخصيته كأخصائي اجتماعي في المستقبل . وتحاول لجان الإختيار أن تتأكد من توافر هذه الخصائص لدى الطلاب المترشحين من خلال الاختبارات النفسية و المقابلات الشخصية التي تعقد خصيصا لهذا الغرض . ويقدم لنا الأستاذ "سيد أبوبكر " مجموعة من هذه الخصائص ونجد من أهمها ما يلي:[1]

1- اتزان الشخصية .
2- الاستعداد والرغبة للعمل الهني .
3- الاتساع النسبي للمعلومات العامة .
4- القدرة على التفكير الموضوعي التحليلي .
5- القدرة على تكوين علاقات بناءة مع الغير .
6- الثقة في النفس وفي الغير .
7- تقدير و احترام شعور الاخرين والاستجابة مع كل احد حسب ظروفه .
8- القدرة على التضحية وإنكار الذات ,وعدم توقع تلقي الشكر من احد .
9- الإيمان بالعمل على تحقيق اهداف تخدم الصالح العام ,دون التركيز على اهداف المصلحة الخاصة.
10- هبة النفس للمهنة ،أي العمل في كل الاوقات والظروف ليل نهار ،حروب وكوارث طبيعية .

كانت هذه مجموعة من الخصائص الواجب توفرها أو توفر بعضها في شخصية الطالب ،حتى لا يحدث تناقض وتصادم مع شخصيته كأخصائي اجتماعي في المستقبل ،كما تعمل الدراسة والتدريب الميداني على تثبيت هذه الخصائص وتنميتها لدى الطلاب . ترتكز الدراسة في معاهد الخدمة الاجتماعية على ثلاثة أركان رئيسية وهي : [2]

أ- دراسة المواد التأسيسية :

وتقدم في هذا الباب كل المواد التي ترتبط بمهنة الخدمة الاجتماعية ,وتساهم في تكوين ركيزة علمية لها. ومن بينها العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع

1- س ،أ حسانين ،مرجع سابق ،ص .453
2- نفس المرجع ،ص 467

علم النفس الاجتماعي ،الأنثروبولوجيا والاتصال والحقوق. وكما تقول كريستينا دو روبرتي **"Cristina De Rebertis"** : " علم الاجتماع يطور المعارف في مختلف الميادين ، ويقترح النظريات التي تساعد على فهم الظواهر ؛ والأخصائيين الاجتماعيين وهم في قلب الفعل ,ولتسيير وتكوين معرفة حول تدخلاتهم هم بحاجة الى معارف تنتجها العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة."[1] فدراسة هذه المواد تمكن وتمد الاخصائي بالمعرفة العلمية اللازمة لممارسة مهنته .

ب ـ دراسة المواد المهنية :

وتتمثل في دراسة المواد التي تتضمن الطرق المهنية التي يمارسها الأخصائي في عمله مع الافراد و الجماعات والمجتمعات ،وكذلك في قيامه بالبحوث والدراسات وإدارة المؤسسات . فحتى يتمكن الأخصائي من تحقيق اهداف المهنة وفهم الظروف والمشكلات ،لابد ان توفر له معارف متصلة بطرق ومناهج البحث الاجتماعي وأساليب جمع البيانات و المعلومات وتصنيفها وتحليلها ،والأساليب المنهجية لتحليل السياسات والبرامج وتطبيق التوجهات النظرية والنماذج العلمية لفهم الواقع .

ج ـ التدريب الميداني:

في بداية الأمر تجدر الإشارة الى ضرورة التمييز بين مفهومي التدريب والتعليم ،فالتعليم يهدف الى "نقل المعرفة العامة للدارس و تنمية قدراته على استعمال العقلانية كلما اضطر الى إصدار الأحكام على الاشياء او المواقف او الاحداث "[2]. فنجد التعليم يسعى الى تحرير الدارس على عكس التدريب الذي يلزمه و يقيده بواسطة فرض سلوكيات محددة يلتزم بها المتدرب في كافة انشطته ؛فالتدريب يقصد به الوصول بالمتدرب لمستوى البراعة والتفوق عند القيام بالعمل ,إذ يعرف بأنه " تخطيط نشاط يهدف الى إحداث تغييرات في المتدربين من ناحية مهاراتهم و معلوماتهم وآرائهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم ،مما يجعلهم قادرين على اداء اعمالهم بكفاءة وإنتاجية عالية"[3].

1- H Drouard, Op. Cit. préface

2- محمد سيد فهمي ،اسس الخدمة الاجتماعية ،مصر ،المكتب الجامعي الحديث ،1998 ،ص .45

3- نفس المرجع ،ص 47.

ويقصد بالتدريب هنا إعداد الأخصائي الاجتماعي للممارسة الميدانية .وذلك بإكسابه المهارات والتقنيات اللازمة لممارسة عمله . فالتدريب يهدف الى تحقيق التكامل بين المعارف العلمية والمهارات الفنية والقيم المهنية واندماجها معا في مفهوم يدرك فيه المتدرب نفسه كشخص مهني يتقن أساليب الممارسة ،مما يترتب عنه اكتساب شخصية مهنية متكاملة ،تؤهله للمشاركة في عملية تغيير البرامج وتطويرها داخل المنظمة الاجتماعية .

3-3 مميزات الاخصائي الاجتماعي:

بالإضافة الى الخصائص الواجب توافرها في الطالب الذي تم اختياره لممارسة مهنة الاخصائي الاجتماعي المذكورة آنفا ،فإنه لابد ان تتوفر في الاخصائي الاجتماعي مميزات خاصة , قد يكتسبها اثناء فترة الدراسة والتكوين والتدريب او من خلال الخبرات المهنية المتراكمة من ممارسته للخدمة الاجتماعية. ومن اهم هذه المميزات ما يلي :

أ ـ المعرفة العلمية :

وهي التي تمكن الاخصائي الاجتماعي من دراسة وفهم السلوك الانساني و دوافعه و العوامل التي تؤثر فيه ؛بما يعينه غلى توجيه التفاعل الاجتماعي نحو الغايات التي يهدف اليها . وتتميز المعرفة الخاصة بالإنسان بأنها غير مطلقة ، كما انها لا تخضع لإقامة الحدود حولها [1]. لهذا يصبح لزاما على الاخصائي الاجتماعي عند تطبيقه لهذه المعرفة العلمية التي إكتسبها خلال مرحلة التكوين ،أن يكون على دراية واستعداد للتعامل مع مختلف انواع السلوك التلقائي أو ذلك السلوك الصادر عن العميل و الذي لا يمكن التنبؤ به .

ولقد اكد المشتغلين بتعليم الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الامريكية على التعقيد الشديد الذي يتسم السلوك الانساني في البيئة الاجتماعية ،ويؤكد"بيرجر وفريديريكو" هذا التعقيد بتقريرهما "ان السلوك البشري بالغ التعقيد والتنوع ،واحد الاسباب المؤدية الى ذلك هو تعدد المصادر التي ينبع منها السلوك ،وهي المصادر البيولوجية والنفسية والثقافية ،وتلك المتصلة بالبناء الاجتماعي .....ورغم انه يبدو لنا ان المعرفة التي تنتجها العلوم البيولوجية والسلوكية والاجتماعية قاصرة

1- المرجع السابق ،ص 50.

ومتناقضة بشكل مخيف ،فانه علينا كمهنيين ان نتدخل لإحداث تغييرات في حياة الافراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية والمجتمع الكبير"[1] ،ورغم ذلك حاول بعضهم تقديم بعض النظريات التي تصلح ان تكون اساسا يستند اليه الاخصائيون الاجتماعيون في تدخلهم المهني ،ونجد من هذه النظريات ما يلي :

-نظرية التبادل :

وتقوم هذه النظرية باختصار على ان التنظيم الاجتماعي يقوم على اساس من "عمليات تبادل مبنية على المصلحة الشخصية للأشخاص الذين يشتركون في التفاعل ،والذين يسعون للحصول على منافع لهم من خلال تبادلات قائمة على الاخذ والعطاء مع الاخرين ،ولكن مع مرور الوقت فان هذه العمليات التبادلية تتطور لتتخذ شكل انماط من الترتيبات المؤسسة ،وتؤدي الى ظهور معايير ثقافية يلتزم بها المشاركون في التبادل."[2] ان فهم طبيعة التفاعل بين المجموعات الانسانية يساعدنا على فهم طبيعة المجتمع .

- نظرية التفاعل :

ترى هذه النظرية ان عملية التنظيم الاجتماعي[3] تبدأ من حلال تفاعلات اجتماعية بين الافراد ،من خلال ما يقوم به كل مشارك في التفاعل من تفسير للمواقف التي تقابله في ضوء مردودها على تحقيقه لأهداف ،والنظرية بهذا تركز على أن الفرد لا يستجيب للسلوكيات الظاهرة ،وإنما للمعاني التي يضفيها هو والآخرون على الافعال والأشياء... بحيث أن أفعاله اللاحقة تتشكل في ضوء تفسيراته السابقة للموقف. والتنظيم الاجتماعي عند أصحاب هذه النظرية يتكون من الأفعال الجمعية للأفراد الذين يفكرون في تحقيق أهدافهم من خلال أفعال تعاونية في مواقف يعطونها تفسيرات من لدنهم باستمرار. والتنظيم الاجتماعي إذن هو حصيلة لاتفاق الرؤية حول كيفية التصرف في المواقف المعينة ،مما يؤدي إلى تشابه في التصرفات بين الافراد ،يسمح بوجود قدر من الاستقرار في المواقف التي يتصرف فيها الافراد. ومن هنا فإن الثقافة المشتركة التي تتكون من المعاني والأفكار التي يعتنقها الافراد المتفاعلون تعتبر أكثر أهمية بكثير من التنظيمات المؤسسية ،فإذا ما ظهرت الثقافة المشتركة بين عدد من الافراد فإنها تؤثر على أفعالهم الجمعية وتوجهها ،وان كانت

1- Berger R ;& Federico R .Human Behavior. USA ,2nd ed , Longman,1985 ,p26.

2- ح ،ح ،سليمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص383.

3- ر ،أ عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص 291 الى 337.

لا تحسمها حتما بشكل كامل ،فهي تقدم لهم تفسيرات للحياة الاجتماعية. كما تبين لهم توقعات الادوار والتعريفات المعتمدة للمواقف الاجتماعية ،وفوق هذا فإن هذه المعايير والأفكار الثقافية يتم إدماجها في شخصيات الافراد خلال عملية التنشئة الاجتماعية ،فتصبح موجهة لسلوكهم.

- النظرية المعيارية :

ويرى اصحاب هذه النظرية ان المعايير المشتركة تنبت من الحياة الاجتماعية ذلك ان الافراد اذ يسعون الى تحقيق اهداف مشتركة تحت ظروف حياتية متشابهة فإنهم يكتشفون بعض الانماط الحياة التي يرونها مفيدة او بعض الحلول الجيدة لمشكلاتهم المشتركة. ومن ثمة يميلون الى تكرار تلك الانشطة ،ويتناقلون هذه الافكار فيما بينهم ،مما يؤدي بالتدريج الى ظهور اساليب محددة للتعامل مع مواقف الحياة الاساسية ،ومع الوقت فان هذه المعايير تنفصل عن المواقف التي نبتت في اطارها ،ويتم تعميمها لتغطي أنواع جديدة من المواقف ،وبهذا تصبح العنصر المحوري لثقافة المجتمع أو لتنظيمه ،وتصبح ملزمة أخلاقيا للآخرين فتحدد الطريقة التي ينبغي أن يسلكوا بها في موقف معين ،ثم إن الالتزام الأخلاقي قد يدعم بفرض عقوبات على المخالفين بقوانين تصدرها الدولة.

- النظرية الايكولوجية :

وترى النظرية الإيكولوجية أن التنظيم الاجتماعي ينشأ عندما تحاول التجمعات البشرية التعامل مع بيئاتها ،باستخدام المعرفة التقنية المتاحة ,للحصول على الموارد الضرورية للبقاء أو لتحقيق أهداف أخرى. وتقوم على فكرة "الاعتماد المتبادل " بين أفراد المجتمع على أساس أن هذه الاعتمادات تجبرهم على إيجاد نوع من التنظيم الذي يسمح لهم بالبقاء أو بتحقيق أهدافهم.

- نظرية القيم :

ويرى بارسونز ان القيم المشتركة تشكل كل جوانب الحياة الاجتماعية وتتحكم فيها ويتم التعبير عنى هذه القيم في شكل معايير ،تدخل بدورها في البناء المؤسسي للتجمعات ،ويتم تلقينها وتشربها للأفراد حتى تصبح جزءا من الشخصيات . اي ان نظرية القيم تبدأ بوجود مجموعة من القيم المشتركة والمتفق عليها في اطار النسق

الثقافي ،ولكن معانيها الاساسية تستمد من ادراك الحقيقة المطلقة ،ويمكن لهذه القيم ان تتغير مع الوقت نتيجة للتغير في ادراك الحقيقة المطلقة ،ثم ان القيم الاخلاقية تعطي الشرعية لتجمعات من المعايير المتخصصة ،وهذه المعايير المشروعة تتحكم بدورها في انشطة التجمعات المحددة داخل النسق الفرعي ، ومنه فان الافراد الذين يقومون بأدوارهم يتم التحكم فيهم وتوجيههم بواسطة المعايير المجتمعية التي تصبح جزءا من شخصيتهم .

لقد تطورت المعارف العلمية للخدمة الاجتماعية بشكل كبير وأصبحت تشكل ركيزة اساسية لعملية اعداد الاخصائيين الاجتماعيين ،هي التي تميزهم ونشاطهم عن أي نشاط آخر يتصف بالعمومية وعدم الاختصاص كعمل المتطوعين مثلا .

ب ـ المهارات الفنية :

ويقصد بالمهارات التوجه العلمي لنشاط العملاء و هي تعني " القدرة على استخدام المعرفة والفهم بفاعلية عند اداء وظيفة معينة "[1]. وقد تبلورت مهارات ممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال عملية المساعدة المهنية وخبارات وتجارب التعامل والاحتكاك مع المشكلات الاجتماعية. وسوف نقدم فيما يلي المراحل التي تتطلبها عملية المساعدة ،وما يلزمها من مهارات حتى تتحقق الفعالية و النجاعة في عملية التدخل [2]:

ب1 ـ مرحلة الاستعداد لاستقبال العميل :

و تتطلب هذه المرحلة التحضير النفسي لتنمية مجموعة من المشاعر من أجل الاستعداد لمقابلة العميل.

ب2ـ مرحلة البداية :

وهنا ضرورة توضيح الغرض من المقابلة و شرح دور الاخصائي الاجتماعي للعميل وتشجيعه على التعبير عن ردود الفعل التي تركتها اول مقابلة . وإقناع العميل بأهمية الاعتقاد في امكانات نجاح العمل .

ب3ـ مرحلة التدخل أو العمل :

وتشمل هذه المرحلة التعاقد الدوري لعمليات التدخل بالتعرف على ما أستجد من مواقف بين الجلسات ،كما يعمل الاخصائي على إهتمامات العميل وذلك

1- ر ،زرواتي ،مرجع سابق ،ص .35

2- ر ،أ عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص 226.

بالانتقال من الاهتمامات العامة الى الاهتمامات الخاصة ،والتعمق في شخصية العميل من خلال الغوص في صمته ومعرفة معانيه ومحاولة ترجمته الى كلمات يفقه كنهها. بالإضافة الى هذا , يعمل الاخصائي الاجتماعي على مطالبة العميل ببذل النشاط والجهود ، من خلال دعم ومساندة قدراته وتجزئة اهتماماته , بالتركيز دائما على ناحية محددة من اهتماماته دون التوسع فيه , والتعرف على المواقف التي يمر بها العميل ، والتحقق من وجود العقبات والعراقيل ،وذلك بإلقاء الضوء على الاوهام التي يتضمنها الموقف اثناء العمل. كما يعمل الاخصائي على تزويد العميل بالمعلومات الضرورية ، وتعليمه كيفية التعامل مع الانساق الاجتماعية بالالتقاء المباشر مع العاملين في الانساق الاجتماعية وكيفية مواجهتها برؤية جديدة .

ب4 ـ المرحلة الانهائية التحويلية :

ويتم في هذه المرحلة الاخيرة مشاركة العميل مشاعره وأحاسيسه المترتبة على انهاء الحالة العلاجية والتعرف على الجديد الذي تعلمه من هذه التجربة , ومساعدته على التخلص من بعض المشاعر التي اصبح لا يرتاح اليها من بعد المرور بمختلف مراحل المساعدة .

من خلال ما تقدم ذكره نكون قد الممنا بمجموعة من المهارات التي يجب على الاحصائي الاجتماعي ان يتعلمها ويتقنها كي يطبقها اثناء عملية التدخل غلى مستوى الفرد. ويضاف الى هذه المهارات مهارات اخرى يطبقها الاخصائي في حالة ادارته لمنظمة اجتماعية وتتمثل في[1] :

- **المهارة الفنية :** وتظهر في تحليل السياسات ووضع الخطط ،وتدبير الموارد المالية وتقييم الاداء.
- **المهارة الانسانية :** وتبرز في تشجيع المشاركين والعاملين وتحقيق التعاون وتنمية روح الانتماء للمنظمة.
- **المهارة الفكرية :** وتظهر في صياغة الاهداف وتدعيم الاتصالات ،والإلمام بالنظريات ،والتعرف على المشكلات.

1- المرجع السابق ،ص 24.

ج ـ الاتجاهات الصالحة:

إن العمل مع العملاء يتطلب مجموعة من الاتجاهات الصالحة يجب على الاخصائي الاجتماعي التقيد بها اثناء عمله بالمنظمة ،أو اثناء عملية التدخل وهذه الاتجاهات تتمثل في ضرورة الاهتمام بالعملاء وتقدير جهودهم المبذولة ,وان كانت دون المستوى المطلوب . وضرورة تقبلهم كما هم لاكما يجب أن يكونوا ،ثم الايمان بقدراتهم و طاقاتهم ،كما يجب المحافظة على مواعيد العمل معهم حتى لا يفقدوا الثقة في الاخصائي .كما يعمل على إدراك التصرفات الشخصية و دوافعها الكامنة و القدرة على التحكم في النزاعات و الاتجاهات الشخصية .

د- . القدرة على التقويم :

يجب على الاخصائي الاجتماعي أن يتمتع بقدرات عالية تقويم وتشخيص حالة العميل ومشكله .فمثلا هل مشكلة العميل مرتبطة بشخصيته ؟ أم بمحيطه الاجتماعي ؟ أم بمحيطه البيئي الجغرافي ؟ أم بالتشريعات القانونية ؟ أم بالتنظيمات الادارية ؟ أم ببرامج الخدمة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية ؟ . فعلى الاخصائي الاجتماعي التفطن لكل هذا و التركيب بين هذه العناصر ، وإدراك تكاملها فيما بينها . فعملية التقويم ضرورية في كل مرحلة مراحل التدخل مع الفرد أو الجماعة أو المجتمع ، فبواسطة التقويم يستطيع الاخصائي ان يقف على النقاط السلبية و الايجابية في عملية التدخل فهو " الاسلوب الذي يؤمن و يضمن أن كل ما يقوم به الممارس من نشاط قد تحول فعلا الى نشاط هادف و ايجابي و فعال [1].

4-3 أدوار الاخصائي الاجتماعي :

ويقصد بالدور هنا وصفا لطبيعة و نوع ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي من أعمال في تطبيقه وممارسته للخدمة الاجتماعية و هذا في حدود المبادئ العامة للخدمة الاجتماعية"[2]. ويرتبط دور الأخصائي الاجتماعي ارتباطا وثيقا بطبيعة ومجال عمله داخل المنظمة الاجتماعية ، فقد يكون مديرا ،كما قد يكون رئيس مصلحة ،أو عضو فني بأحد أجهزة المنظمة ،وهو في كل ذلك يضطلع بتأدية

1- م ،م خليفة ،مرجع سابق ،ص .286

2- س ،أ حسانين ،مرجع سابق ،ص 455.

مجموعة من الأدوار المتكاملة و المتناسقة ،والتي لا تخلوا من المسؤوليات الاجتماعية . وتتمثل هذه الادوار فيما يلي:

أ . دور الأخصائي الاجتماعي كمدير:

إن عملية تقديم الخدمات للعملاء و محاولة الأخصائي الاجتماعي المستمرة لدراسة الناس و مساعدتهم على تحقيق الأهداف و اتحاذ القرارات الصائبة لحل المشكلات التي تعترضهم ،وما يتطلب كل هذا من تنمية أساليب الاتصال وتكوين العلاقة المهنية ،اذ يعتبر جزء من اعداد وتدريب الأخصائي الاجتماعي ،وعليه فكل هذه الأساليب و الممارسات تؤهلهم أن يكونوا مدراء ناجحين للمنظمة الاجتماعية. على عكس رجل الادارة المتخرج من معاهد متخصصة في الادارة فقط ،إذ تحدد أهدافه الرئيسية في المنضمة ككل أو جزء منها ،فعند عمله يكون تفكيره الأساسي محصورا على التحكم في موارد المنظمة مما يضمن سيرها العادي ، فمثلا دار لرعاية الطفولة أو المسنين ،فهو لا يتعامل مع متغيرات عدة ، اذ لا يقابل العملاء غلى العكس من ذلك نجد الأخصائي الاجتماعي بحكم تكوينه و شخصيته يقوم بدراسة احتياجات العملاء قبل اصدار أي قرار اداري. ومهما يكن من أمر فان المديرين في المنظمات الخداماتية يعتمدون على النظريات العلمية والإطار المعرفي العام للعلوم الانسانية التي توضح الأسباب والدوافع الكامنة وراء السلوك [1]. كما أن مهنة الخدمة الاجتماعية تساعد المدراء على تجاوز المشكلات المختلفة وإيجاد الحلول لها عن طريق الدراسة ،التشخيص ،وضع الخطة ،التنفيذ و المتابعة و التقويم .

ب ـ دور الاخصائي الاجتماعي كمرشد :

يعمل الاخصائي كمرشد الاجتماعي يساعد العملاء على تحديد أهدافهم و ابتكار الوسائل اللازمة لتحقيقها . فما يكتسبه الاخصائي من معرفة علمية ومهارات فنية ميدانية وخبرة في مجال الخدمة الاجتماعية ،تسمح له بأن يوجه العملاء بمرونة تتسم بالذكاء وسرعة البديهة والحكمة نحو الوصول الى الهدف المطلوب تحقيقه ،وهذا دون أن يفرض نفسه وسلطته المستمدة من المعرفة

1- ح ،ح سليمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص31.

العلمية ,على العملاء . ودور الاخصائي كمرشد يتطلب مجموعة من العمليات تتمثل فيما يلي [1]:

1 - مبادرة الاتصال بالعملاء دون أن يطلبوا منه ذلك.
2- تكوين علاقات ودية مع العملاء و الارتباط بالمجتمع ككل .
3- - تقبل العملاء كما هم بظروفهم وأوضاعهم النفسية والاجتماعية دون تحيز أو تفرقة مما يكسبه ثقتهم.
4 - شرح دوره بالتحديد للعملاء حتى يفهموه ويتصرفون وفق ذلك الفهم.

كما يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يلعب هذا الدور مع إدارة المؤسسة التي يعمل بها ،بحكم تكوينه أولا وبحكم احتكاكه المباشر بالعملاء ومعرفته بالقرارات التي يجب أن تتخذ وتكون في خدمة العملاء ومصلحتهم .

ج ـ دور الاخصائي الاجتماعي كمفاوض :

يضمن دور المفاوض العمل على حل المشكلات وتسوية الخلافات . ويختلف دور المفاوض على دور الوسيط في أن الاخصائي الاجتماعي كمفاوض يؤيد أحد الاطراف المختلفين عن الطرف الآخر . فمثلا لو وقع خلاف في المجتمع المحلي ،فانه يفاوض المسؤولين بالمنظمة ,ويحاول اقناعهم بأهمية تحسين خدماتهم للمجتمع ،وتعريفهم بالنتائج السلبية لبقاء الخلاف على ما هو عليه وتأثير ذلك على العلاقة بين المنظمة و المجتمع.

د ـ دور الاخصائي الاجتماعي كوسيط:

وهنا يعمل الاخصائي على إزالة العراقيل والمعوقات التي يمكن أن تعترض العملاء عند إتصالهم أو تعاملهم مع أجهزة المنظمة الاجتماعية ،وذلك من خلال تحسين عملية الاتصال بين العملاء و المنظمة الاجتماعية أو بين الجماعات فيما بينها ، بتفهم المواقف للتوصل الى تسوية .

ص ـ دور الاخصائي الاجتماعي كمساعد :

وهنا يعمل الاخصائي الاجتماعي على مساعدة العملاء سواء كانوا أفراد أو جماعات ،على تركيز فاعليتهم في نطاق الشعور بعدم الارتياح بالأحوال

1- م ،س فهمي ،مرجع سابق ،ص 39.

الاجتماعية والبيئية المحيطة بهم ,واكتشاف مواطن عدم الرغبة والرضا عندهم ومنه العمل على استثارة عوامل الرغبة لديهم في الاصلاح والتغلب على هذه الاحوال والظروف بدل الاكتفاء بإظهار السخط و الكلام السلبي . ومن ثمة المساعدة على خلق روح التعاون والتضامن بينهم , و ابتكار الاهداف لدى العملاء و السعي الدءوب لتحقيقها .

هـ ـ دور الاخصائي الاجتماعي كخبير :

إن كل من التعليم المتخصص و الاعمال التدريبية و الاحتكاك الدائم ببيئة الخدمة الاجتماعية ومتطلباتها ،تكسب الاخصائي الاجتماعي المعرفة العلمية والمهارات الفنية والخبرات المهنية اللازمة ليكون خبيرا على تقديم الحقائق والمعلومات و النصائح في بعض المسائل التي يعجز العملاء على حلها ،فهو يضع ما لديه من معلومات و خبرات لمساعدة العملاء على اتخاذ القرارات المناسبة.

و ـ دور الأخصائي الاجتماعي كمعالج:

يتمثل مضمون هذا الدور في "تشخيص المشكلات التي يعاني منها العملاء والأسباب التي أدت الى قيامها و مساعدتهم على حلها "[1].ويعتبر هذا الدور من أهم الادوار صعوبة لما يتطلبه من التعمق في الدراسة ،وتشخيص المشكلات التي يعاني منها العملاء ، ثم تحديد الاولويات التي يجب اتخاذها من أجل المعالجة ،و هذا في حدود الموارد المتاحة سواء على مستوى المنظمة الاجتماعية أو إمكانيات الاخصائي ،الى الوصول لحلول فعلية لها .

ن ـ دور الاخصائي الاجتماعي كمحرك :

و هنا يقوم الاخصائي [2] بتحديد طبيعة المشكلات الموجودة سواء على مستوى العملاء أو المنظمة الاجتماعية أو المجتمع. ثم يضع المشكلة أمام هذه الأنساق ويوضح لهم المصادر التي تنبع منها المشكلات الاجتماعية أو النفسية أو المادية والخطوات التي يمكن اتباعها من طرف هذه الانساق للتعامل مع المشكلة وأهمية العمل على حلها .

ك ـ دور الاخصائي الاجتماعي كمدافع "محامي" :

يعتبر دور الاخصائي الاجتماعي كمدافع من أهم الادوار التي يتولاها ،والتي

1- س ،أ حسانين ،مرجع سابق ،ص 457.
2- ح ،ح سليمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص 235

تترجم قيم الخدمة الاجتماعية في تدعيم العملاء المحتاجين الى الدعم و التأييد ،من أجل مواجهة مشكلاتهم . ويمكن أن يكون دور المدافع في قيام الاخصائي بالعمل لصالح العميل من أجل تحقيق ما يلي [1] :

1- العمل على حصول العميل على الخدمات عندما لا يمكنه القيام بها بنفسه .

2- . العمل على تصحيح وتعديل اللوائح والإجراءات التنظيمية التي تعطل حصول العميل على الخدمات.

3- .العمل على إصدار اللوائح التنظيمية والقوانين الجديدة والإجراءات العملية المؤثرة ،والتي تسهل حصول العميل على الخدمات .

4- الدفاع عن حقوق العميل عن طريق تشجيع المنظمات الاجتماعية على معاملة العميل بطريقة انسانية وعادلة و عدم إهمال احتياجاته .

كانت هذه أهم الأدوار الأساسية التي يقوم بها الاخصائي الاجتماعي بالمنظمات الاجتماعية التي تتكفل بالخدمة الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات المادية والمعنوية للفئات الاجتماعية الهشة و المقصاة في المجتمع. وهذه الأدوار ليست على سبيل الحصر ,اذ تتعدد المهام حسب الازمات والمشاكل النمطية التي تظهر على العملاء سواء كانوا افراد أو أسر أو جماعات . إن تنوع المشاكل التي يمر بها الفرد خلال مراحل دورة الحياة ،أي من مرحلة الطفولة الى مرحلة الشيخوخة تتطلب تنوع في خدمات الرعاية الاجتماعية ،وبالتالي فان هذه الادوار لا يحسنها ويطبقها بمستوى عال في الاداء إلا الاخصائي الاجتماعي .

1- المرجع السابق ،ص 33.

ملخص الفصل :

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل ،مجموعة من النقاط الهامة والتي تعتبر أساسية في مسار ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.ولما كان عمل الاخصائي الاجتماعي يندرج في إطار المنظمة الاجتماعية. حاولنا الوقوف على مفهوم المنظمة الاجتماعية ،ثم التعرف على الاخصائي الاجتماعي ،والتعرف على ما يستلزمه من معارف علمية ومهارات فنية. ثم ناقشنا عملية التدخل المهني من خلال الأدوار التي يلعبها الاخصائي سواء على مستوى المنظمة الاجتماعية ،او مستوى تدخله مع الافراد والجماعات داخل المجتمع.

ومن كل ما سبق اصبح لدينا تصور لممارس الخدمة الاجتماعية ،من خلال ضرورة تكوينه في مدارس متخصصة في الخدمة الاجتماعية ،تمنحه المصداقية والفاعلية و النجاعة في تحقيق اهداف المنظمة ،وذلك بما توفره من نظريات وطرق ومناهج لعملية الممارسة.

الباب الثاني
الجانب الميداني للدراسة.

الفصل السادس

التعريف بميدان الدراسة

مقدمة الفصل :

قد عرف المجتمع الجزائري تغيرات عديدة في تسييره ،منها ما املته عوامل خارجية تأتي في مقدمتها العولمة ,وما تحمله من تأكيد التنافس والصراع والإصرار على حرية السوق وآلياته وعدم تدخل الدولة ؛وعوامل اخرى داخلية تمثلت في فشل التجربة التنموية المعتمدة على الاقتصاد الموجه. كل هذا بالإضافة للازمات التي عرفها المجتمع الجزائري ،جعل دستور 1989 ،يحمل في طياته تغييرات جذرية ؛مست عدة مجالات ،خاصة في مجال الحريات والانفتاح اكثر على الديمقراطية ,من خلال التعددية الحزبية ؛وأخرى اقتصادية تمثلت في الانفتاح على اقتصاد السوق من خلال التوجه الى خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية ،وهذا ما تولد عنه تغيرات اجتماعية ابرزها صعود قوي ونشط للحركة الجمعوية. فنجد افراد المجتمع بمختلف توجهاتهم ومشاربهم قد اسسوا جمعيات اجتماعية ،للنهوض بالأعباء الاجتماعية ،وتنفيذ مشاريع وبرامج تدعم التنمية الوطنية ،وترفع المستوى الحضاري للمجتمع.

وعليه سوف نحاول في هذا الفصل التعرف على الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،ومجال الدراسة وخصائص العينة التي تمثل مجتمع بحث ،وهذا من خلال ردها على اسئلة المقابلة الاولية التي اجريت مع رؤساء الجمعيات ،وكذا الملاحظات التي سجلت اثناء الزيارة الميدانية لمقر الجمعيات .

1- التعريف بميدان البحث :

1-1 مجتمع البحث وكيفية اختيار العينة :

أ- مجتمع البحث :

لكل موضوع دراسة ,مجتمع بحث يتحدد وتتضح من خلاله اهتمامات الباحث ورؤاه العلمية ،ولما كان موضوع الدراسة يتعلق بالجمعيات الاجتماعية المتواجدة بالمجال الجغرافي لولاية تمنراست. كانت وجهتنا مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تمنراست ,حيث يضم الهيكل التنظيمي للمديرية ،قسم خاص بالإشراف على الجمعيات التي تنشط في كل ارجاء الولاية ،ومن مهامه الرئيسية احصاء كل الجمعيات مهما كان نوعها او طبيعتها (وطنية ،جهوية ام محلية) ،كما يقوم بالإطلاع على النشطات والبرامج التي تمارسها الجمعيات الاجتماعية ,ويعمل على رفع التقارير حولها الى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وهذا حتى تتمكن هذه الأخيرة من تقديم المساعدات المادية والمعنوية للجمعيات الاجتماعية التي تتميز بالممارسة الفعلية للنشاط الاجتماعي المعلن في قوانينها الاساسية .

وللتعرف على اجمالي الجمعيات الموجودة بتراب الولاية ،فقد سلمنا رئيس المصلحة المكلف بالإشراف عن الجمعيات ،قائمة للجمعيات حسب نوعها (مهنية رياضية ،دينية....) تحتوي على اسم الجمعية ،تاريخ اعتمادها ،اسم رئيسها ورقم الهاتف وعنوان مقر الجمعية.

وقد استطعنا ان نحصي من خلال هذه الوثيقة الادارية الرسمية * ،العدد الكلي للجمعيات من جميع الانواع والمسجلة بمصلحة الجمعيات ,بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بولاية تمنراست ،اذ بلغ عددها 1140 جمعية ,حتى تاريخ 31– 12 – 2012 . والجدول التالي يبين انواع الجمعيات المتواجدة بولاية تمنراست وعددها :

- للتعرف اكثر ،انظر بالملاحق .

جدول رقم 01 : يمثل انواع الجمعيات بولاية تمنراست

انواع الجمعيات	عددها	النسبة %
جمعيات الاحياء	239	20.96
الجمعيات الدينية	215	18.85
الجمعيات الثقافية	203	17.80
الجمعيات الفلاحية	169	14.82
الجمعيات الرياضية	161	14.12
الجمعيات الشبابية والطفولة	35	03.07
الجمعيات التضامن والأعمال الخيرية	33	02.89
الجمعيات المهنية	24	02.10
الجمعيات النسوية	15	01.31
الجمعيات العلمية والتقنية	13	01.14
الجمعيات البيئة والوسط المعيشي	13	01.14
جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة	09	00.78
جمعيات السياحة	09	00.78
جمعيات المتقاعدين	02	00.17
المجموع	**1140**	**%100**

وقد تم وضع هذا الجدول رقم 01 ،بناءا على الوثيقة المسلمة لنا من طرف المديرية ,والتي تضم قوائم كل الجمعيات. كما سلمنا ايضا وثيقة * اخرى تضم قائمة لأبرز الجمعيات النشطة ذات الطابع الاجتماعي والإنساني ،والتي ترفع الى

---

* انظر في الملاحق .

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وتحتوي القائمة على اسم الجمعية مقرها ،رقم الاعتماد ،اسم ولقب رئيسها ورقم هاتفه ،بالإضافة الى اهم النشاطات المنجزة. غير انه بتفحصنا لعناوين الجمعيات الاجتماعية والإنسانية الموجودة بالوثيقة ،لاحظنا ان كل الجمعيات تنشط على مستوى عاصمة ولاية تمنراست. ولما حاولنا معرفة الاسباب لم تكن الاجابة مقنعة ،اذ ارجعها الشخص المسئول بالمصلحة الى بعد المسافة. الامر الذي فرضنا علينا البحث في القائمة الاولى عن الجمعيات الاجتماعية ،والتي لا تبين اذ ما كانت هذه الجمعيات تنشط فعلا ام لا. وبناءا على ما سبق ذكره ,قمنا بإحصاء الجمعيات الاجتماعية والموزعة على كامل تراب ولاية تمنراست ،والتي تنشط في مجالات اجتماعية متنوعة من الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ،الى ذوي الامراض المزمنة والمستعصية ،الى رعاية الشباب والطفولة ,وترقية المرأة وغيرها من المجالات الاجتماعية والجدول التالي يبين كيفية توزع الجمعيات الاجتماعية حسب المجال الجغرافي للولاية :

جدول رقم 02 : يمثل توزيع نشاط الجمعيات حسب مقر نشاطها .

مقر الجمعية	عدد الجمعيات	النسبة المئوية%
مدينة تمنراست	18	36
عين صالح	14	28
عين قزام	01	02
تاظروك	00	00
ابلسة	02	04
عين غار	03	06
تين زاوتين	04	08
عين مقل	02	04
فقارة الزوى	03	06
ادلس	03	06
المجموع	50	%100

وبناءا على هذا الجدول ,المستمد من قائمة الجمعيات الاجتماعية المسجلة على

مستوى مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تمنراست ،والبالغ عددها خمسون (50)جمعية ،وهي تمثل مجتمع بحث دراسة ؛دور الجمعيات الاجتماعية من خصائص الخدمة الاجتماعية .

ب - كيفية اختيار العينة :

كما رأينا انفا فان الجمعيات الاجتماعية المسجلة بولاية تمنراست ،يبلغ عددها 50 جمعية ،ودراسة هذا الكم من الجمعيات مع توزيعها الجغرافي عبر كامل تراب الولاية ،يجعل الامر بصعوبة بمكان التعرض لها كلها ،نظرا للمساحة الشاسعة لهذه الولاية. فمثلا لو اخذنا المسافة بين عاصمة الولاية (مدينة تمنراست) ودائرة عين صالح نجدها تتجاوز 650 كم .

ونظرا لما هو متعارف عليه في مناهج البحث للعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة ،فان اختيار العينات يخضع لقواعد ومعايير تتماشى وإشكالية البحث وأهدافه. فمنه من يعتمد على العينات العشوائية والتي لا يتدخل الباحث في مفردات بحثه ،والاختيار يكون على اساس عشوائي بحث. ومنه من يعتمد على عينات غير عشوائية ،بحيث يتدخل الباحث بصفة متحيزة في اختيار مفردات العينة. لذا قد اعتمد في هذه الدراسة على النوع الثاني اي العينة غير العشوائية والتي نجد من اصنافها العينة العمدية ،والتي تعرف بأنها "العينة التي تختار على اساس تقدير الباحث المطلق ،بمعنى ان الباحث هو وحده الذي يحدد الحالات التي تكون عينة بحثه ,وفقا للقواعد التي يراها هو محققة للأهداف التي يسعى اليها"[1] .

وفي هذا السياق جاء اختيار الجمعيات الاجتماعية محل الدراسة وفق ثلاث معطيات اساسية هي :

1- الجمعيات التي اكتسبت خبرة في مجال العمل الاجتماعي ،اي تلك الجمعيات التي تاريخ اعتمادها يفوق او يساوي خمس (05) سنوات.

2- الجمعيات التي تمارس نشاط اجتماعي فعلي ،تدل عليه الملاحظة الميدانية.

3- التنوع في اختيار الجمعيات حسب تواجدها في المجال الجغرافي للولاية .

1- صلاح مصطفى الفوال: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ،مصر ،مكتبة غريب ،س 1988 ،ص 142.

وبناءا على هذه المعطيات وبحكم ان اكبر نسبة من الجمعيات الاجتماعية ،تنشط على مستوى عاصمة الولاية. فعملنا على ان تكون اكبر نسبة ممثلة للعينة من مدينة تمنراست . وقد تم الغاء الجمعيات التي لم تقم بإجراءات المطابقة مع قانون الجمعيات رقم 12/06 ,فهي تعتبر محلة آليا وفق قواعد القانون ،كما تم الغاء الجمعيات التي لا تملك مقر لادارة اعمالها يمكن العملاء من اتصال بالجمعية.

غير ان ما تجدر الاشارة اليه ،هو انه عندنا نزولنا للميدان وتطبيقنا لهذه المعطيات فقد تقلص عدد الجمعيات ،دون تطبيق شرط الخبرة. وهو ما يفسر ان كل الجمعيات الاجتماعية النشطة ،الموجودة في القائمة التي ترفع لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ،هي جمعيات تنشط بمقر الولاية . وعليه فقد اصبح لدينا 20 جمعية وهي تمثل عينة البحث .

2-1 مجالات الدراسة :

أ – المجال المكاني :

تم القيام بهذه الدراسة على مستوى المجال الجغرافي لولاية تمنراست ،وهي من الولايات الحدودية للصحراء الجزائرية ؛اذ تقع في اقصى الجنوب الجزائري وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 1980 كم ،وتقع على ارتفاع 1380 متر فوق سطح البحر وهو الامر الذي يجعلها تتميز بجو معتدل في الشتاء والصيف ،كما انها تشهد تساقط كميات معتبرة من الامطار صيفا ,مما ينتج فيضانات الاودية التي عادة ما تكون خطيرة . يحدها من الشمال ولاية غرداية ومن الشمال الشرقي ولاية ورقلة ,ومن الشرق ولاية اليزي ،ومن الجنوب الشرقي جمهورية مالي ،ومن الجنوب الغربي جمهورية النيجر ،اما من الغرب فتحدها ولاية ادرار. ويبلغ اجمالي عدد سكان الولاية 164245 نسمة يتوزعون على مساحة تقدر ب : 557906.25 كم^2 .

وتضم الولاية المنبثقة عن التقسيم الاداري لسنة 1974 سبعة دوائر وهي : تمنراست ،عين صالح ،تاظروك ،ابلسة ،عين غار ،تين زاوتين ،عين قزام ،كما

تضم عشرة بلديات وهي بالإضافة الى الدوائر المذكورة ،كل من بلدية عين مقل بلدية فقارة الزوى وبلدية ادلس.
تعتبر ولاية تمنراست ولاية ذات موقع استراتيجي فهي همزة وصل بين الجزائر وإفريقيا ،كما تمثل مركز تبادل تجاري وثقافي جد هام ،هذا بالإضافة الى طابعها السياحي الرحب وتمتعها بالموارد الطبيعية كالذهب ،الامر الذي يسمح لها ان تكون قطب اقتصادي هام في المستقبل ،اذا ما تلقت العناية والاهتمام اللازم من طرف الدولة في مجال التنمية . وفي هذا المجال التنموي تأتي الجمعيات الاجتماعية لتكون الوسيط والقوة الضاغطة كإحدى منظمات المجتمع المدني ،لتلفت الانتباه وتستثير ضمير السلطة حتى تؤثر في القرارات وتدعم الفئات الهشة والمقصاة من المجتمع ،وتعمل على تغطية العجز لدى الدولة في التكفل ببعض الحالات الاجتماعية الصعبة .

ب – المجال الزمني :

نجد ان هناك اختلاف لدى الباحثين ,في تحديد المجال الزمني للدراسة فمنهم من يحدده من بداية اختيار الموضوع الى غاية استخلاص النتائج ،ورأي اخر يحدده في المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية .
وبناءا على الرأي الثاني والمعمول به اكثر ،فان المجال الزمني لدراسة موضوع الجمعيات الاجتماعية ,بدأ مع اول زيارة لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تمنراست ،والتي كانت بتاريخ 25 فيفري 2013. وتلتها زيارات اخرى متقاربة لمصلحة الجمعيات بالمديرية ،ثم بدأنا في عملية البحث عن مقر الجمعيات وإجراء المقابلات اولية مع رؤساء الجمعيات ،ابتداءا من تاريخ 15 افريل من نفس السنة ،وقد استمرت الدراسة الميدانية الى غاية 17 ماي 2016 . وقد تخللت هذه الفترة بعض الانقطاعات عن الدراسة الميدانية نتيجة ظروف اجتماعية ومهنية يشار اليها في صعوبات البحث .

2- خصائص العينة :

كما سبق الذكر آنفا فان عينة البحث ،تم اختيارها من الجمعيات الاجتماعية التي تنشط على مستوى اقليم ولاية تمنراست ،وقد اختيرت العينة بطريقة عمديه ،وقدرت ب عشرين (20) جمعية منها اثنى عشر (12) جمعية من عاصمة الولاية وثمان (08) جمعيات موزعة على دوائر وبلديات الولاية.

وقد اجرينا مع رؤساءها او من ينوب عنهم مقابلات اولية قصد التعرف الجمعية وكسب الثقة ،وكانت الاسئلة تدور حول التعريف بالجمعية ،المستوى التعليمي والمهنة ،السن بالإضافة الى وسائل الاعلام المستعملة في التعريف ببرامج ونشاطات الجمعية .

وسوف نتعرض الى التعريف بالجمعيات الاجتماعية من خلال الجداول التالية :

جدول رقم 03 : يمثل توزيع الجمعيات حسب الاسم وتاريخ الاعتماد والمقر.

رقم	اسم الجمعية	تاريخ الاعتماد	المقر
01	جمعية السبيل للاعمال الخيرية	2004	تمنراست
02	الجمعية الخيرية آدم للتكافل الاجتماعي ومساعدة المرضى	2004	تمنراست
03	جمعية السلام للتكافل الاجتماعي	2006	تمنراست
04	جمعية المودة الخيرية	2009	تمنراست
05	جمعية نور اليتيم للتكفل باليتامى	2009	تمنراست
06	جمعية الشاي الاخضر	2011	تمنراست
07	جمعية المطالبة بحقوق المعوقين حركيا	1991	تمنراست
08	جمعية إشراقه لرعاية الشباب والطفولة	2009	تمنراست
09	جمعية ابتسام للمعوقين.	2007	تمنراست
10	جمعية مفاتيح الخير.اندمجت في الجمعية الوطنية جزائر الخير	2009 ت إ 2014	تمنراست

11	جمعية ترقية الفتاة لولاية تمنراست	1994	تمنراست
12	جمعية ترقية وإدماج الشباب	1990	تمنراست
13	جمعية المطالبة والدفاع عن حقوق المعوقين	1994	عين صالح
14	جمعية النور الخيرية	1991	عين صالح
15	الجمعية الخيرية شعاع للتكفل بالايتام	2007	ابلسة
16	جمعية حماية الصحة وتوعية الشباب	2011	عين غار
17	جمعية القطارة لترقية الطفولة	1993	فقارة الزوى
18	جمعية المعوقين	2004	عين أمقل
19	الجمعية الخيرية لزاوية مولاي الطيب	2004	عين قزام
20	الجمعية الخيرية لحي ادينان	1991	ادلس

من خلال هذا الجدول رقم 03 يتبين ان اهم المجالات الاجتماعية التي تعتبر محل نشاط الجمعيات الاجتماعية ،وهي مرتبة حسب المجال الاجتماعي الاكثر اهتماما به ،من خلال عددها وهي كالآتي :

1- مجال الاعمال الخيرية والتكافل الاجتماعي ،وتنشط بهذا المجال ثمان (08) جمعيات اجتماعية .

2- مجال رعاية الطفولة والشباب ،وتنشط به خمس (05) جمعيات اجتماعية.

3- مجال الرعاية والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ،وتنشط به اربع (04) جمعيات اجتماعية.

4- مجال الصحة ،وتنشط به جمعيتان .

5- مجال ترقية المرأة ،وتنشط بهذا المجال الاجتماعي جمعية واحدة .

كما يجب الاشارة الى جمعية مفاتيح الخير ،اتحدت مع جمعية جزائر الخير الوطنية ،وبالتالي اصبحت عبارة عن مكتب يمثل هذه الاخيرة.

جدول رقم 04 : يمثل توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس والبيئة الجغرافية

المجال الجغرافي / الجنس	مركز الولاية	ضواحي الولاية	المجموع
ذكر	08 % 66.66	07 %87.5	15 % 75
أنثى	04 % 33.33	01 %12.5	05 % 25
المجموع	12 100%	08 % 100	20 % 100

بإلقاء نظرة بسيطة على الجدول رقم 04 ،نقرأ فيه اكبر نسبة وهي 75 % تعبر على سيطرة الذكور ،في تأسيس الجمعيات الاجتماعية ،وهذا يعود لطبيعة المجتمع الجزائري عامة الذي يتميز بأنه مجتمع محافظ مازال للعادات والتقاليد والأعراف دور في عدم انفتاح المرأة على منظمات المجتمع المدني عامة ،والعمل الجمعوي خاصة . غير انه لما نقرأ نسبة 25 % وهي تمثل نسبة النساء اللواتي على راس الجمعيات الاجتماعية ،فهي ليست بالنسبة الضعيفة خصوصا في منطقة يغلب عليها طابع المحافظة وسيطرة العادات والتقاليد ،وهو ما يدل على ان هنالك اقبال للمرأة بولاية تمنراست على تأسيس الجمعيات الاجتماعية .

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول ،ان لمتغير البيئة الجغرافية علاقة بدور الجنس في تأسيس الجمعيات ،اذ نقرا اكبر عدد من الجمعيات الاجتماعية التي تترأسها النساء ,اربع جمعيات متواجدة بمركز الولاية بنسبة 80 % ،في حين تقل ان لم نقل تنعدم اذا ما توجهنا خارج مدينة تمنراست ،وهو ما يبين اثر التمدن في ترقية نظرة المجتمع الى عمل المرأة بصفة عامة والعمل الجمعوي بصفة خاصة .

جدول رقم 05: يمثل توزيع رؤساء الجمعيات الاجتماعية حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة %
29- 20	00	00
39 - 30	07	% 35
49 - 40	09	% 45
59 - 50	04	% 20
المجموع	20	%100

ما يمكن قراءته من هذا الجدول ،هوان اكبر نسبة وهي 45 % من رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،نجدها في الفئة العمرية ما بين الاربعين وتسعة والأربعين سنة ؛وهو ما يفسر على ان الفرد في هذا المرحلة يصل الى مستوى من النضج والوعي ،مما يولد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وينمي الرغبة في تحقيق المصلحة العامة لجميع افراد المجتمع ،الامر الذي يساعد بناء مجتمع قائم على التماسك والتضامن . ثم تلي هذه الفئة الفئة الاقل منها سنا مباشرة ،وهي ما بين الثلاثين وتسعة والثلاثين سنة وهي تقترب من الفئة الاولى وينطبق عليها نفس التحليل تقريبا ،كما ان سن الزواج في المدن الصحراوية كما تشير اليه الدراسات ؛منخفض مقارنة بالمدن الشمالية ,مما يجعل الشباب يعيش النضج الاجتماعي في هذه المرحلة العمرية ؛مما يمكنهم من تحمل المسؤوليات كرؤساء للجمعيات الاجتماعية. كما نلاحظ ان النسبة المئوية تبدأ في الانحدار اذا ما اتجهنا الى سن الخمسين فما فوق ،فتنخفض الى عشرين بالمائة . غير ان اهم ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول ،هو انعدام فئة الشباب التي تقل اعمارهم عن الثلاثين سنة الامر الذي يفسر ان الشباب في هذه المرحلة من العمر ,نجد له اهتمامات اخرى في مجال الحركة الجمعوية ،والتي غالبا ما تكون في شكل جمعيات ثقافية او رياضية .

جدول رقم 06 : يمثل توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير المستوى التعليمي.

الجنس / المستوى التعليمي	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متوسط	00	00	01	20	01	05
ثانوي	03	20	02	40	05	25
جامعي	11	73.33	02	40	13	65
آخر	01	06.66	00	00	01	05
المجموع	15	100	05	100	20	100

اول ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو غياب مستوى التعليم الابتدائي لدى رؤساء الجمعيات ،كما نقرأ انه كلما اتجهنا في رفع المستوى التعليمي ،كلما زادت نسبة تأسيس الجمعيات الاجتماعية. فان كانت منعدمة عند المستوى التعليمي الابتدائي ،فنجدها بنسبة ضعيفة جدا في المستوى التعليمي المتوسط لترتفع نوعا ما ,عند مستوى التعليم الثانوي حيث تقدر بنسبة 25 بالمائة ،لتكون النسبة كبيرة ومعتبرة عند المستوى الجامعي ،حيث قدرت النسبة ب65 بالمائة وهو ما يبين اثر ارتفاع المستوى التعليمي في ميل الافراد في المجتمع ،نحو الاهتمام وتأسيس الجمعيات الاجتماعية .

كما نلاحظ ان هناك نوع أخر من التعليم لا يمكن تقييمه بمستوى التعليم الاكاديمي والذي يكون التعليم فيه بداية من الزوايا القرآنية وينتهي في المعاهد الاسلامية وهو يمثل نسبة ضعيفة وهذا يعود ربما لبداية اختفاء هذا النوع من التعليم .

كما يمكن ان نقرأ ان نفس التحليل والقراءة بالنسبة للجنس ،حيث نجد المستوى الثانوي والجامعي ،اذ يكاد يتساوى الذكور مع الاناث .

جدول رقم 07 : يمثل توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير المهنة.

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أعمال حرة	02	13.33	01	20	03	15
إمام	01	06.66	00	00	01	05
موظف	03	20	02	40	05	25
أستاذ(ثانوي ومتوسط)	04	26.66	00	00	04	20
مختص نفسي	01	06.66	02	40	03	15
مربي مختص	02	13.33	00	00	02	10
طبيب	02	13.33	00	00	02	10
المجموع	15	%100	05	100%	20	%100

بقراءة اولية للجدول رقم 07 نلاحظ ان اعلى نسبة هي لدى الموظفين ب 25 بالمائة ،وتقترب منها بقليل نسبة الاساتذة اذ تقدر ب 20 بالمائة ،وهما معا يكادون ان يمثلوا نصف العينة ،وهو ما يؤشر على وجود ميل خاص لهاتين الفئتين ،في الاهتمام وتأسيس الجمعيات الاجتماعية.

كما نلاحظ ايضا أن هناك علاقة بين طبيعة المهن ،والنشاط الاجتماعي المقدم من طرف الجمعيات الاجتماعية ،اذ وجدنا تأثير مباشر للمهنة على نوع العمل الاجتماعي والهدف من الجمعية. فنجد مثلا ان اصحاب مهنة الطب يميلون جمعيات مساعدة المرضى والوقاية من الامراض ،فحين المختصين النفسانيين والمربين يميلون الى جمعيات الرعاية والمساعدة النفسية ،بينما تتجه باقي الفئات الى اعمال البر والإحسان والتكافل الاجتماعي.

3- الامكانيات المادية للجمعيات الاجتماعية :

تعتبر الامكانيات المادية من العوامل الاساسية التي تساعد على تحقيق مجموعة الخدمات التي تهدف إليها الجمعيات الاجتماعية في برامجها ،كما تعمل على تحديد شكل تنظيم الجمعية الذي يسمح بالمرونة والسرعة في الاستجابة ،مما يضمن توفير ادارة فعالة تحسن استثمار الموارد المتاحة. وعليه فمن خلال الزيارات المتتالية الى مقر الجمعيات ،يمكن الوقوف على جملة من الملاحظات الهامة فيما يخص ما تحظى به الجمعيات من إمكانيات مادية نوجزها في ثلاثة نقاط رئيسية وهي :

3-1 جمعيات تمتلك امكانيات مادية معتبرة :

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذه الجمعيات عددها قليل ويمكن حصرها في أربعة جمعيات اجتماعية ،ثلاثة منها تنشط على مستوى مركز الولاية وهي ،جمعية نور اليتيم للتكفل باليتامى ،جمعية الشاي الاخضر ومكتب جمعية جزائر الخير. اما الجمعية الرابعة فتنشط على مستوى دائرة عين صالح وهي جمعية النور الخيرية.

فبالنسبة لهذه الجمعيات نجد أنها تمتلك المقر الواسع ،بالإضافة على الوسائل والتجهيزات ،فنجد تعدد المكاتب وأجهزة الاعلام الالي الموصولة بشبكة الانترنت وورشات التكوين او المساعدة. مع الحركة المستمرة سواء من طرف المقبلين على خدماتها من العملاء او المتطوعين للعمل بالجمعية. هذا ما يسمح بخلق قوة التفاعل الاجتماعي من خلال العلاقات الاجتماعية التي تنشا جراء ذلك ،وهو ما له تأثير على نشاط الجمعية وتنفيذ برامجها. وكمثال على ذلك نقدم جمعية الشاي الاخضر ،المختصة في مكافحة مرض نقص المناعة وترقية الصحة ،فهي تمتلك مقر يحتوي على قاعة لاستقبال المرضي الذين يأتون لتلقي المساعدات والدعم الاجتماعي والنفسي من كل انحاء الولاية ،بإشراف الطبيب الذي هو رئيس الجمعية كما يضم المقر مكاتب متعددة وقاعة للاجتماعات ،كما ان الجمعية توظف سكرتيرة بدوام يومي تتمتع بكل حقوق الموظف ،الامر الذي ينعكس ايجابا على العملاء بحيث ابواب الجمعية مفتوحة على الدوام .

2-3 جمعيات تمتلك إمكانيات مادية متوسطة:

وهي جمعيات تمتلك إمكانيات لا بأس بها ،غير أنها لا ترتقي إلى مستوى الامكانيات التي تتمتع بها الجمعيات المذكورة أنفا ،حيث تمتلك مقرات واسعة نوعا ما ،حيث تحتوي على مكتبين أو ثلاث مكاتب ،مجهزة بالإعلام الالي ،فهي على العموم تسمح بممارسة الخدمة الاجتماعية . وكمثال على هذه الجمعيات نجد جمعية ترقية وإدماج الشباب ،جمعية حماية الصحة وتوعية الشباب وجمعية ابتسام للمعوقين . وذكر هذه الجمعيات على سبيل المثال لا الحصر.

3-3 جمعيات امكانياتها المادية ضعيفة :

وهي جمعيات تفتقر لأدنى التجهيزات ،إذ تكاد لا تمتلك إلا المقر فقط عدا مكتب وبعض الكراسي ،بحيث يتبادر في الذهن الزائر لها بأنها بحاجة هي التي تحتاج الى خدمة اجتماعية. وتنحصر هذه الجمعيات في جمعية المعوقين ببلدية عين امقل ،جمعية القطارة لترقية الطفولة ببلدية فقارة الزوى والجمعية الخيرية لحي ادينان ببلدية ادلس .

4- الاعلام ودوره في الجمعية الاجتماعية :

حتما ان عنصري الإعلام والاتصال اصبحوا من الركائز الاساسية التي تقوم عليها العملية الادارية في المنظمة الاجتماعية ،اذ امسى لهما اثر بارز في تحقيق الفعالية التنظيمية في اي منظمة مهما كان نوعها. ومما لا شك فيه أن لعنصر الاعلام أهمية بالغة في حياة الجمعية الاجتماعية ،اذ بواسطته يمكن التعريف بالجمعية وأهدافها وبرامجها ،وعند القيام بنشاطها وعملها الاجتماعي. ان نجاح اي جمعية في التعريف بنفسها وأهدافها ,يعتمد بالدرجة الاولى على مدى تحكمها في عنصر الاعلام وكيفية تبليغ نشاطها للعملاء المستهدفون من وراءه. لذلك تستعمل الجمعيات الاجتماعية في برامجها الاعلامية وسائل متعددة وتستعين بأساليب متنوعة نجد في مقدمتها الورقات الإشهارية ،إذ من خلال المقابلة الاولية تبين لنا أن كل عناصر العينة تعتمد على الورقات الاشهارية أي بنية 100% وهذا لسهولة إعدادها دون تكاليف باهظة أولا ،وسهولة تداولها في بيئة الجمعية ثانيا.

ثم يأتي في المرتبة الثانية أسلوب التعبئة والمشافهة في الحياة اليومية (في العمل ، في السوق ،في المسجد ،في المقهى...) هذا بنسبة 60% ،ويرى رؤساء الجمعيات أن هذا الاسلوب له أهمية كبيرة ،كونه أولا غير مكلف ماديا وثانيا يمكن إقناع الاخرين بالشرح والتوضيح،وهو ما يسمح بالتشكيل العاطفي والإدراكي من خلال نسق علائقي يضمن الاستمرارية في العمل

ثم تأتي المعارض في المرتبة الثالثة ،وهذا بنسبة 50% ،وهذا لما تقدمه تلك المعارض من اعمال وصور تجسد النشاطات الفعلية للجمعية الاجتماعية ،وبالتالي تعطي فكرة واضحة على مدى التزامها وانضباطها في تحقيق أهدافها . كما تمكن المعارض من تحقيق بعض المداخيل المالية من خلال بيع المعروضات ،والتي تستعين بها الجمعية في تنفيذ برامجها.

كما تستعمل بعض الجمعيات على قلتها ،مواقع التواصل الاجتماعي ؛للتعريف بالجمعية وبرامجها.

كانت هاته أهم الوسائل الاعلامية التي تستعملها الجمعيات الاجتماعية في مجال التعريف بها ،غير ان هنالك وسائل أخرى تستعملها الجمعيات لكن بنسب ضئيلة ومتفاوتة ،مثل الاشهار بالجرائد والمجلات ،بالإضافة إلى الاذاعة المحلية وتنظيم الملتقيات ،وهذا ما يمكن تفسيره بأن هذه الوسائل تتطلب إمكانيات مالية معتبرة لا تستطيع ميزانية بعض الجمعيات الاجتماعية توفيرها وتحملها.

5- كيفية تحليل المحتوى :

يعرف "**Berelson** " تحليل المحتوى بانه "احد اساليب البحث العلمي التي تهدف الى الوصف الموضوعي ،المنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة الاتصال وهدفه التفسير."[1] ويتم التحليل وفق قواعد واضحة ودقيقة ،بحيث لو اشتغل باحثين مختلفين على المحتوى ذاته لتوصلا الى نفس النتائج .

وانطلاقا من هذا ,وحيث ان أداة البحث المستعملة في دراسة الجمعيات الاجتماعية ،كانت المقابلة الموجهة . فان السؤال الذي يطرح هو ما الذي اريد ان احلله ؟ وماذا اريد من وراء هذا التحليل ؟. هذا ما تطلب التعريف بوحدات التحليل

1-ر ،طعيمة ،مرجع سابق ص 22.

وحصر وافي لفئاته ،ثم الاحصاء التام لمعدلات التكرار.
فبعد اجراء المقابلات مع رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،بواسطة دليل المقابلة الموجهة والتي احتوت على تسعة عشر(19) سؤالا موزعة على خمسة (05) محاور رئيسية ،اقتضتها طبيعة الدراسة. كان كل جواب مقدم من طرف رئيس الجمعية عبارة عن وحدة تحليل للمحتوى الظاهر ،بعد ذلك تم دمج هذه الوحدات التحليلية ،حسب المحتوى الظاهر لعبارة الجواب ،من خلال التكرار الى فئات اجوبة ،بعد ذلك تم دمج هذه الفئات في شكل مواضيع ,حسب طبيعة الدراسة. وهذا ما سنبينه من خلال الفصول الاتية.

ملخص الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل ،الذي يعتبر مدخل للجانب التطبيقي للبحث ،وفيه تعرضنا الى التعرف على مجتمع بحث الدراسة ،التي تعتبر من الدراسات الوصفية التي تهتم بتوضيح خصائص اي ظاهرة ،او وضعية أو جماعة ،وتفسير اوجهها البارزة . ثم انتقلنا الى كيفية اختيار العينة ،والتعرف الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،واهم خصائصها ،ثم حاولنا التعرف على الامكانيات المادية التي تحظى بها الجمعيات الاجتماعية ،واهم الوسائل الاعلامية التي تستعملها في التعريف ببرامجها وأعمالها .

الفصل السابع

الاحتياجات المعرفية والمادية وأثرها في عمل الجمعيات الاجتماعية

مقدمة الفصل :

لقد اصبح هناك اتفاق شبه تام على اهمية دور الجمعيات الاجتماعية كشريك اساسي في كافة مستويات العملية التنموية ،وتحقيق مستوى معيشي افضل لأفراد المجتمع ،بما تقدمه من برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية.

وبناءا عليه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على اهم الاحتياجات المعرفية العلمية ،والاحتياجات المادية وأثرها على تسيير الجمعية الاجتماعية ،وتحقيق اهدافها المعلنة في قوانينها الاساسية.

لكن قبل ذلك نحاول التعرف على خلفيات الاهتمام بالعمل الاجتماعي لدى رؤساء الجمعيات ،وذلك من خلال التعرف على الاسباب والدوافع الكامنة وراء تأسيسهم للجمعيات الاجتماعية ،وما يمثله الفعل التطوعي لديهم .

1-خلفيات انشاء الجمعيات الاجتماعية :

من خلال اجوبة رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،عن اسئلة المحور الاول من المقابلة ؛وانطلاقا من ان شدة الاتجاه في تحليل المحتوى يقصد بها "مدى ما في العبارات من مغالاة ،تقاس بالاستدلال على ما لدى المبحوث من افكار خاصة او اتجاهات معينة ،وحساب تكرار العبارات والربط بين الالفاظ والسياق الذي ذكرت فيه"[1]. فان هذا يقودنا الى تحليل العبارات المتحصل عليها ،والتي تمثل وحدات اجوبة ,تم دمجها من خلال المحتوى الظاهر لعبارة الجواب ،وقد كانت عبارات الاجوبة المتحصل عليها ،بالنسبة للمحور الاول تقدر ب 80 وحدة اجابة ،وبعد دمجها في فئات تحصلنا على 12 فئة اجوبة ،والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم 08 : يبين خلفيات انشاء الجمعيات الاجتماعية

رقم الفئة	فئة الأجوبة	التكرار	النسبة %
01	اشاعة روح التضامن والتكافل في المجتمع .	09	11.25
02	سلوك حضاري يسمح بتنمية المجتمع .	05	06.25
03	فهم ظروف وحاجات المجتمع ومشكلاته.	04	05.00
04	الاحساس بأهمية العمل الجمعوي في تنمية المجتمع.	06	07.50
05	دعم منظمات الرعاية الاجتماعية الرسمية	06	07.50
06	تحقيق أهداف الجمعية	07	08.75
07	التطوع راحة نفسية في الدنيا ،وأجر إلهي في الآخرة	10	12.50
08	التطوع تأكيد للقيم الانسانية وروح الانتماء للمجتمع	08	10.00
09	التطوع نضال ومبادئ وأفكار تترجم في الحياة الاجتماعية.	05	06.25
10	زرع الرغبة في التغيير نحو الأفضل.	06	07.50
11	العمل على غرس الوعي بأهمية التطوع.	10	12.50
12	تحفيز الاعضاء معنويا.	04	05.00
المجموع		80	100

1- المرجع السابق ،ص 156.

اول قراءة تتبادر الى الذهن من خلال تفحص الجدول رقم 08 ،هو وجود نوعين من فئات الاجوبة ،النوع الاول يمكن حصره في موضوع يتعلق بأسباب تأسيس الجمعيات الاجتماعية ،وتمثله الفئات من 01 الى 06 ،ونوع ثاني يمكن تناوله في موضوع يتعلق بالتطوع ،وتمثله الفئات من 07 الى 12. وسوف نتناول تحليل هذه الفئات حسب المواضيع فيما يلي :

1-1 اسباب انشاء الجمعيات الاجتماعية :

ان التأمل في فئات الاجوبة من 01 الى 06 يتبين ان هناك وعي كبير قد تشكل في ضمير رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،بأهمية التضامن والتكافل الاجتماعي ،والذي كان الاساس في تأسيس الجمعيات. فالاتجاه العام لهذه الفئات تمثله اعلى نسبة وتقدر ب 11.25 **%** ترى في عملية تأسيس الجمعيات ذات التوجه نحو النشاط والانشغال الاجتماعي الغاية منها ,هو اشاعة روح التضامن والتكافل في المجتمع ،مما يدل على الحس التضامني الكبير الذي صار يتمتع به الرؤساء ،وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الكهولة (40-49 سنة) في العينة ,تميل الى تأسيس هذا النوع من الجمعيات ،التي غايتها القيام بأعمال ونشاطات وانشغالات اجتماعية هادفة. تهدف الى تعزيز التلاحم والترابط الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد ،من خلال الاهتمام والرعاية للفئات الفقيرة والمحرومة والمقصاة ،وبالتالي تحقيق قدر ولو يسير من العدالة الاجتماعية ،مما يولد الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع ،وهو ما ينتج عنه تماسك اجتماعي قوي. كما ان لجوء الاشخاص الى تأسيس الجمعيات من اجل تحقيق انشغالات اجتماعية ،يعكس بصورة جلية النقلة النوعية في الوعي بأهمية الانتقال من الاطار الفردي المبني على الاحسان ،الى مجال اجتماعي منظم او شبه منظم ,يهدف الى حل المشكلات الاجتماعية فردية كانت او جماعية ؛وبالتالي امسى النشاط الاجتماعي في مجال العمل الجمعوي بالفعل شريك للمؤسسات الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية. اذ نقرأ في نفس السياق ,بعد النسبة التي تلي اكبر نسبة والتي ترى ان اسباب انشاء الجمعيات تعبر عنه اهداف الجمعية ،فنجد بنسب متساوية اي 07.50 **%** فئات الاجوبة التي ترى

ان عملها وان كان بسيطا ،فهو يسهم في عملية التنمية بالمجتمع ،من خلال دعم منظمات الرعاية الاجتماعية الرسمية للدولة ؛بحكم تواجدها بالأحياء الشعبية ,الامر الذي يساعدها على العمل الجواري ،ومعرفة مشاكل و انشغالات الفئات المحرومة. وبهذا اصبحت تقوم بدور مكمل ووسيط للدور الحكومي ،كمصدر للتوازن الاجتماعي ،خصوصا في ظل التحولات والتغيرات التي عرفتها وتعرفها الجزائر بداية من نهاية القرن الماضي ،خاصة في المجال الاقتصادي ,اذ نلاحظ ان هناك تحول وان كان تدريجي وبطيء ,في الانتقال نحو السوق بدل الاقتصاد الموجه مما ينتج عنه تفاوت في مستويات الدخل ،وتفاقم للبطالة .

وفي مجال تنمية المجتمع دائما ,نجد ان نظرة رؤساء الجمعيات الاجتماعية للنشاط الاجتماعي في مجال تنمية المجتمع ،تتماشى ونموذج "روثمان" للتغيير في المجتمع المحلي[1] (Rothman's Model for community change) .

حيث وضع ثلاثة نماذج للتغير في المجتمع ،من بينها نموذج الخدمة الاجتماعية " Social work" ؛ويقوم هذا النموذج على فرض اساسي هو ان هناك جماعات داخل المجتمع ,تتعرض لنوع من الضغوط والاضطهاد ؛لان البناء الهيكلي للمجتمع يتسم بعدم المبالاة وعدم الوعي والفهم لاحتياجات هذه الجماعات ؛ومن ثم فان هذه الجماعات تتعرض بشكل مباشر ومنظم لكافة انواع الحرمان من الخدمات الاساسية والحقوق. وعليه يرى روثمان في هذا النموذج انه على الاخصائي الاجتماعي (رئيس الجمعية) ان يساعد هذه الجماعات ،من خلال توعيتهم بحقيقة ما يحدث ,والمشكلات التي تحدث نتيجة تعاملهم مع مجتمع غير عادل وغير واع. كما له بحكم تعامله مع اصحاب القرار وواضعي السياسات ،وبحكم ما له من خبرات ميدانية ومعرفة علمية ,ان يلفت انتباههم لهذه الجماعات التي تفتقد الى العلاقات مع هيئات المجتمع ؛فهو يقوم بدور المحرك والوسيط والمفاوض باسم هذه الجماعات. ومنه وجب على هذه الجماعات ان تدرك ان عملية التوصل الى حلول للمشاكل الاجتماعية ,وتضمن لهم الخدمات التي يحتاجونها ،تتطلب منهم العمل التعاوني والنشاط المنظم حتى يمكن ارغام هيئات ومؤسسات المجتمع على

1- ح ،ح ،سليمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص 384 ...386.

الاهتمام بهم ،ومراعاة ظروفهم وتحقيق مصالحهم بصورة عادلة .

ومن كل ما سبق من هذا التحليل ،يمكن ان نستخلص ان الاسباب الموضوعية بأهمية النشاط الاجتماعي لضمان التكافل والتضامن الاجتماعي ،مما ينتج عنه تماسك اجتماعي قوي وتنمية ،كانت من الاسباب الرئيسية وراء تأسيس الجمعيات الاجتماعية. وبمقارنة هذا مع الخدمة الاجتماعية ،نجده يتماشى مع مبادئها ,خاصة عنصر الرغبة والإرادة لدى الاخصائي الاجتماعي ؛الذي يكون حافزا مؤثرا للاستعداد وتقبل ممارسة الخدمة الاجتماعية . وهو ما يضمن عدم الاضطراب واليأس عند الاصطدام بالعوائق التي تحول دون تنفيذ برامجه الاجتماعية . فتدخل الاخصائي الاجتماعي لا يتطلب منه التضحية فقط ،بل الاقتناع بهذه التضحية وهو ما يسمح له بممارسة نشاطه دون ان يحدد ذلك بفترات زمنية معينة ،وان يمنح كل مؤهلاته وخبراته لمساعدة الفئات التي تحتاج الى يد العون والمساعدة . وما تجدر الاشارة اليه هو اتفاق رؤساء الجمعيات الاجتماعية على القوانين المتعلقة بالجمعيات تسهل الفعل الجمعوي سواء قانون 31/90 او القانون المعدل والمتمم له رقم 06/12 ،غير ان اهم العراقيل بيروقراطية ,تمثلت في اخذ الكثير من الوقت في منح الاعتماد .

وبعد ان تعرضنا الى الاسباب والدوافع الكامنة وراء تأسيس الجمعيات الاجتماعية نتعرض فيما يلي لنظرة رؤساء الجمعيات الى التطوع .

2-1 التطوع :

حاولنا التعرف على نظرة رؤساء الجمعيات الى التطوع ،وكيفية اكتسابهم للمتطوعين للعمل بالجمعية و المحافظة عليهم. وبالرجوع الى الجدول رقم 08 وتأمل فئات الاجوبة من 07 الى 12 يمكننا قراءة الاتجاه في أعلى نسبة التي تقدر ب 12.50 **%** والتي تعبر على أن التطوع راحة نفسية في الدنيا ،وأجر إله في الاخرة. وهذا ما يبين تأثير الجانب الروحي المستمد من مبادئ الدين الاسلامي السمح ،على رؤساء الجمعيات في الاهتمام بالتطوع ،حيث نجد الكثير من الايات والأحاديث التي تحث على التطوع والاهتمام بالآخرين وترقية أوضاعهم. ويظهر ذلك في الايات "ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم"[1] و "ومن تطوع خيرا فهو خير الله"[2] .

1- 2 سورة البقرة ،الآية رقم ; 158 والآية رقم 184.

كما أن التفاوت في المستويات التعليمية وطبيعة المهن لدى رؤساء الجمعيات ،كان له دوره في اختلاف وجهات النظر لديهم حول التطوع. اذ نقرأ في النسبة التي تلي مباشرة أعلى نسبة وتقاربها والتي تقدر ب 10 % ترى في التطوع تأكيد على رسوخ القيم الانسانية النبيلة ،وتعبير واضح وصريح لروح الانتماء للمجتمع. ان هذه القيم تجعل المتطوع لا ينتظر أجرا أو مكافأة على عمله ،وهي اساس الالتزام بأداء العمل ،وهي التي تجعل من الرقابة على عمل المتطوع ,رقابة شرف وضمير. كما نقرأ بنسبة أقل مما سبق في فئات الاجوبة السالفة ،من يربطون التطوع بالنضال من أجل الافكار والمبادئ الراسخة في اعتقادهم ،وترجمتها في أرض الواقع ،من خلال النشاط والانشغال الاجتماعي للجمعيات ،وهو ما يعبر عن الرغبة والدافع الذاتي لإحساس الفرد بالمسؤولية اتجاه مجتمعه.

اما فيما يخص المحافظة على المتطوعين النشطين بالجمعيات الاجتماعية ،حتى لا يغادروها ؛فنقرأ في اتجاه اعلى نسبة تقدر ب 12.50 % ,معبرة عن غرس الوعي بأهمية العمل التطوعي ،ويكون هذا بإيجاد صيغ وآليات لتأصيل التطوع كقيمة اجتماعية وحضارية نابعة من ثقافة المجتمع ،وذلك من خلال الممارسة اليومية للتطوع ,كتنشئة اجتماعية ومشاركة يقوم بها كل من الاعلام ،الاسرة والمدرسة ،وكذا العمل على تطوير اساليبه وهذا في ضوء ما تنتجه الخدمة الاجتماعية من تقنيات ومعارف . كما نقرا في نفس الاتجاه وبنسبة اقل قدرت ب 07.50 % تعبر عن زرع الرغبة في التغيير نحو الافضل ،ولن يتأت هذا إلا من خلال خلق وتهيئة مناخ انساني وديمقراطي مناسب يساعد ويشجع على العمل التطوعي ويضمن استمراريته. كما نلاحظ في نفس الجدول فئة اجوبة نسبتها دون الوسط ،ترى في التحفيز المعنوي عاملا مهما في الابقاء على المتطوعين بالجمعيات الاجتماعية ،والتحفيز المعنوي عامل تفرضه الطبيعة الانسانية للمتطوع وكان الاهتمام به اولا في المنظمات الاقتصادية ،بداية من نظرية العلاقات الانسانية ل "إلتون مايو" . وعادة ما يكون التحفيز المعنوي للمتطوع ،في شكل جوائز ترصد للأعمال التطوعية الهادفة والقيمة ,مع اهتمام المجتمع والإعلام بها مما يولد الحماس والرغبة للعمل التطوعي .

وإجمالا يمكن القول ان هناك وعي لدى رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،بأهمية ودور التطوع في الحياة المعاصرة. فمع التغيرات الاجتماعية السريعة والأزمات الاقتصادية المتعاقبة ،وما تنتجه من مشاكل وأمراض اجتماعية ،اضحت الحاجة الى العمل التطوعي والمتطوعين على السواء اكثر من ضرورة. وهذا لما يحققه التطوع للجمعيات الاجتماعية ,من تعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع وتحويلها الى خدمة اجتماعية المجتمع. الا ان فعالية العمل التطوعي في المجال الاجتماعي ،تظل مرتبطة بما تنتجه الخدمة الاجتماعية من معارف علمية وتقنيات ومهارات فنية. وهو الامر الذي يتطلب الاهتمام بالتكوين ،وذلك بتأسيس معاهد وتخصصات بالجامعة ،موضوعها الخدمة الاجتماعية توفر اختصاصيين اجتماعيين يمكنهم رفع مستوى الاداء لدى الجمعيات الاجتماعية. لذا وكمثال لأهمية التكوين نجد هناك اهتمام واسع لدى المجتمع الامريكي بالجمعيات والخدمة الاجتماعية ،فانه قد عرف تأسيس عدة مراكز ومعاهد للخدمة الاجتماعية والجمعيات ،مثل تأسيس مركز الاثر الاجتماعي سنة 2014 ، ومركز هاوزر للمنظمات غير الحكومية ،الى جانب انشاء مجلات متخصصة مثل مجلة القطاع ألتطوعي.[1] وانطلاقا من هذه الاهمية للمعارف العلمية والمهارات الفنية في تأدية الخدمة الاجتماعية ،نتجه الى تحليل اهم المعارف والمهارات التي يتمتع بها رؤساء الجمعيات ,والتعرف على اهم الاحتياجات المعرفية التي تساعدهم تحقيق اهداف الجمعية بفعالية وكفاءة ،وهذا من خلال تحليل فئات الاجوبة المتحصل عليها والمتعلقة بالموضوع .

2- الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية :

دون ادنى شك ان العمل على مستوى المنظمات الاجتماعية النشطة في مجال الرعاية الاجتماعية ، يقوم على اسس علمية ،ومعارف خباراتية ومهارات فنية اساسها التدريب والتكوين المتواصل ،وهذا حتى يمكن الاحاطة بالمشكلات الاجتماعية من كل الجوانب ،وتقديم الحلول بطرق علمية ومنهجية تسمح بالترقية الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تعاني هذه المشاكل ؛وبالتالي التخلص النهائي من هذه المشاكل. وبناءا عليه ومن اجل التعرف على اهم الاحتياجات المعرفية

1- ا ، الحيدري ،مرجع سابق .

والعلمية ،حتى تستطيع الجمعية الاجتماعية ان تحقق اهدافها بكفاءة عالية ،يأتي الجدول رقم 09 ،ليبين هذه المعارف واجتهادات رؤساء الجمعيات الاجتماعية في الحصول عليها.

جدول رقم 09 : يبين الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية

رقم الفئة	فئة الاجوبة	ت	%
01	معارف قانونية ،للدفاع عن حقوق العملاء.	04	06.66
02	طرق علمية لحل المشكلات الاجتماعية.	06	10.00
03	معارف تمكن من الاستغلال الجيد للإمكانات المحدودة للجمعية .	06	10.00
04	معارف تبين كيفية توظيف البيانات والمعلومات في العمل ،وكيفية الاستفادة منه.	04	06.66
05	عادة ما نلجأ للبحوث القانونية والإدارية.	08	13.33
06	استشارة اهل ألاختصاص(علم النفس وعلم الاجتماع)	09	15.00
07	تنظيم ملتقيات بالشراكة مع الجامعة	03	05.00
08	تنظيم ندوات يحضرها اساتذة جامعيين .	05	08.33
09	عقد الاجتماعات الدورية لتنمية مهارة الاتصال والتفاوض.	11	18.33
10	التكوين (حسب الامكانيات)	04	06.66
المجموع		**60**	**%100**

يشير لفظ الاحتياج الى وجود نقص ما في مجال معين ،وبإلقاء نظرة بسيطة على الجدول اعلاه ،يمكن ان نلاحظ نوعين من الاحتياجات المعرفية ،احداها تتعلق بالمستفيدين من نشاط الجمعية اي العملاء ،والثانية معارف تتعلق بنظام العمل ومتطلباته الخاص بالجمعية. ثم نقرأ اجتهادات ورؤساء الجمعيات من اجل مواجهة هذا النقص والقصور المعرفي لتحقيق اهداف الجمعية ،وعليه سوف نتعرض الى تحليل فئات الاجوبة حسب كل نوع في الاتي :

أ – الاحتياجات المعرفية التي تتعلق بالعملاء :

ونلاحظ في الجدول رقم 09 فئات الاجوبة التي تعبر عن هذا النوع من الاحتياجات المعرفية والعلمية ،وهي الفئات رقم 01 و 02 ،وبقراءة في اتجاه اعلى نسبة في فئة الاجوبة رقم 02 الحاجة الى الطرق العلمية لحل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها من يترددون على الجمعية قصد المساعدة ،حسب طبيعة نشاط الجمعية من اسر ،طفولة ،ايتام وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. فهذه الفئة ترى ان هناك نقص معرفي واضح في معالجة المشاكل الاجتماعية ,وما تتطلبه مهارات ضرورية لعملية التدخل ،حيث لا يكفي الوعي والحس التضامني والخبرة في ممارسة العمل الاجتماعي الجمعوي ،والمؤهلات العلمية التي هي خارج الاختصاص ،في تغطية الحاجة الى الطرق العلمية لمعالجة المشاكل وتنمية العملاء نحو الافضل . وكما رأينا في الفصل النظري المتعلق بالخدمة الاجتماعية فان لعملية التدخل لحل المشكلة الاجتماعية ،هناك طرق تفرضها طبيعة هذه المشكلة ،فردية او جماعية او اجتماعية . فهناك طرق ونظريات لحل المشكلة على مستوى الفرد ؛تختلف عن طرق حل المشكلة على مستوى الجماعة او المجتمع المحلي ،وكل الطرق تستعمل اساليب وعمليات جاءت نتيجة ابحاث علمية في مجال الخدمة الاجتماعية. وكمثال على ذلك نجد حتى في مجال المساعدة الصحية ،هناك اخصائيين اجتماعيين متخصصين في الخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية ،يختلفون في المفهوم عن الطبيب والممرض والمختص النفسي. ويقوم هؤلاء الاخصائيين بالمشاركة في تحديد وقياس الحاجات الصحية في المجتمع والعمل على التنشئة الاجتماعية الصحية ،وهي تكوين المعارف والقيم الاجتماعية الصحية ،ليكون الافراد في صحة امنة من كافة الجوانب المختلفة [1]. اذن فالخدمة الاجتماعية كمهنة وكاختصاص علمي اضحت توفر المعارف والتقنيات الضرورية لحل المشكلات الاجتماعية. كما نقرا في الفئة التي تليها من حيث النسبة ،الحاجة الى المعارف القانونية ،وهذا حتى يمكنهم فهم المواد القانونية ؛سواء على مستوي قانون الجمعيات ،او ليدافعوا عن حقوق العملاء ,عن طريق تشجيع المؤسسات الرسمية عن معاملتهم بطريقة عادلة وإنسانية وعدم اهمال احتياجاتهم .

1- عبد الرحمن عبد الرحيم الخطيب ،ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية ،مصر ،مكتبة الانجلو مصرية ،2006 ،ص 23 .

وهنا تظهر ادوار الاخصائي الاجتماعي ،والتي من بينها دوره كمدافع (محامي) والتي حتما لا يمكنه لعبها ما لم يكن ملم بثقافة قانونية ،تسمح له بالتأثير في اللوائح التنظيمية ,والقوانين الجديدة التي تتعلق بالرعاية الاجتماعية ،حيث نجد من المشاكل الاجتماعية ما لا يمكن حله ومعالجته إلا عن طريق التأثير على المؤسسات والسياسات الاجتماعية . ان هذه المعارف القانونية ،تكتسب من خلال التكوين الذي يتلقاه الاخصائي الاجتماعي في المدارس والمعاهد المختصة في الخدمة والاجتماعية ،ولا ريب انها تتطور عنده اكثر فأكثر من خلال الممارسة الميدانية لمهنته .

ولمعرفة اجتهادات رؤساء الجمعيات من اجل تغطية هذا النقص في المعارف والتقنيات الخاصة بمعالجة مشاكل العملاء بأصنافهم المختلفة . نقرأ في اعلى نسبة لفئة الاجوبة رقم 06 والتي تقدر ب 15 % استشارة اهل الاختصاص من تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس ،من اجل تقديم المساعدة والاستشارة في تحديد العمليات والإجراءات المتبعة في حل المشكلات الاجتماعية ،ورغم هذا فان هذا النوع من المساعدات يبقى دون المستوى الكافي ،بحكم ان هذه التخصصات ورغم اهميتها بالنسبة للأخصائي الاجتماعي ،اذ تعتبر من المواد التي ترتبط بالخدمة الاجتماعية ،وتساهم في تكوين ركيزة علمية لها ،كما تؤكد ذلك "كريستينا دو روبرتي" بأن "علم الاجتماع يطور المعارف في مختلف الميادين ،ويقترح النظريات التي تساعد على فهم الظواهر والأخصائيين الاجتماعيين وهم في الفعل ،ولتسيير وتكوين معرفة حول تدخلاتهم هم بحاجة الى معارف ،تنتجها العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة " [1]. إلا ان الاخصائي حتى يفهم الظروف والمشكلات تدعمه في مساره التكويني مواد علمية ومهنية أخرى ،على غرار الحقوق والاتصال والإدارة ،بالإضافة الى معارف مرتبطة بطرق ومناهج البحث الاجتماعي وأساليب جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها ،وكذا تخليل السياسات والبرامج وتطبيق التوجهات النظرية والنماذج العلمية لفهم الواقع ،كل هذا يضاف اليه التدريب الميداني لاكتساب المهارات الفنية الضرورية لعملية

1- H Drouard, Op. Cit. préface

التدخل. لذا فعملية الاستشارة العلمية تبقى من الاجتهادات المفيدة في حل المشاكل الاجتماعية للعملاء إلا انها تظل غير كافية كما وضحنا ذلك .

ومواصلة في السياق ذاته ،نقرأ فئة الاجوبة رقم 05 وبنسبة مقاربة للفئة السابقة قدرت ب 13.33 % ترى في اللجوء الى البحوث القانونية والإدارية ،حلا في تغطية النقص في المعارف القانونية ونلاحظ ان هذه الفئة من الاجوبة تجمع بين الحاجة للمعارف المتعلقة بمساعدة العملاء ؛وأيضا الحاجة للمعارف المتعلقة بنظام العمل . واللجوء الى هذا النوع من البحوث (القانونية) لتفادي التفسير غير السليم لمواد قانون الجمعيات ،والذي غالبا ما يقع فيه رؤساء الجمعيات الاجتماعية ؛وهو ما ينتج عنه تضارب بين رؤى الجمعية والإدارة ،وهذه البحوث تنحهم رصيد وثقافة قانونية ,تسهل عملهم في التعامل مع المنظمات الرسمية ,في الدفاع عن حقوق العملاء. وكذلك باقي فئات الاجوبة نجدها تشترك في الاقتراحات وتجمع بينهما . لذلك يتم معالجتها في النقطة المتعلقة بالنقائص المعرفية المتعلقة بنظام العمل .

ب – الاحتياجات المعرفية الخاصة بنظام العمل :

يتضح من الجدول السابق ،ان فئة الاجوبة رقم 03 والتي تعبر عن الاحتياجات المعرفية والعلمية ؛التي تمكن من الاستغلال الجيد للإمكانات المحدودة للجمعية تأتي في المرتبة الاولى بالنسبة للاحتياجات المعرفية المتعلقة بنظام العمل بنسبة قدرت ب 10% ،وهي نسبة مرتفعة مقارنة بفئة الاجوبة رقم 04 تعبر على النقائص المعرفية والعلمية ،التي تسمح بالتوظيف الجيد للبيانات والمعلومات والاستفادة منها والمقدرة بنسبة 06.66 %. ان هذه الاحتياجات ترتبط بطريقة مباشرة او غير مباشرة بإدارة الجمعيات الاجتماعية ،والمتمثلة في "مهارة تقدير الاحتياجات والتخطيط العلمي ،ومهارة الاشراف والتوجيه ،ومهارة تحديد الاولويات والاستفادة من الوقت ومهارة تقييم المشروعات "[1] . ان هذه الادارة وان كانت تختلف عن الادارة العامة للدولة ،وإدارة مؤسسات الاعمال ؛فهي مرتبطة بظهور المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف الى تحقيق الربح ؛ الا ان التحكم في ترجمة الجهود التي يمكن من خلالها ترجمة اهداف الجمعية الاجتماعية ،الى

1- ر ،أ ،عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص 11.

خطط وبرامج ومشروعات توفر للمحتاجين الرعاية وما يحتاجون له من خدمات تتطلب المعرفة اللازمة بالنظريات العلمية الحديثة في مجال الادارة والتنظيم . وبناءا على ما سبق ،وبحكم ان هناك جمعيات امكانياتها ومواردها محدودة ،مما يقع على رئيسها مسئولية استغلال الامثل لها ،سواء تعلق الامر بالموارد وكيفية التصرف فيها ،او كيفية توظيف البيانات والمعلومات في العمل. فمثلا طبيعة المساعدة مادية او توجيهية ،اذ في كثير من الاحيان تكون المساعدة التوجيهية اكثر نفعا وفائدة على العميل وعلى الجمعية في ظل الامكانات المحدودة ،فالاستغلال والتوظيف الجيد للإمكانات والموارد والبيانات والمعلومات ،يمكن من تحقيق الاهداف. وهذا لا يتحقق إلا بالمعارف والمهارات المبنية على النظريات العلمية والتدريب المتواصل.

ولمعرفة اجتهادات وعمل رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،لمواجهة هذا النقص في المعارف العلمية والمهارات والأساليب المتعلقة بنظام العمل ؛نقرأ في نفس الجدول رقم 09 في اتجاه اعلى نسبة تقدر ب 18.66 **%** فئة الاجوبة التي تقوم بتغطية هذا النقص بواسطة عقد اجتماعات دورية لتنمية مهارة الاتصال والتفاوض. وهنا يتضح مدى وعي الرؤساء بأهمية الاتصال في عمليات التفاعل التي تحدث داخل او خارج الجمعية ؛والتي قد تكون مفيدة ,اذا ما تم توجيه عملية التفاعل بحيث تساعد الجمعية على تحقيق اهدافها المرغوبة ،وهو ما تسعى اليه الجمعيات من خلال عقد الاجتماعات الخاصة بتنمية مهارة الاتصال ,حتى يمكن فهم الاخرين ممن يتعاملون معهم ,وكذا القدرة على اقناع الطرف الاخر بأفكارهم او مواقفهم وتصرفاتهم. كما تفيد تنمية مهارة الاتصال ،في تكوين العلاقات الاجتماعية والمحافظة عليها ،وهو ما يضمن استمرارية الجمعية من خلال الاستفادة من الاشخاص المؤثرين في المجتمع المحلي ,الذين يستطيعون القيام بادوار هامة بالنسبة للجمعية الاجتماعية كالتمويل مثلا ؛وهو ما يرفع من الامكانات المادية للجمعية. وحتى تحقق هذه الاجتماعات التفاعل الايجابي من خلال فهم وإدراك عمليات الاتصال داخل الجمعية وخارجها ،لابد أيضا من الاهتمام بأنماط التفاعل التي تتكون في الجمعية ؛وقد تحددت الكثير من انماط التفاعل داخل الجمعية من

خلال كتابات وأبحاث الخدمة الاجتماعية ،والتي نذكر من بينها ما قدمه الباحث "R Toseland" وهي :[1]

1- التفاعل البؤري : والذي من خلاله يكون القائد(رئيس الجمعية) هو الشخص الرئيسي ،حيث يحدث الاتصال منه الى الاعضاء ومن الاعضاء اليه .

2- المائدة المستديرة : حيث يأخذ كل عضو دوره في الكلام.

3- المقعد الساخن : ويتم من خلال هذا النمط تبادل الحوار والنقاش بين رئيس الجمعية واحد الاعضاء ،بينما يكتفي الاعضاء الاخرين بالمشاهدة.

4- التدفق الحر : ويتم من خلاله تحمل جميع الاعضاء مسئولية الاتصال في ضوء ما يقال وما لا يقال في الجمعية .

وتتميز الانماط الثلاثة الاولى بان القائد (رئيس الجمعية) يمثل مركز التفاعل ،نظرا لأنه يقوم ببنائها وتنظيمها ،اما النمط الرابع فيعتبر الاعضاء مركز التفاعل الذي يظهر نتيجة مبادراتهم. ويجب على رئيس الجمعية ان يبذل قصارى جهده في معظم المواقف ،من اجل ايجاد وتنمية انماط التفاعل المناسبة داخل الجمعية الاجتماعية ،وهو ما يزيد من التفاعل الاجتماعي ،ويرفع معنويات الاعضاء وبالتالي يزيد التزامهم بأهداف الجمعية ،والابتكار والإبداع في القرارات.

ومن كل هذا نلاحظ ان عملية تنمية الاتصال والتفاوض لدى اعضاء الجمعية ،ليس بالأمر الهين والسهل ؛ما لم يكن المشرف على العملية مزودا بالمعارف المتعلقة بمادة الاتصال ونظرياته.

ومواصلة في عملية تغطية الاحتياجات المعرفية في مجال نظام العمل دائما ،نقرأ في الجدول ذاته بنسب متوسطة ومتقاربة ,فئات الاجوبة الي ترى في تغطيت هذه المعارف ،بتنظيم الندوات والملتقيات العلمية وهذا بالشراكة مع الجامعة وأساتذتها.

وهنا يجب التنويه الى ان تنظيم مثل هذه الملتقيات والندوات على قلتها ،فهي من الاهمية بمكان في ترقية النشاط الاجتماعي لدى الجمعيات الاجتماعية ،خصوصا في غياب مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية. فهذه الندوات والملتقيات العلمية والتي يشارك فيها اساتذة جامعيين ومن تخصصات مختلفة ،تمكن الجمعيات الاجتماعية من تطوير معارفها وتحسين طرق الاداء ووضع البرامج الاجتماعية

1- ح ؛ح ،سليمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص 199-200 .

وهذا بالاستفادة من خبرات ومعارف المشاركين المختصين (علماء اجتماع ،علماء نفس ،اطباء ،محامين .....) حسب طبيعة الندوات والملتقيات التي تتناول في مواضيعها المشاكل الاجتماعية كالمخدرات ،التفكك الاسري ،التسرب المدرسي مخاطر البطالة .....وغيرها من المشاكل الاجتماعية .

وفي الاخير نجد فئة الاجوبة رقم 10 التي ترى في التكوين الحل لتغطية الاحتياجات المعرفية والعلمية ،سواء بالنسبة لطرق تقديم الخدمات او بالنسبة لنظام العمل بالجمعية ،غير ان معظم الجمعيات تربط التكوين بالإمكانيات. وهذا يدل على الضعف لدى الجمعيات في اقامة الشراكات والتشبيك بين باقي منظمات المجتمع المدني سواء على المستوى المحلي او الوطني او حتى الدولي ،حيث انه من خلال حواراتنا مع رؤساء الجمعيات لم نجد الا جمعية واحدة التي دخلت في شراكة مع بعض منظمات الاتحاد الاوروبي ؛وقد استفادت ببعض التمويلات لمشاريعها الصحية وحتى تكوين بعض اعضائها. ويقصد بالتشبيك هنا كما يعرفه باركر « Barker » بانه "وصف لعملية نمو وزيادة الموارد لأي منظمة من خلال دخولها عضوا في احدى الشبكات المرتبطة بطبيعة نشاطها ،مما يسهل لها عملية تبادل الموارد والمعلومات والمهارات والخبرات مع باقي اعضاء الشبكة"[1] .

ومن امثلتها نجد الشبكة العربية للمنظمات الاهلية ،والتي مقرها القاهرة.

وعليه فما على رؤساء الجمعيات الاجتماعية الا التفاعل مع هذه الشبكات لتحقيق بعض الامتيازات كالتكوين ؛مما يسمح بترقية نشاطات الجمعيات الاجتماعية الى مستوى مهنة الخدمة الاجتماعية.

وعموما ومن خلال التحاليل لفئات الاجوبة المتعلقة بالاحتياجات المعرفية والعلمية اللازمة والضرورية لعمل الجمعيات الاجتماعية ،فقد تم التمييز بين نوعين من الاحتياجات المعرفية ،احداها تتعلق بالعملاء اي المستفيدين من الخدمة ؛والأخرى تتصل بنظام العمل. ومن خلال التطرق الى الاجتهادات رؤساء الجمعيات وعملهم من اجل تغطية هذا النقص في المعارف والمهارات والأساليب الخاصة بعملية التدخل من اجل حل المشكلات الاجتماعية ،او ترقية وتنمية نشاط وعمل الجمعيات

1- م ،م ابو النصر ،مرجع سابق ،ص 284.

الاجتماعية. فان هذا النقص في المعارف وان كانت تتم تغطيته بطرق وأساليب هي من اجتهادات رؤساء الجمعيات الاجتماعية ,والتي يلعب فيها متغير المستوى التعليمي دورا هاما في تحديد طبيعتها وأثرها على الجمعية وأهدافها. فنجده في المقابل ينم على مدى ابتعاد النشاط والانشغال الاجتماعي بالنسبة للجمعيات ،عن مهنية الخدمة الاجتماعية وما تتطلبه من معارف ونظريات علمية ،ومهارات فنية وأساليب منهجية ،قد تم توضيح اهمية الحاجة اليها، وضرورة تسلح الاخصائي الاجتماعي بها ؛للعب ادواره بالمنظمة الاجتماعية المختصة في مجال الرعاية الاجتماعية. وبناءا عليه نستنتج ان الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،ومن خلال تحديد الاحتياجات المعرفية والعلمية لعملها ،تبين انها لا تعتمد على الاخصائيين الاجتماعيين بالمفهوم العلمي للأخصائي الاجتماعي ؛كما تم توضيحه في الفصل المتعلق به في الجانب النظري للدراسة.

وبعد ان تم التعرف على اهم الاحتياجات المعرفية والعلمية والتدريبية لعمل الجمعيات الاجتماعية ،سوف يتم عر ض اهم الاحتياجات المادية والتمويلية لعمل الجمعيات الاجتماعية.

3- الاحتياجات المادية لعمل الجمعيات الاجتماعية :

ان الجمعيات الاجتماعية كمنظمة من منظمات المجتمع المدني ،هي كباقي منظمات الاقتصادية والاجتماعية ؛فهي عبارة عن جهاز يؤدي مجموعة من الوظائف المتعددة والمنتظمة ،غايتها تحقيق الاهداف التي تأسست من احلها ,والقيام بهذه الوظائف يتطلب موارد مادية هامة. لذا تعتبر الموارد المادية ,وتمويل الجمعية بهذه الموارد ؛من العناصر الاساسية اللازمة لتأسيس الجمعيات الاجتماعية. اذ يلعب التمويل دورا بارزا في توفير الشروط المادية الضرورية التي تسمح للجمعية من تحقيق الفعالية والنجاح ,وتقوية فرص تحقيق اهدافها. فما هي مصادر تمويل الجمعيات الاجتماعية ؟ وما أثر ذلك على تسييرها وتحقيق اهدافها ؟ لمعرفة ذلك يتم رصد وتحليل فئات الاجوبة من خلال الجدول رقم 10.

جدول رقم 10: يبين الاحتياجات المادية وأثرها على تسيير الجمعية.

رقم الفئة	فئة الاجوبة	ت	%
01	التمويل عن طريق الدولة ورعاة العمل الخيري الجمعوي.	11	11
02	التمويل بإعانات الدولة وهي غير كافية .	05	05
03	التمويل بالإمكانيات الخاصة ومساعدة الدولة	03	03
04	التمويل خاص وعن طريق الشراكة.	02	02
05	عدم التزام الرعاة بوعودهم المالية.	11	11
06	صعوبة اعداد الميزانية	09	09
07	لدينا مشاكل من نوع آخر ولا تتعلق بالتمويل.	04	04
08	هناك تناسق بين الامكانيات والنشاط ،الا انه يبقى ناقصا ،نتيجة الطموح في بلوغ كل الاهداف	08	08
09	الامكانيات المادية والمالية قليلة ،مما يجعل النشاط مناسباتي.	12	12
10	التكثيف من جهود التوعية من اجل الحصول على الهبات.	07	07
11	بالمجهودات والإرادة نوازن بين الامكانيات المادية والخدمات الاجتماعية	08	08
12	معظم التمويل خاص ،و لا مشكلة لدينا .	04	04
13	الحياد السياسي من مبادئ الجمعية.	06	06
14	لا علاقة للتمويل حين ندعم احزاب اهدافها تتماشى مع اهداف الجمعية.	10	10
المجموع		**100**	**%100**

بقراءة متأنية في الجدول رقم 10 الذي يوضح الاحتياجات المادية للجمعيات الاجتماعية ،وأثرها على تسييرها ؛ومن خلال تأمل فئات الاجوبة ,يمكننا ان نفكك هذا الموضوع الى ثلاثة عناصر اساسية ،وهي مصادر تمويل والعراقيل التي تعترضها ؛تناسق الامكانيات المادية مع نشاط الجمعية الاجتماعية وأخيرا اثر التمويل في انحراف الجمعيات الاجتماعية الى اعمال لا تتعلق بأهدافها. وسوف نتعرض بالتحليل لكل هذه العناصر في ما يلي :

أ- مصادر التمويل والعراقيل التي تعترضها :

يعتبر التمويل بالأموال من الاشياء الضرورية والحيوية لحياة الجمعيات الاجتماعية ؛والمقصود بالأموال هنا تلك المداخيل المادية التي تستخدم للإنفاق على مستلزمات الجمعية من الوسائل ،والتي تستعمل ايضا في تغطية تكاليف النشاطات والبرامج الاجتماعية التي تسعى الجمعية لتحقيقها. ولمعرفة مصادر تمويلها نلاحظ الجدول اعلاه ،نجد مصادر تمويل الجمعيات تمثلها فئات الاجوبة رقم 01-02-03-04. اذ نقرا الاتجاه العام لهذه الفئات ،تمثله الفئة رقم 01 بأعلى نسبة قدرت ب 11 % والتي مصدر تمويلها الدولة والمساعدات التي يقدمها رعاة العمل الخيري الجمعوي للجمعية الاجتماعية. ومنه فالدعم المادي الذي تقدمه الدولة للجمعيات يعتبر من اهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجمعيات ،خصوصا لما نلقى هذا المعطى يتكرر مع باقي فئات الاجوبة تقريبا ،اي بنسبة 90 % وهو ما يجعلنا نتساءل ماذا لو لم تدعم الدولة الجمعيات ماديا ،هل هل كانت ستشهد الجزائر هذه الظاهرة المعبر عنها بالانفجار الهائل للحركة الجمعوية ؟ . ومع ذلك فإننا نقرأ في هذه الفئات مصادر اخرى للتمويل وهي بنسب معتبرة ومنها كما راينا في فئة الاجوبة رقم 01 وتلقي الهبات من المحسنين ورعاة العمل الخيري الجمعوي ،وهنا تجدر الاشارة الى اهمية التمتع بالمهارات في مجال الخدمة الاجتماعية ،كمهارة إقامة العلاقات اجتماعية لرؤساء الجمعيات وضرورة تمكنهم من فن الاقناع. وهو ما يمكن من جذب واستمالة اصحاب رؤوس الاموال لتقبل وتأييد البرامج الاجتماعية للجمعية وأهدافها ،وبالتالي تقديم المساعدات المادية

والمعنوية للجمعية.

وأخيرا نجد من الجمعيات الاجتماعية من تعتمد على امكانياتها الخاصة في مجال التمويل ،وان كانت بنسبة ضعيفة نوعا ما ,إلا انها ربما تعطينا تفسير لتساؤلنا المطروح انفا. فهناك فعلا جمعيات وان كانت قليلة ،تعتمد على موارد رؤسائها وبعض اعضائها ،وهو ما يفسر بازدياد الشعور وتولد الرغبة لدى أفراد المجتمع بأهمية التضامن والمشاركة في حل المشاكل الاجتماعية ،وتلبية بعض الاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة والمقصاة في المجتمع ،فهذه الجمعيات تعتبر فعلا عنصر هام يدعم المؤسسات الرسمية للدولة في مجال الرعاية الاجتماعية والتنمية.

غير أنه عملية تمويل الجمعيات الاجتماعية بالموارد المادية غالبا ما تعترضها بعض العراقيل والإختلالات التي تؤثر على أداء الجمعيات وتحقيق أهدافها ،وقصد التعرف على ذلك نقرأ في فئات الأجوبة رقم 05-06-07. وبالقراءة في اتجاه أعلى نسبة نجد فئة الأجوبة رقم 05 وبنسبة 11% والتي تعبر عن عدم التزام الرعاة و المحسنين بوعودهم المالية وهو ما يؤثر سلبا على برامج ونشاط الجمعيات الاجتماعية. ثم نقرأ بنسبة مقاربة تقدر ب 9 % فئة الأجوبة تعبر عن صعوبة إعداد الميزانية ،وهو ما يبين تأثير تلك الاختلالات على المشرفين بلجنة المالية بالجمعية. و نتيجة اعتماد بعض الجمعيات على إمكانياتها المادية الخاصة فإنها لا تعاني مشاكل من هذا النوع وهو ما تعبر عنه فئة الأجوبة رقم 07.

وعموما فإننا نجد من المعتقدات الخاطئة التي تربط بين كثرة مصادر التمويل أو زيادة ميزانية الأنشطة وبين فعالية تحقيق أهداف الجمعية ،فكثرة الموارد ليس هو الأساس في تحقيق الأهداف ولكن وجود الموارد التي تتلاءم مع احتياجات الجمعية وقدرتها على تنفيذ البرامج. كما أن عدم التزام الرعاة والمحسنين بوعودهم ،سببه يعود إلى المكلف بجمع التبرعات والهبات ،وهذا لعدم تمكنهم من اليات تحقيق ذلك.

فعملية جمع تبرعات مالية تعتمد على مجموعة من المبادئ والتي جمعها فيشر هاو "Fisher Howe" في كتابه (جمع الاموال وعضو مجلس الادارة في المنظمات غير الربحية) وتتمثل هذه المبادئ في [1]:

1- ان مجلس الادارة هو المسئول الاول والأخير عن تدبير التمويل اللازم لسير

1- م ،م ،ابوالنصر ،مرجع سابق ،ص 156-157.

اعمال المنظمة الاجتماعية وبرامجها.

2- ان السعي للحصول على التمويل او المنح ،هو من الامور الطبيعية ,ويجب عدم النظر اليها على انها مسائل يجب تجنبها.

3- يجب ان يشترك اعضاء مجلس الادارة في اعداد بيان الحالة ،الذي يمثل الاساس المنطقي لدعم المنظمة ،كما يجب أن يكونوا قادرين على شرح الحالة للممولين .

4- كل عضو من أعضاء مجلس الادارة يمكن ان يقوم بدور حاسم وفعال في عملية جمع الاموال ،حين يوظف ما لديه من طاقات .

5- ان دافعية وحماس أعضاء مجلس الادارة هي من اهم المهام وأصعبها في ان واحد.

وبناءا عليه فان الكثير من الاختلالات التمويلية المؤثرة ،يمكن تجنبها اذا ما تسلح العضو المشرف على التمويل باللجنة المالية للجمعية الاجتماعية ،بالمعارف والمهارات والتقنيات التي تنتجها الخدمة الاجتماعية ،من خلال ضبط وتحديد الاولويات وتقييم خطة جمع الاموال وجمع المعلومات عن التبرعين المستهدفين ومدى فهم طلب المساعدة من وجهة نظر المتبرعين ,مع ابقاء العلاقات معهم وتقويتها ،وتكاليف جمع الاموال ،وضرورة مراعاة كل هذا من اجل تحقيق اهداف الجمعية الاجتماعية .

ب-تناسق الامكانيات المادية مع نشاط الجمعيات الاجتماعية :

ان الموارد مادية كانت او معنوية والتي تتمثل في "التأييد والدعم الذي تتلقاه المنظمة الاجتماعية من المجتمع والبيئة ،والذي يأتي على شكل متطوعين وأفراد مستعدين للدفاع عنها وتأييد مهامها او المطالبة بتزويدها بالميزانيات اللازمة".[1]

هذه الموارد تلعب دورا هاما في اختيار استراتيجيات وضع وتنفيذ البرامج والقيام بالنشاطات ،مما يضمن الترابط بينها وبين تحقيق الاهداف ،وبناءا عليه نحاول معرفة مدى وجود تناسق وتوازن ببن الموارد المادية للجمعيات الاجتماعية ونشاطها وبرامجها .

القراءة في الجدول رقم 10 وفي اتجاه اعلى نسبة ،فيما يخص التناسق والتوازن بين الامكانيات المادية للجمعيات مع وضع البرامج وتنفيذ النشاط ، نجد فئة الاجوبة رقم 09 التي قدرت ب 12% ترى أن إمكانياتها المادية قليلة ،الأمر الذي يؤثر سلبا على طبيعة النشاط وتحقيق الأهداف لذلك فهي تقوم باختزاله في مناسبات معينة حسب طبيعة أهداف الجمعية. وكما رأينا في الفصل الخاص بالتعريف بميدان البحث وخصائص العينة ؛فإن هناك جمعيات إمكانياتها المادية ضعيفة ,بالإضافة إلى انعدام طرق التمويل عدا مساعدات الدولة. لذا هذه الجمعيات تجد صعوبات جمة في إعداد ووضع ميزانيتها ،مما يؤثر على نشاطها. وكمثال على ذلك جمعية القطارة لترقية الطفولة ببلدية فقارة الزوى ،إذ يعترف رئيسها بأن نشاط الجمعية يكاد يقتصر على اليوم العالمي للطفولة المصادف ل 01 جوان من كل سنة. كما يمكننا أن نقرأ من فئة الأجوبة هاته الضعف في توظيف المهارات والاهتمامات من أجل جمع التبرعات المالية ،كما أن وجود هاته الجمعيات في مناطق نائية يؤثر على مستواها المادي.

ونقرأ في فئة الأجوبة التي تليها مباشرة والمقدرة ب 08% بأن هناك تناسق بين الامكانيات المادية وتنفيذ البرامج ،إلا أنه يبقى ناقصا نتيجة الطموح الكبير في بلوغ الأهداف كاملة ،مما يجعل العمل يبدو في نظرهم ناقصا. وهو ما يعبر عن النضج في ممارسة النشاط الاجتماعي عند هذه الفئة.

كما نقرأ في اتجاه نفس النسبة ،فئة الأجوبة التي تعبر بأنها استطاعت بفضل المجهودات والإرادة القوية والتعاون المثمر ،أن توازن بين الامكانيات المادية للجمعية وتنفيذ برامجها مما يحقق أهدافها. وهو ما يعبر عن الفهم الصحيح لدى رؤساء هذه الجمعيات الاجتماعية ،بأن كثرة الموارد ليس هو الأساس لنجاح وتحقيق الأهداف ،بل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يتلاءم مع احتياجات الجمعية ،وهذا من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ البرامج بمعنى أن يتم توزيع الجهود وتنظيمها حتى تكون أكثر كفاءة وفعالية. فالمحك هنا هو "الاستخدام الأمثل للموارد ورفع مستوياتها من خلال التقويم المستمر لقدراتها وتنظيم البرامج التدريبية لرفع مستوى الأداء وتعلم المهارات الحديثة"[1].

1- جمال الدين محمد مرسي : الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية،مصر ،الدار الجامعية ،2003 ص 418.

ومنه فإن قلة الموارد وليس انعدامها ,لا يعتبر سببا في شل نشاط الجمعية وتنفيذ برامجها ،إذا ما عرفت هذه الأخيرة كيف تستغل الموارد على قلتها بإتباع الاساليب العلمية والمحاسبة.

في حين نقرأ في فئة الأجوبة رقم 10 التي تعمل على تكثيف الجهود من خلال العلاقات الاجتماعية ومهارات الاتصال والتفاوض من أجل الحصول على الهبات والتبرعات من أجل تغطية النقص في الموارد. والذي بفضله يمكن تغطية العجز مما يضمن تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف.

وإجمالا على كل ما سبق ,يمكن القول ان تمتع الجمعيات الاجتماعية بالإمكانيات المادية المعتبرة واللازمة ,وتحكمها في طرق ومبادئ التأثير في المتبرعين وجمع التبرعات ،مع وضع الخطط وبناء الاستراتيجيات لتنفيذ البرامج ،يضمن لها تحقيق الاهداف ،ويجعل الجمعية الاجتماعية تلعب دورها بفعالية وكفاءة وإحكام. هذا على عكس قلة الموارد او انعدامها وتأثيرها على الاداء ،مما قد يحول الجمعية من حالة الفعل والمساعدة ,الى حالة طلب المساعدة ،وربما استغلال مساعدات الدولة للمصالح الشخصية .

ج- اثر التمويل في انحراف الجمعيات الاجتماعية عن نشاطها :

من خلال ما تم التعرف عليه في العنصر المتعلق بمصادر تمويل الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،فان المصدر الاول والأساسي لتمويل الجمعيات الاجتماعية هو الدولة ،فهل اعطى المشرع الجزائري هذا الامتياز للجمعيات عن قصد ودراسة ؟ حتى لا تقع فريسة لأصحاب الاموال والنفوذ ،خصوصا في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق ,وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية ،وبالتالي يوجهوا نشاط هذه الجمعيات مما يخدم مشاريعهم ومصالحهم الخاصة ، وبالتالي وضع التمويل كتكتيك استباقي.

وانطلاقا من فكرة من يملك التمويل يملك التوجيه ؛ يطرح التساؤل هل الدولة توجه نشاط الجمعيات الاجتماعية ؟ هذا ما سيبينه تحليل فئات الاجوبة من رقم 12 الى رقم 14 من الجدول رقم 10.

من خلال تأمل فئات الاجوبة والقراءة في اتجاه اعلى نسبة ،نلاحظ ان فئة الاجوبة رقم 14 تقدر ب 10% والتي تعبر صراحة عن دعمها للأحزاب السياسية ،التي تتماشى برامجها ومشروعاتها السياسية مع اهداف الجمعية ندون النظر الى التمويل من عدمه ،وهنا تبرز العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والعمل السياسي.

حيث انه وان كان القانون قد سعى الى الفصل بين الاحزاب السياسية والجمعيات عامة ،وجعل التواصل بينهما من اسباب تعليق النشاط ،الا ان الجمعيات الاجتماعية تمارس السياسة وان بشكل غير مباشر. وهذا لا يبدو غريبا ,فكما رأينا في الجانب النظري من الدراسة ،فان الانشغال المحوري لمهنة الخدمة الاجتماعية هو العمل على مساعدة الافراد في المجتمع من اجل حل مشاكلهم ،والوصول بهم الى التكيف الاجتماعي ،وهو الهدف الذي تسعى الى تحقيقه كل النظم السياسية باختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها.

وبهذا نخلص الى ان هذا الاتجاه من الجمعيات لا يعتبر انحرافا في عملها ،وإنما غاية وهدف ,كما يعبر عن ذلك الاتجاه الراديكالي في الخدمة الاجتماعية الذي يتبنى نظرة نقدية لممارسات الخدمة في ظل نظام رأسمالي يعهد بإشباع ومواجهة الحاجات الاجتماعية لنظام السوق من اجل الربح ودعم مصالح الاقلية.

كما ان قانون 06/12 يلح على ضرورة الاستقلالية للجمعيات عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيها الدولة ،في حين نجد في احكام المادة 29 من القانون تنص على المساعدات التي تقدم من طرف الحكومة والولاية والبلدية [1] ،والتي تعد من اهم الموارد بالنسبة الجمعيات. هنا يبدو المشرع متناقضا في فكرة استقلالية الجمعيات ،خصوصا اذا علمنا ان عملية المساعدة تخضع للسلطة التقديرية للادارة وحدها،مما قد يؤثر سلبا غلى معايير تقييم الاداء بالنسبة للادارة ،وتصبح المساعدات بقيمة الولاء والتبعية السياسية.

من خلال كل هذا يتبين اهمية اعتماد الجمعيات الاجتماعية على امكانياتها المادية الخاصة ،في استقلاليتها وعدم انحرافها عن مبادئها. وهو ما تمثله فئة الاجوبة رقم 12 وان كانت النسبة المئوية تبدو ضعيفة ،كما نجد لمتغير المستوى التعليمي دور

1- قانون 06/12 ،مرجع سابق. م 29.

في الحفاظ على مبادئ الجمعية الاجتماعية وعدم انحرافها عن اهدافها الى ممارسات سياسية ؛وهو ما تمثله فئة الاجوبة رقم 13 وبنسبة قدرت ب 06 % وهي تعبر على ان الحياد السياسي من مبادئ الجمعية. وهنا نلاحظ ان هذه الجمعيات تضع ميثاق اخلاقي يلتزم به كل اعضاء الجمعية الاجتماعية ؛وكمثال عن هذه الجمعيات ,جمعية الشاي الاخضر وهي جمعية ذات طابع اجتماعي وإنساني ،مختصة في مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة وترقية الصحة على مستوى ولاية تمنراست ،نجدها تنص صراحة في ميثاقها على ان يلتزم اعضاء الجمعية احترام مبدأ الحياد ،النزاهة والاستقلالية من كل انتماءات حزبية او دينية او اقتصادية.

ملخص الفصل

استطعنا من خلال هذا الفصل ،التعرف عن خلفيات الانشغال بالنشاط الاجتماعي لدى الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ؛من خلال محاولة معرفة الاسباب والدوافع الكامنة في انشاء الجمعيات الاجتماعية. ومنه استخلصنا ان الاسباب الموضوعية بأهمية النشاط الاجتماعي الجمعوي ،لضمان التكافل والتضامن الاجتماعي ,مما ينتج عنه تماسك اجتماعي قوي وتنمية ،كانت من الدوافع الرئيسية وراء تأسيس الجمعيات الاجتماعية. وهو ما يتماشى مع مبادئ الخدمة الاجتماعية ،خاصة عنصر الرغبة والإرادة لدى الاخصائي الاجتماعي الذي يكون حاسما ومؤثرا في تقبل وممارسة الخدمة الاجتماعية. كما توضح لنا الوعي الكبير لدى رؤساء الجمعيات بالتطوع ,الذي يستمد مصادره من قيم التكافل الاجتماعي الذي حضت عليها الشريعة الاسلامية ،من خلال تحقيق قيم وسلوكيات ايجابية مثل الايثار ،المؤاخاة ومساعدة الاخرين. الا ان الاهتمام بالعمل التطوعي والمتطوعين ،مازال يراوح مكانه مقارنة بما يلقاه من اهتمام في الدول المتطورة من خلال تأسيس مراكز علمية متخصصة من اجل تطويره والاهتمام به حتى يحقق اهدافه.

ثم تعرفنا على اهم الاحتياجات المعرفية والعلمية لتأدية نشاط الجمعيات الاجتماعية وهنا وقفنا على نوعين من الاحتياجات ،احداها تتعلق بالتدخل مع العملاء ،وأخرى تتعلق بنظام العمل. وفي كلتا الحالتين تبين ان هناك نقص في المعارف العلمية والأساليب والطرق المنهجية ،والمهارات الفنية ،جعلت عمل ونشاط الجمعيات الاجتماعية ؛يبتعد عن ممارسات الخدمة الاجتماعية ،وبالتالي فهي لا تعتمد على الاخصائيين الاجتماعيين بالمفهوم العلمي المبين في البحث.

وفي سياق التعرف على الاحتياجات المادية وأثرها على سير عمل الجمعيات الاجتماعية ،تبين ان اغلبية الجمعيات امكانياتها المادية متوسطة ،ان لم نقل ضعيفة والدولة هي المصدر الاساسي لتمويل هذه الجمعيات ،وهو ما جعل نشاطها يكون مناسباتي ،في حين نجد جمعيات اخرى وان كانت قليلة ،لديها امكانيات مادية معتبرة ،وهو ما ينعكس ايجابا على نشاطها وتحقيق اهدافها. كما تجدر الاشارة الى دور متغير المستوى التعليمي في تغطية النقص المعرفي او المادي بالنسبة للجمعيات الاجتماعية .

الفصل الثامن

فعالية عمل الجمعيات الاجتماعية

مقدمة الفصل :

بعد ان تعرفنا في الفصل السابق على الامكانيات المادية والمعرفية التي تتمتع بها الجمعيات الاجتماعية ؛ومدى تأثير هذه الامكانيات على سير عمل الجمعية. نحاول في هذا الفصل التعرف في الموضوع الاول على الخدمات التي تقدمها الجمعيات الاجتماعية ،من خلال التعرف على نشاطها ,وكذا التعرف على العراقيل التي تصادف عمل الجمعيات اثناء ممارسة النشاطات الاجتماعية. ثم التعرف في الموضوع الثاني على فعالية وكفاءة عمل الجمعيات الاجتماعية من خلال تحليل فئات الاجوبة الخاصة بذلك.

فإذا كانت الفعالية هي ان تعمل العمل الصحيح والسليم ،والكفاءة ان تعمل بطريقة صحيحة ،فما هي وسائل الاسترشاد والتوجيه لدى الجمعيات ، لرفع التحديات التي تعترض الاعمال وتطوير مستوى اداء الخدمات الاجتماعية ،وتحقيق الاهداف المعلنة ،وبالتالي الاستمرارية في ممارسة النشاط الاجتماعي ،مما يحقق التماسك الاجتماعي القوي. هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال الدراسة التحليلية للمواضيع المذكورة آنفا.

1- اعمال الجمعيات الاجتماعية والعراقيل التي تعترض تنفيذها:

من خلال تحليل فئات الاجوبة التي يبينها الجدول رقم 11 ،يتم التعرض الى اهم الاعمال والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات من اجل بلوغ اهدافها ،ثم التعرف على مختلف الصعوبات والعراقيل التي تعترض اداء الجمعيات لأعمالهم ،والاقتراحات التي يقدمونها لتذليل هذه العراقيل وتفاديها .

جدول رقم 11 : يمثل اعمال الجمعيات الاجتماعية والعراقيل التي تعترضها

رقم الفئة	فئة الاجوبة	ت	%
01	تنظيم ايام تحسيسية بأهمية التكافل الاجتماعي	12	10.34
02	تقديم مساعدات مادية للمحتاجين	14	12.06
03	تنظيم اعراس جماعية لفائدة الشباب المعوز	03	02.58
04	التوعية بمخاطر التسرب المدرسي والآفات الاجتماعية	08	06.89
05	التكفل باليتامى في التمدرس ،وعملية الختان	06	05.17
06	فتح ورشات تكوينية .	10	08.62
07	تنظيم رحلات سياحية ترويحية	07	06.03
08	خلق ظروف جديدة تنظيم الملتقيات ،وإقامة المعارض.	04	03.44
09	نشر طرق الوقاية من الامراض المعدية،خاصة مرض الايدز.	04	03.44
10	تحسين الظروف الاجتماعية والصحية وحق العلاج للمرضى الحاملين لفيروس نقص المناعة	02	01.72
11	العمل وفق الامكانيات ،دون وضع الخطط المدروسة .	12	10.34
12	نقص الموارد المادية ،والمتطوعين المتخصصين	06	05.17
13	عدم فتح الاستثمار باسم الجمعية	08	06.89
14	التقليص من دور الرقابة ،خاصة في العلاقة مع الجمعيات خارج الوطن.	03	02.58

15	فتح الانتداب لغير رؤساء الجمعيات وتجهيز المقرات .	10	08.62
16	الخبرة مكنتنا من تجاوز الكثير من العقبات .	07	06.03
المجموع		*116	%100

1-1 اعمال ونشاطات الجمعيات الاجتماعية :

بتأمل فئات الاجوبة التي يرصدها الجدول رقم 11 ،يتم التمييز بين نوعين من الاعمال التي تمارسها الجمعيات الاجتماعية. النوع الاول تعبر عنه فئات الاجوبة رقم 02 ،03 و05 وتتمثل في تقديم مساعدات مادية للفئات المحرومة والفقيرة والمعوزة ،بينما نجد نوع آخر من الاعمال تمارسه الجمعيات ،وتعبر عنه فئات الاجوبة رقم 01 ،04 ،06 الى الفئة رقم 10 ويتمثل في تقديم مساعدات معرفية ومعنوية.وللوقوف على هذه الاعمال في كلا النوعين نقوم بتحليل فئات الاجوبة في العنصرين الآتيين :

أ – المساعدات المادية :

بالقراءة في فئات الاجوبة المعبرة عن المساعدات المادية التي تقدمها الجمعيات الاجتماعية ،للفئات الفقيرة والمقصاة في المجتمع ،وباتجاه اعلى نسبة تمثلها فئة الاجوبة رقم 02 والمقدرة ب 12.06 % ؛وهي تمثل النسبة الاعلى في كل انواع المساعدات المادية والمعرفية والمعنوية. وهو ما يدل على ان تقديم المساعدات المادية هي محور نشاط الجمعيات الاجتماعية ،والتي غالبا ما تكون مناسباتية ترتبط بمناسبات دينية أو ايام وطنية او عالمية مثل اليوم العالمي للطفولة أو المعاق. وتتمثل في تقديم افرشة وأغطية في فصل الشتاء للعائلات المعوزة ،وفي رمضان تقدم قفة رمضان وفتح بعض مطاعم الافطار للصائمين ,وفي الاعياد تقديم ملابس جديدة للأطفال من الفئات الفقيرة ،كما تبين فئة الاجوبة رقم 05 ان هناك

*بلغ عدد التكرارات (116) وحدة اجوبة بدل (80) لذكر المبحوثين اكثر من نشاط .

تكفل مادي بالأطفال اليتامى اثناء الدخول المدرسي ،بتوفير المحافظ والمآزر والأدوات المدرسية ،كما تعمل هذه الجمعيات على اقامة عملية الختان الجماعي للأطفال اليتامى ,ابناء الطبقات الفقيرة. كما نجد جمعيات اخرى وبنسبة ضعيفة مقارنة بباقي النسب تعمل اقامة اعراس جماعية للشباب الذي يعمل بأجور ضعيفة لا تمكنه من الزواج ،وهذا حتى يتحقق لديهم نوع من الاستقرار النفسي والعاطفي.
والملاحظ ان هذه المساعدات المادية وان كانت تبدوا بسيطة عبارة عن اعمال بر وإحسان ،ولا تحتاج الى معارف ومجهودات علمية لتأديتها ،فعلى العكس من ذلك فان تقديم هذا النوع من المساعدات قد ينعكس سلبا على حياة الافراد خصوصا الاطفال ،ما لم تراعى الظروف والأساليب والطرق التي تقدم المساعدات المادية.
فان كانت اعمال البر والإحسان الحقل الخصب الذي تفتقت فيه الخدمة الاجتماعية بداية من انجلترا ثم الولايات المتحدة الامريكية ,والتي استطاعت ان تكون مدراس تمد المتخصصين بالمعارف التي تمكنهم من حل المشكلات الاجتماعية وتقديم المساعدات بمختلف انواعها ،بما يكفل ويضمن التوازن لحياة العميل النفسية والاجتماعية. فيمكن ان تجهز الطفل(اليتيم او الفقير) ماديا وبكل مستلزمات الدراسة ،لكن ينعكس الامر سلبا ،بان لا يحقق النجاح المدرسي لشعوره بأنه مختلف عن الاخرين ،مما قد يدفع به الى العزلة والانطواء. وهنا نشير الى اهمية وضرورة فتح تخصصات الخدمة الاجتماعية على مستوى جامعات الوطن .
وبناء على ما تم ذكره من خلال تحليل فئات الاجوبة المتعلقة بتقديم المساعدات المادية للعملاء ،فيمكن القول ان هناك نسبة كبيرة ومعتبرة من الجمعيات الاجتماعية تلعب دور الوسيط بين المحسن والمحسن اليه ،او بين الدولة والفئات الفقيرة والمعوزة ،خصوصا اذا علمنا ان هذه الاعمال والمساعدات لا تخضع للأساليب العلمية (علم النفس الطفل والمراهق) ،مما قد يؤثر سلبا في بناء شخصية العميل المستقبلية. وعليه نتساءل عن اهمية تأسيس مثل هذه الجمعيات الاجتماعية في وجود وزارة مختصة تسمى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
وبعد التعرف على المساعدات المادية التي تقوم بها الجمعيات الاجتماعية ،من اجل مساعدة الفئات المحرومة في المجتمع ،يتم التعرض الى جهودها في مجال

الخدمات والمساعدات المعرفية والمعنوية ،من اجل تغيير اوضاعهم ورفع معنوياتهم لتحقيق التكيف الاجتماعي ،كجزء من تنمية المجتمع مما يدعم عملية التماسك الاجتماعي ويقويه ؛وهذا من خلال تحليل العنصر التالي:

ب- المساعدات المعرفية والمعنوية :

وتمثل هذا النوع من الخدمات فئات الاجوبة رقم 01 ،04 ،06 الى 10. وبالقراءة في اتجاه اعلى نسبة ،تمثلها فئة الاجوبة رقم 01 بنسبة 10.34 % والتي تعبر عن تنظيم أيام تحسيسية بأهمية التكافل الاجتماعي في المجتمع. ونلاحظ ان مثل هذه الممارسات تجمع بين المساعدات المادية والمعرفية ،اذ بواسطتها يمكن جلب التمويل المادي لبرامج الجمعيات الاجتماعية ,وكذا جذب المتطوعين المختصين ,لتنفيذ هذه البرامج. كما ان توفير درجة توعية مرتفعة لدى افراد المجتمع تجاه التكافل الاجتماعي ،تسمح باستمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية للمحتاجين ،كما تسمح بتطوير هذه الخدمات لتتماشى مع احتياجات المجتمع الملحة. ثم نقرأ في النسبة التي تليها مباشرة والمقدرة ب 08.62 % والتي يتمثل نشاطها في فتح ورشات تكوينية وهذا على مستوى مقر الجمعيات وأخرى بالشراكة مع بعض المؤسسات الرسمية (مراكز التكوين المهني) ،وتتوزع هذه الورشات بين الحرف التقليدية كالنحت على الاحجار والطرز والخياطة وبعض الحرف العصرية كالحلاقة والتجميل وصناعة الحلويات. وعموما فان هذه المساعدات المعرفية تدخل في اطار تنمية قدرات العملاء ،وخلق المشاركة الايجابية بينهم ,للمساهمة في تحسين ظروفهم وحل مشاكلهم ،ومنه تطوير شخصيتهم مما يمنحهم القدرة على الاندماج في المجتمع. ثم نقرأ فئات الاجوبة رقم 04 و 07 حيث النسب متقاربة جدا ،اذ نجد الفئة الاولى تعبر عن نشاطها بالقيام بحملات التوعية بمخاطر التسرب المدرسي والآفات الاجتماعية ،مستعملين في ذلك وسائل الاعلام مثل الاذاعة المحلية ،والنزول الى المؤسسات التربوية من اجل خلق وتفعيل القواعد الاخلاقية والاجتماعية ،بما يوفر شبكة من العلاقات الاجتماعية تسمح بالتآلف الاجتماعي العفوى. ويدعم هذا فئة الاجوبة التي تليها

والتي يتمثل عملها في القيام وتنظيم رحلات سياحية وترويحية تصب في نفس الغاية ،وترجمتها الى ثقة ذاتية لدى العملاء ,تنعكس في بروز تآلف اجتماعي يضمن التماسك الاجتماعي وعدم ظهور مظاهر سلبية في المجتمع. وفي السياق ذاته نقرأ فئات الاجوبة رقم 09 و10 وان كانت النسب ضعيفة ،اذ قدرت على التوالي ب 3.44 % و1.72 % ,وهذا بسبب قلة الجمعيات التي تنشط بالمجال الصحي ،فنجد هذه الفئات تعبر عن نشاطها بنشر طرق الوقاية من الامراض المعدية ,خاصة مرض الايدز. وتحسين الظروف الاجتماعية والصحية وحق العلاج للمرضى الحاملين لفيروس نقص المناعة ،وما يلاحظ على هذه الجمعيات على قلتها ،فهي تقوم بعمل جبار من خلال نشاطات الاستقبال والوقاية والعلاج والدعم والمساندة للمرضى ،وهذا للإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها هاته الجمعيات الاجتماعية. وهنا ضرورة تحديد جمعية الشاي الاخضر بالاسم ،لأن وقوفنا على امكانياتها من خلال زياراتنا لها ،وملاحظتنا المباشرة لنشاطها يسمح لها ان تكون جمعية انموذج للعمل الاجتماعي بالولاية ،من خلال نشر طرق الوقاية ووضع في متناول الجميع (الشباب ،المهاجرين ،متعاطي المخدرات) المعلومات الصحيحة حول الامراض المتنقلة جنسيا وفيروس نقص المناعة ،وتعزيز وسائل الوقاية والمرافقة والتوجيه نحو المراكز الصحية.

ولذا فان مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال الصحي "تقوم على مساعدة المريض للوصول الى الشفاء بأسرع وقت ممكن لكي يعود الى الحياة الاجتماعية ،ويكون عنصرا فعالا في دفع عملية الانتاج "[1] . ومنه فإننا لا نبالغ اذ ما قلنا عمل مثل هذه الجمعيات يدخل في صميم الخدمة الاجتماعية الصحية ،وهنا يظهر اثر عملية التشبيك والدخول في علاقات مع الجمعيات الاخرى سواء على المستوى الوطني او الخارجي في ترقية عمل الجمعيات الاجتماعية. اذ كما رأينا في الفصل السابق فان جمعية الشاي الاخضر هي الجمعية الوحيدة من عينة الدراسة التي دخلت في علاقات وشراكة مع منظمات مجتمع مدني تنشط خارج الجزائر.

وعموما فان الاعمال والنشاطات المعرفية والمعنوية التي تقوم بها الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،هي اقرب الى مهنة الخدمة الاجتماعية ؛التي تقدم

1- ع ،ع ،الخطيب ،مرجع سابق ،ص 111.

للأفراد بغرض مساعدتهم على تنمية قدراتهم ،والوصول الى تحقيق علاقات مرضية ومستويات ملائمة من الحياة والعيش في اطار امكانيات واحتياجات المجتمع. غير ان عمل الجمعيات الاجتماعية قد تشوبه بعض العراقيل التي تؤثر على هذا النشاط ،وهو ما نتعرض له في العنصر التالي :

ج - العراقيل التي تعترض اعمال الجمعيات الاجتماعية :

ان عمل الجمعيات الاجتماعية شانها شان باقي منظمات المجتمع المدني ،تبقى معرضة للإصابة بقيود على حركتها ونشاطها ،لذا فهي تواجه معوقات عديدة تحول دون تحقيق اهدافها. وللتعرف على هذه العراقيل التي تعوق عمل الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ،ومن خلال القراءة في الجدول رقم 11 ،وتأمل فئات الاجوبة من رقم 11 الى رقم 16 يمكننا ان نميز انواع من الصعوبات التي تظهر في صعوبات تتعلق بإدارة العمل و عراقيل تتعلق بالموارد ،وعراقيل اخرى تتعلق بالعلاقة مع الادارة (الدولة). وبناءا عليه نقرأ في فئة الاجوبة رقم 11 وهي تمثل اعلى نسبة تقدر ب10.34% ،وهي تعبر على ان من بين المعوقات الي تؤثر على نشاط الجمعيات ،العمل وفق الامكانيات الخاصة ,دون وضع الخطط المدروسة. وهنا نلاحظ وعي رؤساء الجمعيات بأهمية العمل وفق الاساليب الادارية التي تستخدم في ادارة الاعمال ،والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ،الاسلوب البيروقراطي ،اسلوب الادارة بالمشاركة وأسلوب الادارة بالأهداف.... ، كما انها ترى اهمية وضع الخطط المدروسة ؛وهنا تجدر الاشارة الى عملية التخطيط الاستراتيجي التي تشمل تطوير الرؤية المستقبلية للجمعية الاجتماعية ،وتساعد على تحديد اولويات العمل ومجالات الانشطة التي تحقق هذه الرؤية . وتحقيق كل هذا يتطلب المتخصصين في علوم الادارة والتسيير ،وهو ما تفتقده هذه الجمعيات ،الامر الذي يعرقل ويصعب من ممارسة الجمعيات الاجتماعية لنشاطها. وفي السياق ذاته نجد فئة الاجوبة رقم 12 و13 التي تعبر عن معوقات تتعلق بالموارد في شقيها المادي والبشري ،وهي تطالب بفتح الاستثمار باسم الجمعيات حتى تخفف من عبئ الموارد المادية. وهنا لابد الاشارة الى بعض المعتقدات الخاطئة التي تربط بين كثرة مصادر التمويل وتحقيق اهداف

الجمعية ،كما سبق ان بينا ذلك. وهنا تجدر الاشارة الى اهمية الموارد المعنوية والتي تتمثل في وجود التأييد والدعم من المجتمع المحلي ومؤسساته ،والذي يقع على هيئة المتطوعين من اجل الدفاع عن الجمعية ،وإبراز اهدافها امام افراد المجتمع وأصحاب القرار ،حتى يؤيدوا مهامها وبالتالي دعمها ماديا وبشريا ومعنويا. بينما نجد فئات الاجوبة المتبقية تعبر عن العراقيل التي ترتبط بعلاقة الجمعيات الاجتماعية بالمؤسسات الرسمية للدولة. وهنا تظهر هذه العراقيل في شكل اقتراحات من رؤساء الجمعيات ،حيث نقرأ في اتجاه اعلى نسبة تقدر ب 08.62 % الفئة رقم 15 وهي تطالب بفتح الانتداب لغير رؤساء الجمعيات حتى يتفرغ المتطوعون للعمل الجمعوي ،كما تطالب بتهيئة المقرات وتجهيزها. فهي تعتقد ان هذا من العوامل التي تسهل عمل الجمعيات الاجتماعية ،اذ بذلك يصبح لها الوقت الكافي والإمكانيات كي تتفرغ لإعداد البرامج وتنفيذها. ومن خلال هذا المعطى نتساءل ،هل دور الجمعيات الاجتماعية مكمل ومساعد لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية او معرقل لها ؟ ففي هذه الحالة الاجدر بالدولة توظيف هؤلاء بمؤسساتها (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة) ،وبذلك توفر عن نفسها الكثير من المتطلبات والمصاريف ،وما تجدر الاشارة اليه هو ان قانون الجمعيات يسمح بالانتداب لرؤساء الجمعيات ،وهذا كافي اذا ما احيط بالحرية وديمقراطية التصرف. وهنا نقرأ فئة اجوبة تعبر عن ذلك وان بنسبة ضعيفة نوعا ما تقدر ب 02.58 % ؛وهي تقترح التقليص من دور الرقابة خاصة في العلاقة مع الجمعيات خارج الوطن ،وهو الامر الذي يمكن الجمعيات ويقويها بان تلعب دورها ،اذ ان وجودها مع منظمات المجتمع المدني العالمي يسمح لها بان تقوم بدور مساعد سياسيا للدولة ،بان توضح الظروف والمجهودات التي تبذل من طرف الدولة ،ومن طرف المجتمع المدني ،لترقية المجتمع والفئات المحرومة ،وحتى بالنسبة للمهاجرين ،باعتبار الولاية المجال المكاني للدراسة ،تعج بالمهاجرين اللذين كثيرا ما يستعملون كورقة ضغط لابتزاز الدولة. وفي الاخير نقرا فئة الاجوبة التي ترى بأنها تتجاوز الصعاب والعقبات بواسطة الخبرة التي اكتسبها من الممارسة للنشاطات الاجتماعية ،فهي تعتمد على العمل الجاد والمثابرة من اجل

تحقيق اهدافها ،وهو ما يدل على الفهم السليم لجوهر الخدمة الاجتماعية الجمعوية.
وعموما فان الجمعيات الاجتماعية مثلها مثل باقي المنظمات الاجتماعية ،تواجه صعوبات وعوائق تؤثر عليها بصفة مباشرة او غير مباشرة ،والتي يمكن تجاوزها بوضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه المشكلات. وهنا تجدر الاشارة الى اهمية التكوين بالنسبة للجمعيات الاجتماعية خصوصا في مجال تخصص الخدمة الاجتماعية ،وان كان هذا التخصص العلمي مازال فتيا ،وهو ما يفسر قلة المؤسسات الرسمية للتكوين في هذا المجال ،هذا ما جعل الجمعيات تعتمد وتبحث عن الاعضاء الذين لهم تجارب مهنية تتماشى وأهداف وبرامج الجمعيات الاجتماعية. ونظرا لما للتكوين من اهمية في مجال الخدمة الاجتماعية ،"اذ لم يعد التدخل لحل المشكلات الاجتماعية يخضع للتقدير الشخصي ،بقدر ما يخضع لأسس علمية وعملية ينبغي الاهتمام بها والالتزام بقوانينها"[1].
وعليه فان على المؤسسات الرسمية للدولة (وزارة التعليم العالي ،وزارة التضامن المجلس الشعبي الوطني) ان تقدم مشاريع لإنشاء معاهد متخصصة في الخدمة الاجتماعية لتكوين اخصائيين اجتماعيين يتمتعون بالمعارف العلمية والمهارات الفنية ،التي تؤهلهم لوضع الاستراتيجيات لمواجهة المشاكل التي تعترض نشاطهم كما تسهل ممارسة اعمالهم .
وبعدما تعرفنا على اعمال الجمعيات الاجتماعية ،واهم المعوقات التي تعترض نشاطها الاجتماعي ،فان اي عمل ومهما كان نوعه يحتاج الى التقويم الذي يعتبر جزءا اساسيا من عمليات وأنشطة المنظمات الاجتماعية ,التي تضع اهداف وتسعى الى تحقيقها. بحيث يجب معرفة كيفية اداء الاعمال ،والتعرف على مستويات بلوغ الاهداف ,حتى نفهم فعالية الجمعية الاجتماعية وقدراتها وكفاءتها في خدمة العملاء وكما يقول "توماس مور" "يجب ان تضع نصب عينيك عند السعي وراء اي هدف ،ضرورة تحديد النتيجة المطلوب الوصول اليها "[2].
وفي هذا السياق نتعرف على مدى تقييم الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة لخدماتها وبرامجها الاجتماعية ،وأساليب وعمليات التقويم المتبعة من خلال العنصر التالي.

1- ق ،ق ،م فريد ،مرجع سابق ،ص 49.

2- م ،م ابو النصر ،ص 342.

2- تقييم وتقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية :

في ظل محدودية الموارد المادية والبشرية ،بالنسبة للجمعيات الاجتماعية ،كما سبق ورأينا ،فان عملية تقييم وتقويم الاعمال من اجل بلوغ الاهداف المعلنة ,تصبح اكثر من ضرورية ،وهي لازمة باستمرار لتحديد مدى فعالية البرامج وتحقيق الاهداف ،من خلال قياس مدى النجاح المحقق ،وتحديد اوجه القصور والفشل ،ثم العمل على معالجتها بما يخدم العملاء واستمرارية الجمعية. ومن تحليل فئات الاجوبة المرصودة في الجدول رقم 12 ،يتم التعرض الى كيفية تقييم رؤساء الجمعيات الاجتماعية لأعمالهم ،ومن ثمة تقويمها.

جدول رقم 12 : يبين تقييم وتقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية

رقم الفئة	فئة الاجوبة	ت	%
01	نقيم بواسطة الجمعية العامة وتقديم التقرير المالي والادبي.	04	06.66
02	بواسطة الاجتماعات والجمعيات الاستثنائية والجمعية العامة .	10	16.66
03	بواسطة الاجتماعات والجمعيات الاستثنائية والجمعية العامة .	06	10.00
04	تطوير النشاط الاجتماعي وتحسين البرامج	05	08.33
05	معرفة احتياجات العملاء وتحديدها ،ثم العمل على تنفيذها .	06	10.00
06	المحافظة على المكاسب المحققة في مجال النشاط الاجتماعي .	09	15.00
07	فتح فروع على مستوى دوائر الولاية .	05	08.33
08	العمل على ضمان استمرار التمويل لضمان بقاء الجمعية.	11	18.33
09	تطوير عملنا بما يتماشى مع التغيرات التي يعرفها المجتمع.	4	06.66
المجموع		60	%100

بالقراءة في الجدول رقم 12 وتأمل فئات الاجوبة ،يمكن من حصرها في ثلاث مواضيع. اذ نجد فئات الاجوبة رقم 01 ،02 و03 تعبر عن عملية التقييم ،بينما فئات الاجوبة رقم 04،05 .06 تعبر عن عملية التقويم ،في حين نجد ان باقي الفئات تعبر عن الافاق المستقبلية للجمعيات. وحيث ان التقييم هو احدى خطوات التقويم ،وغايته هو تحديد ومعرفة الوضع الحالي لنشاط او برنامج او مشروع او منظمة ،بينما التقويم يأتي كمرحلة لاحقة تسعى الى تحسين وتعديل وتطوير المستوى الحالي للنشاط او المشروع او المنظمة ككل. وبناءا عليه نتعرض الى موضوع تقييم عمل الجمعيات ،ثم تقويمها وبعد ذلك نتعرض الى الافاق المستقبلية للجمعيات الاجتماعية.

1-2 - تقييم عمل الجمعيات الاجتماعية :

مما لا شك فيه ان تأسيس الجمعيات وعملها يكون من دائما من اجل تحقيق اهدافها المعلنة في قوانينها الاساسية ،وطالما الامر كذلك ,فاه عليها الوقوف على مدى تحقق الاهداف في ارض الواقع ،ولا يتسنى لها ذلك الا بواسطة التقييم المستمر والدائم لأعمالها وبرامجها والذي يعني "القيام بمجموعة من الاجراءات العلمية التي تهدف الى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق اهداف معينة ،في ضوء ما اتفق عليه من معايير ،وما وضع من تخطيط مسبق ،ثم الحكم على مدى ما فالية وكفاءة هذه الجهود من اجل تحسن الاداء"[1]. وفي هذا السياق يتم التعرف على مجهود رؤساء الجمعيات الاجتماعية في مجال تقييم الاعمال والممارسات الاجتماعية من اجل تحقيق الاهداف. فبالقراءة في فئات الاجوبة رقم 01 ،02 و03 وفي اتجاه اعلى نسبة والمقدرة ب 16.66 % تقر بأنها تقوم بعملية التقييم من خلال الاجتماعات الدورية ,الجمعيات الاستثنائية والجمعية العامة ،وهو ما يتماشى الى حد بعيد مع متطلبات وإجراءات التقييم ،والتي نجد من بينها اجراء المتابعة بشكل دوري ومستمر للتأكد بان الذي يتم تنفيذه يساير الخطة الموضوعة للنشاط الاجتماعي ،وهذا ما تدل عليه عبارة الاجتماعات الدورية ،والتي غالبا ما تعقد للنظر فيما تحقق من اعمال ونشاطات ،ومتطلبات الاعمال والبرامج الجديدة. كما ان تسلسل عمليات التقييم ،لدى هذه الفئة من الجمعيات الاجتماعية في التدرج

1- ر ،أ ،عبد اللطيف مرجع سابق 239.

من الاجتماعات الى الجمعيات الاستثنائية ،الى الجمعية العامة ،ينم على الخبرة المكتسبة في مجال النشاط الاجتماعي والتسيير الجمعوي ،كما يدل على العمل الجاد الذي تقوم به هذه الجمعيات في المتابعة لبرامجها وتقييمها،من خلال اعداد التقارير الخاصة بسير العمل حسب مراحل انجاز البرامج. ثم نقرأ في النسبة التي تليها مباشرة والمقدرة ب 10 % تعبر بان تقييم العمل يكون بواسطة تحقيق البرامج المسطرة وبلوغ الاهداف المرغوبة ،فهي تقوم بقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف الموضوعة ،فكلما كانت نسبة تحقيق الاهداف مرتفعة او تفوق 50% ،كلما تحقق الرضى عن الاداء والجهد المبذول ,وهو ما يوحي بتحقيق الفعالية في اداء الاعمال والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها هذه الفئة من الجمعيات. ثم نقرأ بنسبة ضعيفة نوعا ما فئة الاجوبة رقم 01 ،والتي تعبر عن عملية تقييم اعمالها بواسطة الجمعية العامة وتقديم التقرير المالي والأدبي. وما يأخذ على هذا النوع من التقييم انه لا يحقق عنصر الاستمرارية ومتابعة اعمال الجمعية الاجتماعية بصفة دورية ،باعتبار ان الجمعية العامة تعقد مرة في السنة في دورة عادية ,أو في دورة استثنائية بطلب من رئيسها. وعليه فان هذا النوع من التقييم يعود الى طبيعة نشاط هذه الجمعيات ،والذي غالبا ما يتمثل في مساعدات مادية وعادة ما تكون في مناسبات معينة.

وعموما فان الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة تقوم بعملية تقييم اعمالها وبرامجها ومدى تحقق اهدافها ،وفق مستوياتها المعرفية وثقافتها العامة. وهذا بعيدا عن الاساليب العلمية التي يقدمها المختصين في ادارة المنظمات عامة والمنظمات غير الربحية خاصة ،والتي نذكر منها ما قدمه "بيتر زانتون" في كتابه "تقييم مجلس الادارة للمنظمة"[1] والذي يقدم فيه بعض مراجعات التقييم والتي يعتمد عليها خاصة في مجال منظمات المجتمع المدني. ويخصص لها مجموعة من المحاور نذكر منها باختصار:

1- من يقوم بالتقييم ؟ شخص او مجموعة اشخاص من داخل المنظمة (الجمعية) يتمتعون بالمؤهلات الضرورية ،وبالأسلوب الموضوعي وإلا الاستعانة بأشخاص من الخارج.

1- م ،م ،ابو النصر ،مرجع سابق ،ص 366-367.

2- ما هي المقاييس ؟ وهنا يقوم مجلس الادارة بتحديد المقاييس ، من خلال المهام او الخطة الاستراتيجية .

3 - الاشراف : المدير التنفيذي (رئيس الجمعية) ،بالاشتراك مع لجنة اشرافية مكونة من اعضاء مجلس الادارة .

4- الاسئلة المحورية : وهي تختلف باختلاف اسلوب التقييم ،إلا ان هناك اسئلة عامة نذكر منها :

* هل كنا نتبع نفس الاسلوب لو بدأنا اليوم ؟
* هل تتفق اعمالنا مع بيان المهمات ؟
* ما هي اوجه الاتفاق والاختلاف مع افضل المنظمات التي تعمل في مجالنا ؟
*كيف يرى المستفيدون من خدمتنا مستوى الاداء لدينا ؟
* كيف سيكون الحال بعد الخمسة سنوات القادمة ؟

وبناءا عليه فالتقييم عملية اساسية لتوضيح نقاط القوة والضعف في اعمال الجمعيات ،كما انه خطوة وفعل لتحقيق الفعالية والكفاءة في الاعمال ،وتتطلب الاساليب العلمية حتى يمكن التقويم السليم وتصحيح المسار ،وعليه نتعرض في العنصر الموالي الى كيفية تقويم اعمال وبرامج الجمعيات ،من اجل بلوغ الاهداف بفعالية وكفاءة.

2-2 – تقويم اعمال الجمعيات الاجتماعية :

كما سبق تبيين مفهوم التقويم والذي يأتي كمرحلة لاحقة للتقييم ،ويهدف الى تحسين وتعديل وتطوير البرامج والمشروعات ,في ضوء الاهداف المعلنة للجمعيات الاجتماعية. ومن خلال الجدول رقم 12 وتأمل فئات الاجوبة رقم 04 ،05 و06 وعند القراءة في اتجاه اعلى نسبة تقدر ب 15 % وتمثلها فئة الاجوبة رقم 06 والتي تعبر عن المحافظة على المكاسب المحققة في مجال النشاط الاجتماعي ،وهنا يتضح ان هذه الفئة من الجمعيات والتي تمثل اغلبية الجمعيات الاجتماعية عينة الدراسة ،تعمل بعد تقييم اعمالها وبرامجها الاجتماعية ،على المحافظة لما تحقق من انجازات ومكاسب في مجال النشاط الاجتماعي ،وهذا لا يتحقق الا بمعرفة

مدى رضى العملاء عن الخدمات الاجتماعية التي يتلقونها ،من تقوية قدراتهم الذاتية ومساعدتهم في الحصول على الموارد المالية وتقديم الاستشارات والدفاع عن القضايا الاجتماعية ،وتيسير تقديم الرعاية الصحية مما يحفظ كرامتهم. وهنا نجد الجمعيات الاجتماعية تحاول المحافظة على ما تحقق من انجازات اجتماعية وهذا يعود بصفة مباشرة الى قلة الموارد المادية منها والمعرفية ،كما سبق تبيين ذلك في الفصل السابق ،وتبقى بعيدة عن عملية تقويم الاعمال وربما يفرغها من محتواها لأنها لا تعتمد العلم والدراية ولا تستعين بالخبرة العلمية والفنية.

ثم نقرأ في النسبة التي تليها مباشرة وهي نسبة معتبرة تقدر ب10 % تعبر عن فعالية اداء الاعمال تكون من خلال معرفة احتياجات العملاء وتحديدها ,ثم العمل على تنفيذها وتحقيقها في ارض الواقع. وهنا يتضح ان هذه الفئة من الجمعيات تضع الخطط المسبقة التي من خلالها يمكن الوقوف على احتياجات المستهدفين من النشاط الاجتماعي ثم وضع البرامج والخطط المدروسة لسد هذه الاحتياجات مما يضمن تحقق النتائج المتوقعة من عمل هذه الفئة من الجمعيات الاجتماعية من خلال الاستفادة من حسن استخدام الموارد المادية والمعرفية. وهو ما يقربها من تحقيق اهداف التقويم ،وان بطريقة غير مكتملة. فالتقويم يهدف الى معرفة رأي المستفيدين وتحديد احتياجاتهم وتوقعاتهم من الخدمة ،وغلق الفجوة بين الجمعية والعملاء بتطوير الخدمة وتحسينها ،وتطبيق مفهوم التطوير المستمر للجمعية ونشاطها[1]. ثم نقرأ فئة الاجوبة رقم 04 التي ترى في تحقق فعالية اداء عمل الجمعيات الاجتماعية ،بواسطة تطوير النشاط الاجتماعي وتحسين البرامج لبلوغ الاهداف وهذا بنسبة متدنية نوعا ما تقدر ب 08.33% ،وهو ما يعكس التباين الواضح في المستويات المادية والمعرفية للجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة.

ان موضوع تطوير النشاط الاجتماعي وتحسين البرامج ،يتطلب بالإضافة الى الموارد المادية المعارف العلمية والإجراءات والخطط الاستراتيجية ،بالاعتماد على ادوات التقويم كالملاحظة ،المقارنة المقابلات ،استطلاع رأي العملاء المستفيدين ،استعمال المقاييس والتحليل وقبول ألاقتراحات ،وهو ما يدل على ان

1- 2 - م ،م ،ابو النصر ،مرجع سابق ،ص 345 ،346

هذه الفئة من الجمعيات الاجتماعية تعمل على الاستفادة من الموارد بحسن استخدام العناصر البشرية والمالية والمادية ،مما يضمن تطوير النشاط الاجتماعي وتحسين البرامج لتحقيق اهداف الجمعية ،وهو ما يقربها بدرجة كبيرة من تحقيق الفعالية والكفاءة في أداء الاعمال الاجتماعية بما يتماشى ومتطلبات الخدمة الاجتماعية. وبناءا عليه فإن التقويم عملية فنية تحتاج لدراسة وخبرة ومهارات تخصصية عالية وليس لأساليب بسيطة وغير عملية ،كالتي تعتمدها معظم الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة. وكلما تمت عملية التقويم وفق الاساليب العلمية ،والإمكانيات المهارية لأعضاء الجمعية الاجتماعية ،كلما امكنهم التنبؤ بالتغيرات التي يحملها المجتمع والتي تؤثر بشكل او بآخر في الجمعية ،ومنه يمكنهم رسم التصورات المستقبلية لوضع الجمعية وبناء الافاق لتطوير العمل الجمعوي والحفاظ على استمرارية الجمعية. وهو ما سيتم توضيحه من خلال تحليل فئات الاجوبة في عنصر الافاق المستقبلية للجمعيات الاجتماعية.

3- الافاق المستقبلية للجمعيات الاجتماعية :

لا تتوقف جهود الجمعيات الاجتماعية على مجرد تقديم الخدمات والقيام بالأنشطة الاجتماعية ،وإنما يجب عليها التحسين المستمر من خلال التعاون وتوزيع الادوار والتنسيق بين الجهود وضمان الموارد والمصادر التي تساعدها على ضمان البقاء والاستمرار. ولمعرفة تصورات ادارة الجمعيات الاجتماعية لوضعها في المستقبل ،تبين فئات الاجوبة رقم 07. 08 .09 بالجدول رقم 12،اهم التطلعات التي يسعى اليها رؤساء الجمعيات الاجتماعية. فبالقراءة في اتجاه اعلى نسبة والتي تقدر ب 18.33% وتمثلها فئة الاجوبة رقم 08 ،تعبر فيما يخص تصوراتها المستقبلية ،هو العمل على ضمان استمرار التمويل ,لضمان بقاء الجمعية ؛وهنا نلاحظ تحول عنصر التمويل من وسيلة الى غاية تمثل لب الافاق المستقبلية للجمعيات. فمما لاشك فيه ان الموارد ضرورية لأي تنظيم اجتماعي من اجل تحقيق مجموعة من الخدمات الاساسية وتوفيرها لأعضائه بطريقة افضل وأسرع وأكثر فاعلية ،ولكن ان يتحول التمويل الى افق مستقبلي

للجمعية تقف عنده طموحات الجمعية لضمان بقائها ؛فانه ينم على الامكانيات المادية والمعرفية الضعيفة لهذه الفئة من الجمعيات التي اهملت عناصر اخرى كالمتطوعين والمستفيدين ،فهل سيزداد عددهم ام يتناقص ،والبحث عن حاجات ومشكلات العملاء ومعوقات التدخل المهني والحلول الممكنة. ان الاجابة على مثل هذه الاسئلة قد تمكن ادارة الجمعية من بتخفيض ميزانيتها او تنوع من مصادر تمويلها بالاعتماد على مواهب وإبداعات المتطوعين وقدراتهم الذاتية ،ورغم هذا يبقى الاهتمام بضمان التمويل من العناصر الاساسية لبقاء واستمرار الجمعية. ثم نقرأ النسبة التي تليها مباشرة ،وهي نسبة دون الوسط مقارنة مع النسبة الاولى والمقدرة ب08.33% والتي تعبر عن تصوراتها المستقبلية بالطموح الى فتح فروع للجمعية على مستوى دوائر الولاية ،ومنه فان طرح مثل هذه الطموحات يأتي كنتيجة لفاعلية اداء هذه الفئة من الجمعيات الاجتماعية في تفاعلها مع المواقف الي تواجهها ،كما يشير الى الموارد المستقرة نوعا ما مقارنة مع الفئة الاولى ،ففتح فروع جديدة للجمعية يعبر عن على الكفاح والنضال من اجل بقاء الجمعية واستمرارها ،كما يعبر على ان هناك جهود تبذل لحشد الموارد وتوجيهها لخدمة العملاء في باقي ارجاء الولاية ،ويظهر التفكير التقدمي وتوقع البدائل من اجل بلوغ الاهداف. وبعد هذه الفئة من الجمعيات ،نجد جمعيات اخرى ورغم ضعف نسبتها والتي تقدر ب 06.66 % تعبر عن تصوراتها المستقبلية بضرورة تطوير العمل بما يتماشى مع التغيرات التي يعرفها المجتمع ،وهنا تجدر الاشارة الى تأثير متغيري الخبرة في ممارسة العمل الجمعوي الاجتماعي والمستوى التعليمي في تحديد الرؤى المستقبلية للجمعيات ،فطرح مثل هذه التصورات يدل على ان عملية التقييم والتقويم لدى هذه الفئة من الجمعيات ،تتم بدقة وبناءا على معلومات وافية تساهم في تحديد اولويات واهتمامات الجمعية ،كما تشير الى ان هناك قراءة سليمة للعمل الجمعوي الاجتماعي ،فالمجتمع قد يعرف تغيرات تنموية ربما قد تلغي او تعزز نشاط هذه الجمعيات.

ملخص الفصل :

تعرضنا في هذا الفصل الى اعمال ونشاطات الجمعيات الاجتماعية ،ومن خلال عملية التحليل لفئات الاجوبة ،وقفنا على نوعين اساسيين من الاعمال. يتمثل النوع الاول في تقديم مساعدات مادية ،وهنا تبين ان هناك جمعيات معتبرة تلعب دور الوسيط بين المحسن والمحسن اليه او بين الدولة والمواطن ،وهو ما يدل على ان الخدمة الاجتماعية لدى هذه الفئة من الجمعيات تتمثل قي اعمال البر والإحسان. اما فيما يخص النوع الثاني من الاعمال فتمثل في تقديم مساعدات معرفية ومعنوية للعملاء ،و هذا النوع من الاعمال هو اقرب الى مفهوم الخدمة الاجتماعية التي تقدم الى الافراد بغرض مساعدتهم على تنمية قدراتهم ،وتحقيق تكيف اجتماعي في اطار امكانيات المجتمع. ثم وقفنا على اهم العراقيل والصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الاعمال ،وتمثلت في عراقيل تتعلق بإدارة العمل ،وأخرى بالموارد وعراقيل تتعلق بالعلاقة بالإدارة المحلية. وبعد ان التعرض الى هذه الاعمال والأنشطة حاولنا معرفة مدى فعالية هذه الاعمال والبرامج الاجتماعية ,من خلال عملية تقييم الجمعيات الاجتماعية لأعمالها وبرامجها والتي تتم وفق مستوياتها المعرفية وثقافتها العامة ،ثم عملية تقويم هذه النشاطات وهي عملية فنية تحتاج لدراسة ومهارات تخصصية عالية ،وليس لأساليب بسيطة كالتي تعتمده الجمعيات الاجتماعية .

وأخيرا حاولنا الوقوف على اهم الافاق والتطلعات المستقبلية التي ترسمها الجمعيات الاجتماعية.

الاستنتاجات:

ان التراكمات المعرفية والعلمية والخباراتية للمجتمعات الغربية في مجال الخدمة الاجتماعية ،سمح لها بتأسيس جمعيات تقوم بأعباء اجتماعية وتنفذ برامج تدعم اقتصادياتها ،كما انها تنشئ المراكز والمعاهد البحثية ،وتمول البرامج الانسانية ،مما يرفع من المستوى الحضاري لهاته المجتمعات. في هذا الاطار جاء موضوع الدراسة حول الجمعيات الاجتماعية التي تنشط وتمارس اعمالها الاجتماعية بولاية تمنراست ،وهذا من خلال خصائص الخدمة الاجتماعية. وقد تمحورت اشكالية البحث حول ماهية الاحتياجات المعرفية للجمعيات الاجتماعية في مجال الخدمة الاجتماعية حتى تؤدي ادوارها بفاعلية وكفاءة. وعليه قد تعرضنا في الجانب النظري من الدراسة ,معرفة الاطر النظرية والعلمية التي تستند عليها مهنة الخدمة الاجتماعية بشكل اساسي ،ثم التعرف على الاخصائي الاجتماعي ,من خلال تكوينه وأدواره. اما في الجانب التطبيقي للدراسة ,فحاولنا التعرف على الامكانيات المادية لهذه الجمعيات ،ثم التعرف على نشاط هذه الجمعيات الاجتماعية ومدى تماشيه وتناسقه مع تلك الاطر للخدمة الاجتماعية ،وهذا من خلال تحليل مضمون عمل عينة من الجمعيات الاجتماعية النشطة بولاية تمنراست ،وبناءا عليه خرجنا بمجموعة من النتائج والتي يمكن جمعها في اربع نقاط وهي :

1- ان عملية تأسيس الجمعيات الاجتماعية هدفها هو اشاعة روح التضامن والتكافل في المجتمع ،مما يؤشر على الحس التضامني الكبير الذي يتمتع به مؤسسي الجمعيات الاجتماعية ,اثر القيام بأعمال ونشاطات اجتماعية هادفة غايتها تعزيز التلاحم والترابط الاجتماعي بين اعضاء المجتمع الواحد ،من خلال الاهتمام والرعاية للفئات الفقيرة والمحرومة والمقصاة ،مما يحقق قدر من العدالة الاجتماعية ,ويولد الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع ،وهو ما ينتج عنه تماسك اجتماعي قوي. اذن فهناك وعي بأهمية الانتقال من الاطار الفردي المبني على الاحسان ،الى اطار اجتماعي منظم او شبه منظم يهدف الى حل المشكلات الاجتماعية فردية كانت او جماعية ،ومنه امسى النشاط الاجتماعي في مجال العمل الجمعوي شريك لمؤسسات الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية. ويضاف الى هذا الوعي الكبير لدى رؤساء الجمعيات الاجتماعية بالتطوع ,الذي يستمد مصادره من قيم التكافل الاجتماعي الذي حضت عليه الشريعة الاسلامية ،من حلال تحقيق قيم

وسلوكيات ايجابية مثل الايثار ،المؤاخاة ومساعدة الاخرين. الا ان الاهتمام بالتطوع والمتطوعين مازال يراوح مكانه ,مقارنة بما يلقاه من اهتمام في البلدان المتطورة ،من خلال مراكز متخصصة من اجل تطويره والاهتمام به حتى يحقق اهدافه.

2- ان عملية حصر الامكانيات المادية للجمعيات الاجتماعية ،ومصادر تمويل هذه الجمعيات ,بينت ان اغلبيتها امكانياتها المادية متوسطة ،ان لم نقل ضعيفة ،والدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجمعيات ،وهو ما جعل نشاطها مناسباتي لا يتسم بالاستمرارية ،ويمكن وصفها بجمعيات تتلقى الخدمة الاجتماعية بدل ممارستها،وعادة ما تنحرف مثل هذه الجمعيات عن اهدافها الى نشاطات اخرى كالسياسة مثلا. في حين نجد جمعيات اخرى وان كانت قليلة ،تتمتع بإمكانيات مادية معتبرة ,انعكست ايجابا على استمرارية نشاطها وكذا تحقيق اهدافها ،فكلما كان اعتماد الجمعيات الاجتماعية على امكانياتها الخاصة من تمويل وموارد ,كلما كان اداء عملها اقرب الى الفعالية والنجاح ،وأمكنها الحفاظ على مبادئها وعدم انحرافها عن اهدافها الاساسية الى ممارسات سياسية او دينية او اقتصادية .

3- في سياق البحث على اهم الاحتياجات المعرفية والعلمية لتأدية الجمعيات الاجتماعية لنشاطها ،وقفنا على نوعين من الاحتياجات ،احداها تتعلق بنظام العمل والأخرى تتعلق بعملية التدخل مع العملاء. وفي كلتا الحالتين ,تأكد ان هناك نقص في المعارف العلمية والأساليب والطرق المنهجية والمهارات الفنية . ان هذا النقص في المعارف وان كانت تتم تغطيته بطرق وأساليب هي من اجتهادات رؤساء الجمعيات الاجتماعية ،والتي يلعب فيها متغير المستوى التعليمي دورا هاما في تحديد طبيعتها وأثرها على الجمعية وأهدافها ،نجده في المقابل يدل على مدى ابتعاد النشاط والانشغال الاجتماعي بالنسبة للجمعيات ,عن مهنية الخدمة الاجتماعية وما تتطلبه من معارف ونظريات علمية ,ومهارات فنية وأساليب منهجية ،تتطلب ضرورة تسلح الاخصائي الاجتماعي بها ,للعب ادواره بالمنظمة الاجتماعية المختصة في مجال الرعاية الاجتماعية.

وبناءا عليه نستنتج ان عمل الجمعيات الاجتماعية موضوع الدراسة ؛يبتعد عن ممارسات مهنة الخدمة الاجتماعية ،وبالتالي فهي لا تعتمد على الاخصائيين الاجتماعيين بالمفهوم العلمي المبين في البحث.

4- ان الجمعيات الاجتماعية تقوم بعملية تقييم اعمالها ،والتي تعتبر عملية اساسية لتوضيح نقاط القوة والضعف في اعمال الجمعيات ،وفق مستوياتها المعرفية الخاصة وثقافتها العامة ،وهذا بعيدا عن الاساليب العلمية التي يقدمها المختصين في ادارة المنظمات عامة والمنظمات غير الربحية خاصة. كما تعتمد الجمعيات الاجتماعية على اساليب بسيطة وغير عملية لتقويم اعمالها ،على عكس ما تتطلبه عملية التقويم من دراسة وخبرة ومهارات تخصصية عالية ،فكلما تمت عملية التقويم وفق الاساليب العلمية والإمكانيات المهارية لأعضاء الجمعية الاجتماعية كلما امكنهم تطوير النشاط الاجتماعي وتحسين البرامج لتحقيق اهداف الجمعية. وهو ما يقربهم من تحقيق الفعالية والكفاءة في اداء الاعمال الاجتماعية ،ويمكنهم من التنبؤ بالتغيرات التي يحملها المجتمع ،والتي تؤثر بشكل او بآخر في الجمعية مما يسهل عليهم رسم التصورات المستقبلية لوضع الجمعية ،وبناء الافاق لتطوير العمل الاجتماعي ،بما يتماشى ومتطلبات الخدمة الاجتماعية ،وبالتالي الحفاظ على استمرارية الجمعية الاجتماعية.

الخاتمة

خاتمة :

تعتبر الجمعيات بصفة عامة والجمعيات الاجتماعية خاصة ،من اهم مؤسسات المجتمع المدني التي اصبحت تشارك في الرقي بالمجتمعات وتنميتها ،في ظل تعقد الحياة العصرية ،وتزايد التكاليف والاحتياجات الاجتماعية ؛فأصبحت تقوم بعمل موازي للجهات الحكومية ،من اجل المساعدة وتحقيق المطالب والاحتياجات الاجتماعية والإنسانية لأفراد المجتمع. ورغم حداثة العهد بالعمل الاجتماعي الجمعوي في الجزائر ,وعدم وجود تجارب عملية و تراكمات معرفية له ببلادنا ،لم يمنع هذا من تشكل الوعي بأهميته في تنمية المجتمع ،وبعث روح التضامن والتعاون ,مما يسمح ببروز تآلف اجتماعي يضمن التماسك الاجتماعي وعدم ظهور مظاهر سلبية في المجتمع ؛خصوصا في ظل عجز الدولة ونقص فعالية مساعيها في معالجة ظاهرة الفقر والتهميش والإقصاء.

فمن خلال بحثنا حول الجمعيات الاجتماعية ودورها من خلال خصائص الخدمة الاجتماعية ،وقفنا على ان هناك جهود معتبرة تبذلها الجمعيات في ممارستها لنشاطها الاجتماعي ,منها ما يدخل في مجرد اعمال البر والإحسان ,ومنها ما يقترب من الخدمة الاجتماعية ،وهي في هذا النشاط تعتمد على معارفها الخاصة وثقافتها العامة ،مما ينعكس بالضعف في الاداء للنشاطات الاجتماعية وقلة الفعالية في تحقيق الاهداف ،وكل هذا ناتج عن افتقادها لعامل التكوين في الخدمة الاجتماعية. وهنا نوصي بضرورة تقديم مشاريع لإنشاء معاهد متخصصة في الخدمة الاجتماعية او على الاقل تخصصات لها بأقسام علم الاجتماع الموجودة بالجامعات الجزائرية ،من طرف المؤسسات الرسمية للدولة ،وهو ما يسمح بتكوين اخصائيين اجتماعيين يتمتعون بالمعارف والنظريات العلمية والمهارات الفنية التي تنتجها الخدمة الاجتماعية. كما تبين لنا من خلال هذا البحث اثر التمويل وقلة الموارد على نشاط الجمعيات الاجتماعي ،واثر ذلك في انحراف الجمعيات عن اهدافها المعلنة في قوانينها الاساسية ,الى نشاطات سياسية او اقتصادية ،خصوصا في ظل تمويل الدولة. وعليه يجب تشكيل لجان على مستوى وزارة التضامن,تعمل على استثمار الاموال التي تمنحها الدولة لتمويل الجمعيات ،في اقامة التربصات والدورات التكوينية التدريبية قصيرة المدى لرؤساء الجمعيات الاجتماعية وأعضائها،حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات المجتمعية

ومواكبة التطور العلمي في مجال اداء الاعمال الاجتماعية. كما يجب على الادارة على المستوى المحلي ،ان تتفهم العمل والنشاط الاجتماعي للجمعيات ؛وتقبل المشاريع التي تقترحها الجمعيات الاجتماعية وتدعمها وتشارك فيها ؛فوحدها الجمعيات بحكم احتكاكها المباشر والدائم بالفئات الفقيرة والمهمشة ،وتعاملها مع المشاكل الاجتماعية هي ادرى بالبرامج والمشاريع التي تتماشى وطموحات هذه الفئات. فأعمال ونشاطات الجمعيات الاجتماعية تعتبر مصدر لخلق راس المال الاجتماعي ،مما يسمح بتحقيق تماسك اجتماعي قوي ،من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي تكونها هذه الجمعيات والحراك الاجتماعي الذي ينشأ عنها.

لذا وجب الاهتمام بالفعل الجمعوي بصفة عامة والجمعيات الاجتماعية بصفة خاصة ،من خلال تناوله بالبحوث والدراسات العلمية،والكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطوره ،ومن ثمة العمل على معالجتها وتقديم الحلول والأفكار لترقيته ،وهذا نتيجة الدور الهام والبارز الذي اصبحت تلعبه مثل هذه التنظيمات الاجتماعية في الحياة الاجتماعية العصرية ،من توفير لخدمات الرعاية الاجتماعية بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الدول في هذا المجال.

المراجع

قائمة المراجع :

ا- المصادر:

1- القرآن الكريم .

ب- الكتب باللغة العربية :

2- ابراهيم عبد الرحمان رجب ،الاسلام والخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،مصر 2000.

3- أبو القاسم سعد الله ،افكار جامعة الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1988.

4- احمد حويتي ،دليل التوثيق في العلوم الاجتماعية ،ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 2012.

5- احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ،بيروت 1987.

6- اسحاق منصور ،نظريات القانون والحق ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1990.

7- الحبيب الجنحاني ،سيف الدين الدين عبد الفتاح ،المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ،دار الفكر ،دمشق 2003.

8- اماني قنديل ،تطوير مؤسسات المجتمع المدني ،الشبكة العربية للمنظمات الاهلية دار نويار ،القاهرة 2004.

9- اماني قنديل ،وآخرون ،الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة 2008.

10- اميتاي اتزيوني ،ادارة المنظمة الحديثة ،ترجمة رفيق اشرف حسونة ،مكتبة انجلو مصرية ،مصر ،د ت .

11- بشارة عزمي ،المجتمع المدني ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1998.

12- جلال الدين الغزاوي ،مهارات الممارسة في العمل الاجتماعي ،مكتبة الشعاع ،الاسكندرية .1984

13- جمال الدين محمد مرسي ،الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ،الدار الجامعية ،مصر 2003.

14- حسن حسين سليمان ،وآخرون ،الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت 2005.
15- خاطر احمد مصطفى ،الخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1984.
16- رشاد احمد عبد اللطيف ،ادارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية ،المكتبة الجامعية مصر .2000
17- رشدي طعيمة ،تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ،دار الفكر العربي ،لبنان د ت.
18- رشيد زرواتي ،مدخل للخدمة الاجتماعية ،مطبعة هومة ،الجزائر 2000.
19- زكي محمود هاشم ،ادارة الموارد البشرية ،جامعة الكويت ،الكويت 1989.
20- سامية محمد فهمي ،اجهزة تنظيم المجتمع ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية 1980.
21- سهير علي عاطف ،اهمية العمل التطوعي ،مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية اليمن 2009.
22- سيد ابو بكر حسانين ،طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ،دار المعرفة الاسكندرية ،د ت.
23- صلاح مصطفى الفوال ،مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ،مكتبة غريب ،مصر 1988.
24- عبد الحميد محمد ،تحليل المحتوى في بحوث الاعلام ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1979.
25- عبد الرحمن عبد الرحيم الخطيب ،ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية مكتبة الانجلو مصرية ،مصر 2006.
26- عبد العزيز فتح الباب ،الخدمة الاجتماعية في الدول النامية ،مكتبة انجلو مصرية مصر ،د ت.
27- عبد الغفار شكر ،محمد مورو ،المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية دار الفكر،دمشق 2003.
28- عبد الكريم دريوش ،ليلى تكلا ،اصول الادارة العامة ،مطبعة انجلوا مصرية القاهرة 1976.
29- عبد الهادي جوهري ،قاموس علم الاجتماع ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1998.

30- عبد الهادي جوهري وآخرون ،ادارة المؤسسات الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية مصر 1998.
31- علي السلمي ،ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية ،مكتب غريب ،القاهرة 1985.
32- عمار بوحوش وآخرون ،مناهج البحث وطرق اعداد البحوث الجامعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.
33- قوت القلوب محمد فريد ،تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ،جامعة القاهرة ،مصر.2000
34- فضيل دليو وآخرون ،اسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ،منشورات جامعة منتوري ،قسنطينة 1999.
35- فهمي محمد السيد ،أسس الخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1998.
36– محمد زاهي المغربي ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،القاهرة 1995.
37- محمد سيد فهمي ،اسس الخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1984.
38- محمد سيد فهمي ،الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية .1988
39- محمد عاطف غيث ،قاموس علم الاجتماع ،الهيئة العامة للكتاب ،مصر 1989.
40 – محمد طلعت ،عدلي سليمان ،الخدمة الاجتماعية العمالية ،مكتبة القاهرة الحديثة مصر،د ت.
41 - محمد علي محمد ،اصول علم الاجتماع السياسي ،الجزء الاول ،دار المعرفة الجامعية ،مصر 1985.
42- محمد علي محمد ،اصول علم الاجتماع السياسي ،الجزء الثاني ،دار الاهلية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية 1987.
43- محروس محمود خليفة ،ممارسة الخدمة الاجتماعية ،دار المعرفة الاسكندرية ،د ت.
44- محمود حسن محمد ،ممارسة خدمة الفرد ،دار النهضة العربية ،بيروت 1983.
45- محمود حسن محمد ،خدمة الجماعة والشباب ،دار النشر الثقافة ،مصر 1966.

46- محمود جمعة سلمى ،المدخل الى طريقة العمل مع الجماعات ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية 1998.
47- مدحت محمد ابو النصر ،ادارة منظمات المجتمع المدني ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة 2007.

ج – المجلات العلمية :

48- مجلة انسانيات ،المجلة الجزائرية للانثربولوجية والعلوم الاجتماعية ،عدد 08(ماي اوت) 1999.
49- مجلة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية –ط 3- عدد53 سنة 2000.
50- مجلة العلوم الانسانية ،جامعة منتوري ,قسنطينة –عدد17- جوان 2002.
51- مجلة الهداية ،مصر -عدد 156- 2006.
52- مجلة المستقبل العربي ،بيروت -عدد 167 سنة 1993 - وعدد 236 – سنة 1998.
53- مجلة الادارة العامة ،الرياض -عدد54 سنة 1987.

د-الوثائق الرسمية :

54-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 76 ،المطبعة الرسمية ،الجزائر 1996/12/08.
55- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 02 ،المطبعة الرسمية ،الجزائر 2012/01/15.

هـ - الرسائل الجامعية:

56- بشار "راضية" ،الجمعيات الثقافية من اجل الحفاظ على القصبة ،رسالة ماجستير ،قسم غلوم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،2001./2002
57- شاوي "رياض" ،الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية ،رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،2004./2005
58- بن صنويرة "عبد الله" ،الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ،رسالة دكتوراه علوم ،جامعة قسنطينة 2011/2010.

59- محمد عبد الرزاق "مها" ،نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية ،رسالة دكتوراه معهد العلوم الاجتماعية ،جامعة الاسكندرية 1997.

و - الاوراق العلمية :

60- ايمان ،جابر حسن ،الابعاد الاجتماعية للعمل التطوعي ،ندوة العمل التطوعي وافاق المستقبل ،جامعة ام القرى ،مكة المكرمة 2012.
61- برهان غليون ،نشأة المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية ،ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ،جامعة قطر 2001.

ز- المراجع باللغة الاجنبية :

A- Les Ouvrages :

62-Angers Maurice ; Initiation pratique à la Méthodologie des sciences humaines, Edit Casbah universitaire ,Alger 1997.
63- Bernard Kochenais ; Les nouvelles solidarités, P,U,F ,Paris 1989.
64- Berger R ;& Federico R .Human Behavior. ,2nd ed , Longman, USA 1985.
65-De Gaujelx Vincent ,et autres ; L'ingénierie sociale, Syros, Paris 1981.
66- Erikson Erik, Adolesceence et crise, la quete de l'identité, flamation ,Paris 1972.
67- Hervé Drourd, et autres ;Sociologie et Intervention sociale, Coll, Travail social, Ed Centurion, Paris 1990.

68- Mendietay Nunes, Tr. A Cuviller ; Théorie des groupements sociaux suivi d'une étude sur droit social, Bibliothèque international, Paris 1957.
69- Nicolas D, Laurence H-Durieux ; Comment géré une association, Ed du puits fleuri, paris 2000.

70- Raymond Boudon et autres ; Dictionnaire de la sociologie, Darouse Aubin Imprimeur, Paris 1990.

71- Reni Hess ; La sociologie d'intervention, Ed, P,U,F Paris 1981.

72- Rocher Guy ; L'action social, Ed HMH, Paris 1968.

73- Serge Mayence ; Sociologie et action social, Ed, Labor, Paris 1981.

B- Les revues :

74- Annuaire de L'Afrique de nord, CNRS, Paris 1989, tomes 28.

75- Espace et Société, N° 03, Paris 1994.

ر- المواقع الالكترونية :

76- http://srpceleqt.prod.acquia-site.com.

77- http://insanaonline.net .

الـــمـــلاحق

الملاحق :

1- دليل المقابلة.
2- قائمة الجمعيات الاجتماعية النشطة بولاية تمنراست.
3- قوائم مختلف الجمعيات بولاية تمنراست
4- بعض المطويات والورقات الاشهارية .
5- قانون الجمعيات رقم 06/12.

1- دليل المقابلة :

المحور الاول : الاسباب والدوافع الكامنة وراء عمل الجمعيات الاجتماعية.

1- ما سبب انشاء الجمعية ؟ .
2- ما اهم المشكلات التي اعترضت تأسيسكم للجمعية ؟ .
3- كيف تنظر وتعرف التطوع ؟
4- كيف تضم المتطوعين الى الجمعية ؟ وكيف تحافظ عليهم ؟.

المحور الثاني : الاحتياجات المعرفية والعلمية لعمل الجمعيات الاجتماعية.

1- ما هي اهم المعارف علمية التي تحتاجها الجمعية في نشاطها ؟
2- ما طبيعة البحوث العلمية التي يمكن ان تستفيد منها الجمعية في عملها ؟
3- اذا كان عمل الجمعية يتطلب كفاءة ومهارة ،ماذا تفعلون لتحقيق ذلك ؟

المحور الثالث : الاحتياجات المادية والتمويلية لعمل الجمعيات الاجتماعية .

1- ما هي مصادر تمويل الجمعية ؟
2- ما هي اهم المشاكل التي تواجهها الجمعية على مستوى التمويل ؟
3- ما مدى تناسق امكانيات الجمعية المادية مع نشاطها ؟
4- في حالة العجز المالي ،ماذا تفعلون لإتمام عمل الجمعية ؟
5- هناك من يقول "من يمول يوجه" كيف تعلق على هذا ؟

المحور الرابع : نشاط الجمعيات الاجتماعية والعراقيل المؤثرة فيه .

1- ما طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعية ؟
2- كيف يتم تقديم الخدمات الاجتماعية ؟
3- ماهي اهم العراقيل التي تحد من نشاط الجمعية ؟
4- كيف تواجهون هذه العراقيل ؟

المحور الخامس : فعالية عمل الجمعيات الاجتماعية والرؤى المستقبلية .

1- كيف تقيمون عمل الجمعية ؟
2- ليكون عمل الجمعية اكثر فعالية ،ماذا يجب ان يكون ؟
3- ما تصوركم لوضع الجمعية في المستقبل ؟

قائمة الجمعيات النسوية لبلدية تمنراست

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
	جمعية ترقية الفتاة لولاية تمنراست	المجمع الثقافي بلدية تمنراست	لكحل فتيحة	94/004 في1994/03/07
	الجمعية الفلكلورية تينهنان لرقص بقاين	حي تهقارت-تمنراست	جلولي مباركة	94/012/في1994/06/21
	تعاونية ورشة الخياطة للبنات	حي ادريان	بن مسعود الزهراء	94/015 في1994/10/22

بلدية عين صالح

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية التنوير لترقية المرأة الريفية	الساهلة الشرقية	بابكر عائشة	99/031 في1999/02/14
2	جمعية الثقافية لترقية الفتاة	القصبة قصر العرب عين صالح	بركة الزهراء	01/026 في2001/11/11
3	الجمعية النسوية للحداثة والإبداع	قصر المرابطين عين صالح	بوعروة كلثوم	06/021 في2006/07/19

بلدية أبالسة

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية الفتاة للفنون التقليدية	بلدية أبالسة	التواتي فتيحة	95/004 في1995/01/25
2	جمعية الفتاة العصرية تينهنان	دار الشباب ابالسة	افـرواق فاطمة	99/005 في1999/02/14
3	جمعية اسكتا الثقافية النسوية	دائرة سيلت	بن امود فاطمة	11/074 في2011/07/10

بلدية إينغر

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية مستقبل الفتاة	دار الشباب اينغر	بوقليلة عائشة	94/014 في1994/10/03

بلـدية ادلـس

الرقم	تسميـة الجمعيــة	مقرهـــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعـــــــية الــفتاة	حي البخبوخة ادلس	امنغســـة فاطمة	02/051 في1994/10/03

بلـدية فقارة الزوى

الرقم	تسميـة الجمعيــة	مقرهـــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية الأفاق للنـــشاطات النسوية	القاعة المتعددة الخدمات	بن عبد الكريم كلثوم	94/027 في1994/12/03
2	جمعية الشروق لإبداعات ومواهب الفتاة الريفية	فقارة العرب- بلدية فقارة الزوى	جعفـري فاطمة	08/025 في2008/10/05

بلـدية تين زواتين

الرقم	تسميـة الجمعيــة	مقرهـــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعـية تهـوراوين النســوية	وسط المدينة- بلدية تين زوايتن	منصوري عائشـــة	09/028 في2009/08/27

بلـدية عين أمقـل

الرقم	تسميـة الجمعيــة	مقرهـــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	الجمعية الثقافية النسوية لترقية المرأة	حي كرموين- بلدية عين امقل	فــريك مريامة	09/038 في2009/10/18

قائمـة الجمعيات الشبانية والطفولة لبلدية تمنراست

الرقم	تسميـة الجمعيــة	مقرهـــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق	المجمع الثقافي تمنراست	الشقة سيدي أمحمد	87/006

				في1987/01/10
2	جمعية بيت الشباب لبلدية تمنراست	بيت الشباب تهقارت	مــولاي الشيخ	88/384 في1988/11/20
3	تعاونية الإنتـاج والصيانة	دار الشباب تمنراست	صالحــي فريدة	89/649 في1989/12/05
4	جمعية إطــارات الشباب	سرسوف تمنراست	حمداني سيدي احمد	
5	جمعية ترقية وإدماج الشباب	دار الشباب سرسوف	بن مسعود احمد	90/029 في1990/10/28
6	جمعية تشغيل الشباب	وسط المدينة تمنراست	الدغمشي مولود	90/035 في1990/11/14
7	جمعية روضة الأطفال	حي موفــلون	دوالي صليــحة	94/008 في1994/03/26
8	اتحاد الشبيبة والطفولة	قطع الـواد تمنراست	بن مالك عبد الرحمان	95/024 في1995/04/18
9	الجمعية الولائية لرعاية الشباب لولاية تمنراست	المجمع الثقافي بتمنراست	بن الشيخ محمد عبد القادر	00/053 في2000/11/06
10	جمعية اشراقة لرعاية الشباب والطفولة	دار الشباب هواري بومدين تمنراست	بيقة عبد الحميد	03/009 في2003/02/04
11	جمعية إشعاع للأنشطة الثقافية والعلمية للشباب	حي أدريان- تمنراست	بن مسعود زينب	08/014 في 2008/08/31
12	جمعية الغد المشرق للترقيــة الشبانية	دار الشباب هواري بومدين بتمنراست	يحياوي مباركة	08/026 في2008/11/04

بلـدية عين صالح

الرقم	**تسميـة الجمعيــة**	مقرهــا	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية ترقية نشاطات الشباب	ايقسطن عين صالح	بن عمار سيدي عمار	95/031 في1995/05/02
2	جمعية نزل الشباب تيديكلت	دار الشباب عين صالح	دهري محمد	95/017 في1998/10/28
3	جمعية رعاية الشبـــيبة	وسط المدينة عين صالح	باعلي صالح	03/002 في2003/02/04

بلدية إينغر

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية ترقية الطفولة	حي أقبور إينغر	عزي احمد	94/001 في1994/12/16
2	جمعية الهدى لرعاية الطفل	دار الشباب إينغر	سلامة احمد	99/014 في1999/04/19
3	جمعية أجيال المستقبل	دار الشباب إينغر	سلامة محمد عبد القادر	03/028 في2003/07/16

بلدية فقارة الزوى

الرقم	تسمية الجمعية	مقرها	اسم ولقب رئيسها	رقم وتاريخ الإعتماد
1	جمعية القطارة لترقية الطفولة	دار الشباب فقارة الزوى	لنصاري عبد القادر	93/056 في1993/06/15
2	جمعية الصقر لحماية التراث واستثمار مواهب الطفل	فقارة العرب فقارة الزوى	جعفري إبراهيم	02/042 في2002/04/23